

جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية  
دراسة حالة  
بنك التنمية المحلية (BDL) مستغانم

تحت اشراف الأستاذ:  
د/ابراهيم عمير

من اعداد الطالبة:  
عدة واضح نور الهدى

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة	الصفة
د.بشني يوسف	أستاذ محاضر-ب	جامعة مستغانم	رئيسا
د.ابراهيم عمير	أستاذ محاضر- أ	جامعة مستغانم	مقررا
أ.بوزيان العجال	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

## كلمة شكر

"اللهم إنا نشهدك أننا سلكنا طريقا نبتغي فيه علما، فسهل لنا به طريقا إلى الجنة "

نتقدم بأسمى عبارات الشكر:

إلى خالقنا ومولانا وموفقنا إلى إنهاء هذا العمل المتواضع، إلى من له الفضل أولا  
وأخيرا، إلى الذي لا إله إلا هو، إلى أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين، إلى من نسأله بكل  
اسم هو له أن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتنا يوم العرض، وأن يجعل نياتنا خالصة  
لوجهه الكريم، إلى الذي تعجز الكلمات عن حمده وشكره، فيا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك  
وعظيم سلطانك، الحمد لله حمدا كثيرا وعلى والدينا.

"ربنا أوزعنا أن أشكر نعمتك التي أنعمت علينا وأن نعمل صالحا ترضاه لنا، وأدخلنا

برحمتك في عبادك الصالحين، آمين".

إلى من كان رحمة للعالمين، إلى من هو قدوتنا في كل حين، إلى من نسعى دوما لإتباع  
خطاه، إلى من أوصانا بطلب العلم، إلى سيدنا وحبیبنا ورسولنا الكريم، الصادق الأمين، محمد صلى  
الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين صلاة وسلاما دائمين إلى يوم الدين.  
إلى الأستاذ المشرف الذي نكن له فائق الاحترام والتقدير، والذي لم يبخل علينا بالنصح  
والتوجيه، وكان لنا السند المتين، فهنئنا له، وله جزيل الشكر، أستاذ { معروف جمال } .  
ويشرفني أن أخص شكري الكبير ابراهيمي عمر الذي كان سندا كبيرا في انجاز هذا البحث.  
كما أشكر المكتبة بتقديمهم لي المعلومات اللازمة لبحثي.

## الإهداء

أحمد الله عزوجل الذي انعم علينا بنعمة العلم، وفتح لنا باب النجاح وجعلنا من المسلمين ونسأله  
زيادتنا علما سبحانه.

اهدي إكليل عملي وثمره جهدي إلى التي لو جمعت الدنيا كلها ووضعتها بين يديها ما وفيت ولو جزء من

حقها إلى العين التي قاطعت النوم لتسهر على راحتي إلى التي تحت قدميها جنتي " أمي "

إلى الاسم الذي يخفي حقيقة نجاحي وثمره تربيتي " أبي "

أسأل الله عزوجل أن يحفظهما لي وأن يدخلهما فسيح جنانه ويجعلني بارة بهم إن شاء الله.

إلى أعلى وأعز وأخلص ما عرفت، إلى من رافقتي وتحملني طوال المشوار، إلى من تعجز الكلمات

عن وصف مشاعري نحوه، إلى الذي حبي له فوق مستوى كل الكلام، فقررت أن أسكت والسلام، كل

ما أتمنى وأدعو الله عزوجل به أن يحفظه ويوفقه ويجمعنا في جنة الفردوس، أخي محي الدين

إلى أجمل وأعلى ما منحتني الدنيا، وأعز من أحببتهم إخوتي خيرة، فاطمة، سهيلة، هجيرة، شهاب

الدين.

والى اعز ما لدي مروان ووسيم.

وفي الأخير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

الفهرس

## الفهرس

شكر و عرفان

اهداء

الفهرس.....	1
قائمة الاشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة.....	أ

### الفصل الاول: الاطار النظري للقوائم المالية وتقنيات الصرف

مقدمة

الفصل.....	2
المبحث الاول: عرض القوائم المالية.....	3
المطلب الاول: ماهية القوائم المالية.....	3
الفرع الاول: تعريف القوائم المالية.....	3
الفرع الثاني: وظائف القوائم المالية.....	3
المطلب الثاني: خصائصها و الاعتبارات العامة لعرضه.....	4
الفرع الاول: خصائص القوائم المالية.....	4
الفرع الثاني: الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية.....	7
المطلب الثالث: اهدافها و مستخدميها.....	9
الفرع الاول: اهداف القوائم المالية.....	9
الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية.....	9
المبحث الثاني: عرض قائمتي المركز المالي و الدخل.....	12
المطلب الاول: عرض قائمة المركز المالي.....	12
الفرع الاول: تعريف قائمة المركز المالي.....	12
الفرع الثاني: محتويات قائمة المركز المالي.....	12
المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل.....	13
الفرع الاول: تعريف قائمة الدخل.....	13
المطلب الثالث: مزايا و عيوب قائمتي المركز المالي و الدخل.....	14
الفرع الاول: مزايا و عيوب قائمة المركز المالي.....	14
الفرع الثاني: مزايا و عيوب قائمة الدخل.....	16
المبحث الثالث: سوق الصرف.....	19
المطلب الاول: ماهية سوق الصرف.....	19

## الفهرس

19.....	الفرع الاول: تعريف سوق الصرف
20.....	الفرع الثاني: طريقة عمل سوق الصرف
21.....	الفرع الثالث: وظائف سوق الصرف
22.....	المطلب الثاني: الخصائص العامة لاسواق الصرف
22.....	الفرع الاول: من حيث المتدخلين
23.....	الفرع الثاني: من حيث ركائز السوق
24.....	الفرع الثالث: من حيث سير سوق الصرف
25.....	المطلب الثالث: انواع سوق الصرف
25.....	الفرع الاول: سوق الصرف النقدي
26.....	الفرع الثاني: سوق الصرف ما بين البنوك
26.....	الفرع الثالث: سوق الصرف الاجل
27.....	المبحث الرابع: سعر الصرف
27.....	المطلب الاول: سعر الصرف محدداته و النظريات المفسرة له
27.....	الفرع الاول: مفهوم سعر الصرف
30.....	الفرع الثاني: محددات سعر الصرف
32.....	الفرع الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
35.....	المطلب الثاني: الخطر الصرف و طرق قياسه
35.....	الفرع الاول: مفهوم خطر الصرف
38.....	الفرع الثاني: قياس خطر الصرف
39.....	الفرع الثالث: قرار تغطية خطر الصرف المتعلق بالعملية
40.....	المطلب الثالث: تقنيات تسيير و تغطية خطر الصرف
40.....	الفرع الاول: التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف
42.....	الفرع الثاني: تغطية خطر الصرف بواسطة تسبيقات تاجيل و مقايضات الصرف
42.....	الفرع الثالث: تغطية خطر الصرف بواسطة مستقبلات العملات الصعبة
42.....	الفرع الرابع: تغطية خطر الصرف بواسطة خيارات الصرف
43.....	خلاصة الفصل الاول

### الفصل الثاني: اثار اسعار الصرف على القوائم المالية

45.....	مقدمة الفصل
46.....	المبحث الاول: تقييم بنود القوائم المالية الاصول
46.....	المطلب الاول: تقييم بنود الاصول الملموسة و الاصول الغير الملموسة
47.....	الفرع الاول: تقييم بنود الاصول الملموسة

## الفهرس

47.....	الفرع الثاني: تقييم بنود الاصول الغير الملموسة.....
50.....	المطلب الثاني: حساب الاهتلاك الاطفاء و انخفاض القيمة.....
50.....	الفرع الاول: حساب الاهتلاك الاطفاء.....
50.....	الفرع الثاني: حساب انخفاض القيمة.....
51.....	المطلب الثالث: تقييم الاصول المالية المتداولة و الاصول المالية الغير المتداولة.....
51.....	الفرع الاول: تقييم الاصول المالية المتداولة.....
52.....	الفرع الثاني: تقييم الاصول المالية الغير المتداولة.....
53.....	المبحث الثاني: تقييم بنود الخصوم.....
53.....	المطلب الاول: تقييم بنود حقوق الملكية وحقوق الاقلية.....
53.....	الفرع الاول: تقييم بنود حقوق الملكية.....
54.....	الفرع الثاني: تقييم بنود حقوق الاقلية.....
54.....	المطلب الثاني: تقييم بنود المخصصات والالتزامات المؤجلة كالتزام.....
54.....	الفرع الاول: تقييم بنود المخصصات.....
55.....	الفرع الثاني: تقييم بنود الالتزامات المؤجلة كالتزام.....
56.....	المطلب الثالث: تقييم بنود القروض والالتزامات المالية الاخرى.....
56.....	الفرع الاول: تقييم بنود القروض.....
57.....	الفرع الثاني: تقييم بنود الالتزامات المالية الاخرى.....
58.....	المبحث الثالث: المعاملات بالعملات الاجنبية و ترجمة القوائم المالية.....
58.....	المطلب الاول: المعاملات بالعملات الأجنبية.....
58.....	الفرع الاول: التمييز بين مكاسب او خسائر تغيرات اسعار الصرف المحققة و الغير المحققة.....
59.....	الفرع الثاني: استخدام مدخل العملية الواحدة و مدخل المعاملة المزدوجة في تسجيل العمليات.....
61.....	الفرع الثالث: محاسبة تغطية مخاطر الصرف.....
63.....	المطلب الثاني: ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية.....
64.....	الفرع الاول: اهمية ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية.....
64.....	الفرع الثاني: التمييز بين عملي تحويل و ترجمة العملات الأجنبية.....
66.....	الفرع الثالث: اختيار العملة الوظيفية او الرسمية.....
68.....	المطلب الثالث: الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية.....
68.....	الفرع الاول: طريقة البنود المتداولة و الغير المتداولة.....
70.....	الفرع الثاني: طريقة البنود النقدية و الغير النقدية.....
72.....	الفرع الثالث: طريقة سعر لاصرف المؤقت.....
75.....	خلاصة الفصل الثاني.....

## الفهرس

### الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك التنمية المحلية

77.....	مقدمة الفصل.....
78.....	المبحث الأول: دراسة بنك التنمية المحلي.....
78.....	المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلي.....
78.....	الفرع الأول: تعريف بالمؤسسة.....
78.....	الفرع الثاني: رأس مال المؤسسة.....
78.....	الفرع الثالث: الإطار القانوني للمؤسسة.....
79.....	المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية لبنك التنمية المحلية.....
79.....	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلية.....
80.....	الفرع الثاني: التعريف بالمديرية الجهوية لمستغانم.....
80.....	الفرع الثالث: آليات الاتصال بالمؤسسة.....
82.....	الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لمستغانم.....
82.....	الفرع الخامس: وظائف كل قسم من الأقسام الموجودة في المؤسسة حسب الهيكل التنظيمي.....
85.....	المطلب الثالث: الاتصال الداخلي للمؤسسة.....
85.....	الفرع الأول: عقد الاجتماعات والاتصال بين العمال ومسؤولهم.....
85.....	الفرع الثاني: أنواع الاتصال السائدة داخل المؤسسة (افقي، عمودي).....
87.....	الفرع الثالث: وسائل الاتصال المستخدمة للتواصل بين العمال.....
87.....	الفرع الرابع: الاتصال بين الموظفين والإدارة اثناء الازمة (التمثيل النقابي).....
87.....	الفرع الخامس: الاتصال بين الموظفين والإدارة اثناء الازمة على مستوى الشبكة الجهوية.....
90.....	المبحث الثاني: دراسة وتحليل طلب قرض استثمار.....
90.....	المطلب الأول: حالة الشركة الطالبة للقرض.....
95.....	المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمشروع.....
95.....	الفرع الأول: الدراسة المحاسبية التقديرية.....
99.....	خاتمة الفصل.....
101.....	خاتمة عامة.....
103.....	قائمة المراجع.....

# قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	الخصائص النوعية للقوائم المالية	01
11	مستخدمي القوائم المالية	02
18	عناصر القوائم المالية	03
63	نشأة علاوة او خصم الصرف بالنسبة للمصدر وللمستورد	04
65	عمليات اعادة التقييم وترجمة العملة	05
79	الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلية	06
81	المناصب والمسؤولية أو المهام	07
82	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لمستغانم	08
87	التمثيل النقابي	09



# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	تغطية خطر الصرف بواسطة مستقبلات في حالة المصدر	01
38	تغطية خطر الصرف بواسطة مستقبلات في حالة المستورد	02
68	تصنيف و معالجة مختلف بنود الميزانية	03
86	أشكال الاتصال	04
90	حصة الشركاء	05
91	رقم الاعمال المتوقع	06
93	التجهيزات المقتناة	07
94	الهيكل التمويلي للمشروع	08
94	الحاجة الى اليد العاملة وتكاليفها	09
95	الميزانية التقديرية على 5 سنوات	10
96	جدول حسابات النتائج التقديري	11
97	التدفق النقدي الناتج عن المشروع	12

# مقدمة

إن الاقتصاد يتجه أكثر فأكثر إلى العالمية وبالتالي إلى محو الحدود السياسية بين الدول وحرية انتقال السلع والخدمات بين مختلف أرجاء العالم وعليه اتجهت أغلب الشركات الكبرى إلى توسيع استثماراتها خارج الحدود السياسية التي تنشط فيها لتبحث عن أسواق خارجية وتنشأ فروعاً لها في مختلف الدول التي تتوفر على ظروف استثمارية أحسن وهذا ما سمح بنشوء ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات التي يكون رأس مالها موزعاً بين مستثمرين في العالم وذلك بفضل الأسواق المالية التي أصبحت تقبل استثمارات من كل الدول بكل ما توفره من فرص استثمارية وعوائد مرضية للمستثمرين مع تحملها لمخاطر أقل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التباين الموجود بين الدول في توفرها على الموارد المختلفة وكذا لاختلاف التطور التكنولوجي بينها ولأسباب أخرى وهكذا، وهذا ما خلق التبادل التجاري بين الدول أو ما يسمى بالتجارة الخارجية التي تكون بين طرفين على الأقل من دولتين مختلفتين في شكل استيراد أو تصدير.

ولا شك أن التطور المستمر في عالم الأعمال ينتج عنه مواضيع وقضايا جديدة تستلزم متابعة من الفكر والبحث المحاسبي وتؤدي في نفس الوقت إلى حتمية تطوير القواعد والإجراءات والمبادئ المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الجديدة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والنتيجة عن العولمة الاقتصادية، وفي ضوء عصر جديد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطبقاً لتوجه المؤسسات نحو الاندماجات والتكتلات كإحدى الاستراتيجيات المنتهجة والاتجاه نحو الخصوصية وزيادة اتساع أسواق المال وتخطي المعاملات التجارية والمالية المجالين المحلي والإقليمي إلى مجال أوسع عبر الحدود (العالمي) مما أدى إلى تعاضد أهمية المحاسبة من خلال المعلومات المحاسبية التي توفرها لمختلف المستعملين خاصة في شكل قوائم مالية تنشر وتستهمل على المستوى الدولي.

كما تهتم المحاسبة الدولية إلى جانب ذلك بتوحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي وجعلها تتقارب إلى حد كبير مكن خل لوضع معايير محاسبية (معايير المحاسبة الدولية) والتي أنيطت مهمة إعدادها إلى مجلس المحاسبة الدولي (IASB سابقاً كما يسمى IASC مقره لندن) الذي تأسس منذ 1973 وهو لحد الآن يصدر معايير محاسبية (تعتبر كمرجع للممارسة المحاسبية الموحدة على المستوى الدولي) حول أهم القضايا المحاسبية المثارة ليعطي حلولاً لها تتوافق مع الفكر المحاسبي الحديث وتقديم أكبر منفعة لمستخدمي القوائم المالية من خلال خدمة أكبر جزء ممكن من احتياجاتهم، وكإحدى القضايا التي تثار على المستوى الدولي أسعار الصرف التي يتم تبادل العملات على أساسها بين مختلف المتعاملين سواء تعلق الأمر بالشركات المتعددة الجنسيات أو التي تقوم بتعاملات خارجية (تصدير أو استيراد) والتي يتم تحديدها في سوق العملات على مستوى الأسواق المالية.

ونظرا للطبيعة المتقلبة لكل الظروف الاقتصادية خاصة التي لها تأثير مباشر على أسعار الصرف فإن هذه الأخيرة لا تعرف الثبات بل تتغير بين اللحظة والأخرى وعليه قد تجري المؤسسة عملية بعملة أجنبية بتاريخ معين وتتم التسوية النهائية لها في تاريخ آخر وبالتالي تجد المؤسسة نفسها محتارة في اختيار سعر الصرف الذي يتم اعتماده كسعر لعملية التحويل بحيث يتمثل سعر الصرف في مقابلة وحدة من العملة الوطنية بوحدة من العملة الأجنبية أو العكس وطبعا اختيار سعر معين دون الآخر سوف يكون له تأثير مباشر على القوائم المالية التي يتم إعدادها من خلال الفروقات التي تكون بين مختلف أسعار الصرف وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية الأساسية التالية:

### ➤ ماهي آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية؟

إن تغيرات أسعار الصرف تمثل إحدى المشاكل التي قد تعاني منها المؤسسة سواء تعلق الأمر بالمعالجة المحاسبية لهذه التغيرات أو لتحمل مخاطر الصرف فعلى المؤسسة بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة (بحكم توفرها على محفظة من العملات الأجنبية) إن تعرف متى تجري عملية شراء العملة الأجنبية لكي تسهل لها لها عملية بيعها وعدم تحمل خسائر نتيجة انخفاض أسعار الصرف وبالتالي تتحمل الفرق وهذا ما يدخل في إطار تقنيات أو طرق تسيير مخاطر الصرف وهي عبارة عن مجموعة الإجراءات الاحترازية التي تتحكم المؤسسة فيها لتغطية هذا الخطر أو على الأقل التقليل منه، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أهم القوائم المالية المالية التي يظهر فيها أثر تغيرات أسعار الصرف؟

2- ما هو سعر الصرف الذي يأخذ عند عملية التحويل أو الترجمة من عملة إلى عملة أخرى؟

3- من هم مستخدمي القوائم المالية؟

4- ما هي تقنيات تسيير مخاطر الصرف؟

5- كيف يمكن لأسعار الصرف التأثير على القوائم المالية؟

من هذا كله يظهر ان موضوع أسعار صرف العملات الأجنبية وتقلباتها المستمرة وما تحدثه من آثار على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال عرضها لقوائمها المالية يمثل أحد التحديات للمحاسبة التي تبحث عن أحسن الممارسات المحاسبية التي يمكن من خلالها معالجة هذا الإشكال بطريقة جيدة والحصول على قوائم مالية أحسن تعبيرا لعملية المقارنة والاستخدام من طرف كل المستعملين

(الإدارة، مستثمرين حاليين أو مستقبلين، دائنين، هيئات حكومية....إلخ) من خلال ما توفره من معلومات كافية يمكن الاستعانة بها في عملية اتخاذ القرارات.

فرضيات البحث:

ولتوجيه بحثنا هذا وزيادة التحليل يمكن وضع الفرضيات التالية والتي نسعى من خلال فصول هذا الموضوع إلى إثباتها أو عدم تدعيمها أو إلغائها:

\*القوائم المالية تتأثر بتغيرات أسعار الصرف.

\* أن معايير المحاسبة الدولية تعالج آثار تغيرات أسعار الصرف محاسبيا.

طبيعة الموضوع:

يتناول الموضوع كيفية المعالجة المحاسبية لأثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية سواء من ناحية المبالغ المالية التي تصرح بها أو من ناحية موضوعيتها وملاءمتها وبالتالي توفيرها لمعلومات جيدة يمكن استخدامها من طرف مستعملي هذه القوائم لاتخاذ قرارات مناسبة وصحيحة إذ تعطي هذه القوائم صورة حقيقة عن المؤسسة.

أهمية الموضوع:

يقدم الموضوع أهم الإجراءات والأسس والمبادئ التي يمكن الرجوع إليها أو الاستعانة بها لمعالجة

أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية محاسبيا.

اهداف الموضوع :

- التعرف على اهم القوائم المالية التي تتأثر بتغيرات اسعار الصرف
- معرفة مستخدمي القوائم المالية
- التنبؤ بتقنيات تسيير مخاطر الصرف
- اظهار سعر الصرف عند التحويل او الترجمة
- بيان كيفية تأثير اسعار الصرف على القوائم المالية

### منهج البحث:

تحقيقا لأهداف البحث السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للإجابة على التساؤلات المطروحة واثبات أو نفي الفرضيات فإننا سنعتمد على المنهج الاستقرائي وذلك بهدف دراسة و استقراء بعض الكتابات و الدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي و ميدان القوائم المالية المتعلقة بموضوع البحث و كيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث مع اعتماد المنهج الوصفي في جميع المعلومات و البيانات

### الاطار العام للدراسة:

يتناول الموضوع ثلاث فصول حيث قسمت هذا الاخير الى فصلين نظريين و فصل تطبيقي وفق الاطار التالي:

- الفصل الاول: تطرقت فيه الى الاطار العام للقوائم المالية و تقنيات الصرف و ينطوي تحت هذا الاطار كل المفاهيم الخاصة بالقوائم المالية الى جانب كل من التعريف و الخصائص و الاعتبارات و المستخدمين و مخاطر الصرف
- الفصل الثاني: حاولت القاء الضوء على جوهر دراستي التي يتمثل في اثر اسعار الصرف على القوائم المالية
- الفصل الثالث: المتمثل في الجانب التطبيقي حيث قمت بدراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري

# الفصل الاول

الاطار النظري للقوائم المالية وتقنيات الصرف

## مقدمة الفصل

تعد القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي، والتي تعتبر نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية الماسة التي ظهرت لممارسي مهنة المحاسبة، وظيفتها هي التزويد بالمعلومات للمستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وأصحاب العالقة الأخرى، من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم، لذلك فإن الفهم الضروري للقوائم المالية يقتضي النظر إليها كوحدة معلوماتية واحدة بحكم العلاقة المتبادلة بين القوائم المالية. كما الهدف من دراسة سوق الصرف يتمثل في عملية البحث عن فعالية وأثار سعر الصرف في مختلف قطاعات الاقتصاد من إنتاج واستثمار وتوزيع ولقد عبر بعض الاقتصاديين عن أولويات استعمال الصرف في العمليات الاقتصادية بشكل عقلائي وإيجابي، فسوق الصرف لا يعتبر سوى على أنه آلية مهمتها أن تؤدي عملية مبادلة العملات شأنها في ذلك شأن أنواع عديدة من العملات ونظرا لما يمكن أن تقدمه من وظائف هامة وتعتبر القوائم المالية ملخص للعمليات والأحداث المالية، لذلك يجب إعدادها وفق الأطر والمعايير المتعارف عليها حتى تعطي صورة صادقة وسليمة عما تحتويه.

انطلاقا مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض القوائم المالية.

المبحث الثاني: عرض قائمتي المركز المالي والدخل.

المبحث الثالث: سوق الصرف

المبحث الرابع: سعر الصرف

## المبحث الأول: عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة وأدائها، تستفيد منها سلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قرارات اقتصادية.

## المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

هي القوائم التي تعبر عن قيمة الشركة المالية ومركزها المالي من حيث أصولها وإرباحها والالتزامات التي على الشركة والسيولة ويهتم بها كل من الملاك والموردين والمقرضين والمستثمرين وحملة الأسهم ومصلحة الضرائب وغيرها لا أهداف مختلفة مثل تحديد حجم الاستثمار فيها ونوعية وحجم القرض لها وأهداف أخرى كثيرة حسب نوعية المهتم بهذه الشركة وأهم هذه القوائم قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية

## الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

القوائم المالية يعرفها جون فرنسوا دير وبر (Jean-François des Robert) وفرنسوا ميشان (François Méchain) وهيرفي بيوتو (Hervé Puteaux) بأنها: مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، غير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضع المالي والأداء والتغيير في الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات<sup>1</sup>.

كما تعرف القوائم المالية بأنها: "وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات..... إلخ)<sup>2</sup>.

من التعريفات السابقة يستخرج تعريف للقوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق، تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة، وفي أشكال محددة (كالميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول تغيرات رؤوس الاموال أو الأموال الخاصة، وجدول تدفقات الخزينة)، وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعملها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات<sup>3</sup>.

## الفرع الثاني: وظائف القوائم المالية

-قياس الأصول التي تقع في ملكية المشروع

-قياس الالتزامات المترتبة على الحقوق التي يملكها المشروع (وهي الخصوم وحقوق أصحاب رأس المال

-قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال

1 Jean-François des Robert, François Méchain, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, dunod, Paris, 2004, p12.

<sup>2</sup> طارق عبد المال حماد، التقارير المالية أسس الأعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص38.

<sup>3</sup> نوي الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2008، ص48.

- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة
- تصنيف التغيرات المشار إليها على الوجه الآتي
- أ- الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر
- ب- التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم وحقوق رأس المال
- التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي
- إعداد قوائم مالية وتقارير دورية عن أصول المشروع وخصومه وحقوق أصحاب رأس المال في لحظة زمنية معينة وصافي الدخل وأجزائه والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة
- المطلب الثاني: خصائصها والاعتبارات العامة لعرضها.

#### الفرع الأول: خصائص القوائم المالية

لكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها، فإن هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتكون ذات جودة، والتي يمكن عرضها فيما يلي:

أولاً: الملاءمة

يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية، والتقليل من البدائل المتاحة أمامه ولها ثلاث خواص هي<sup>1</sup>:

- أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية، وذلك لمساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالاته في التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث؛
- أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات، وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية؛
- أن تأتي في الوقت المناسب فأجل الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها؛

#### ثانياً: القابلية للفهم

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات التي يجب توافرها في المعلومات الواردة بالقوائم المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستخدم على دراية كافية بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبة، وأن تكون لديهم الرغبة لدراسة المعلومات بعناية، ومع ذلك فإنه لا يجوز استبعاد أي معلومات تتعلق بمسائل معقدة وتعتبر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بمعرفة المستخدمين بحجة أنه قد يصعب على بعض المستخدمين فهمها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، أسس المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص32.

<sup>2</sup> جمال علي عطية الطريرة، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة المعادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة عمان، 2005، ص62.

## ثالثا: الموثوقية

حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تتمتع المعلومات بالموثوقية إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- 1- التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى؛
- 2- تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني: بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني؛
- 3- الحياد: بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز؛
- 4- الحيطة والحذر: أي التحلي بالحذر عند إنجاز القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد مما يجنب تجهيزها القيام بتضخيم الأصول أو التقليل من الالتزامات.
- 5- الاكتمال (الشمولية): بمعنى أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، فحذف المعلومات قد يجعلها مضللة وغير موثوقة وغير ملائمة<sup>1</sup>.

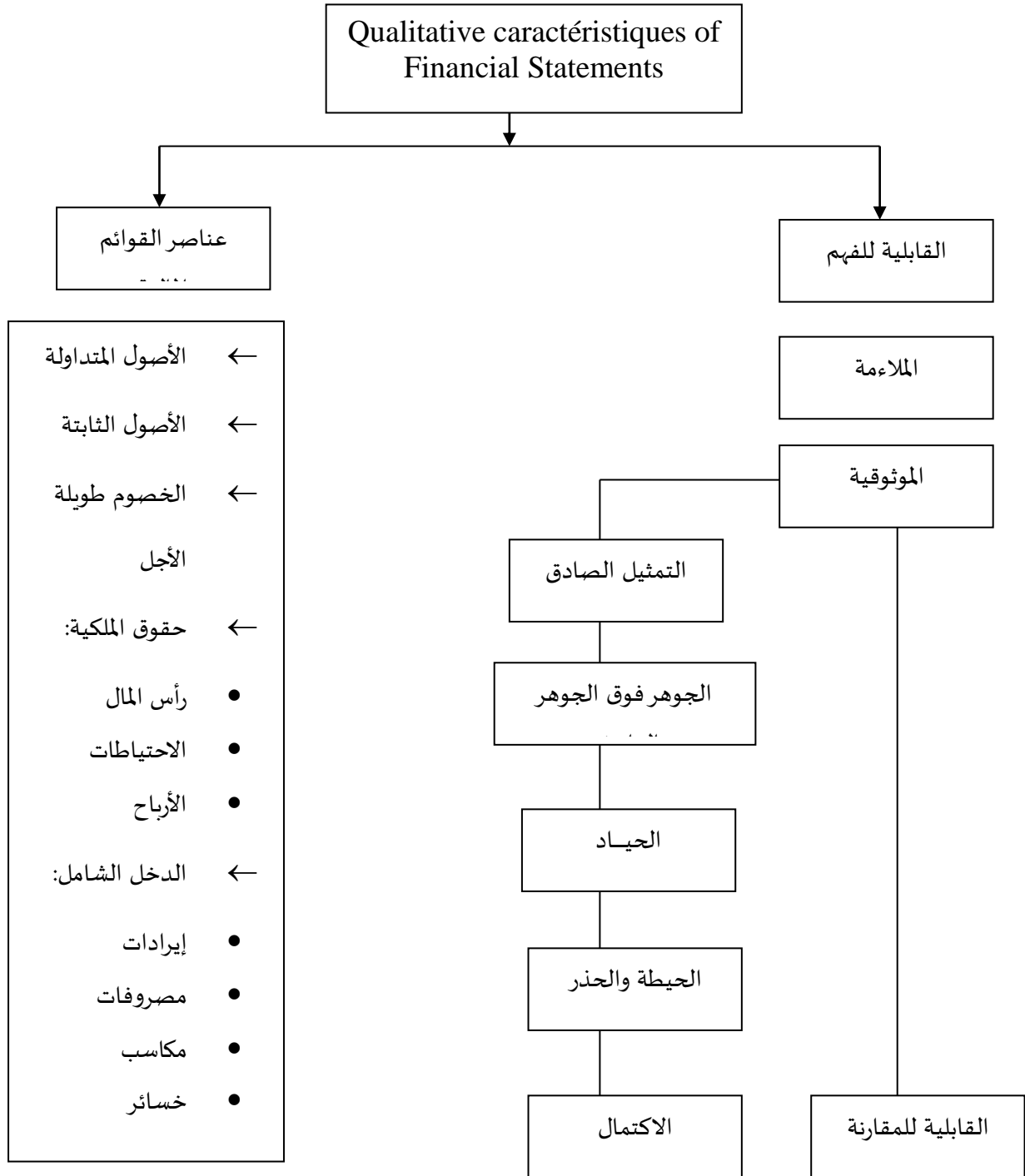
## رابعا: القابلية للمقارنة

يكون أما مستخدمي القوائم المالية بصفة عامة والمستثمرين والمقرضين بصفة خاصة فرص استثمار وفرص إقراض متعددة، ويجب أن يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين على إجراء مقارنات للقوائم المالية لعدة فترات زمنية مختلفة لنفس المؤسسة، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز المؤسسة المالي وأدائها. كما يجب أن يكونون أيضا قادرين على مقارنة القوائم المالية لمختلف المؤسسات، وذلك لتقييم المركز المالي، والاداء النسبي وكذا التغيرات في المراكز المالية لتلك المؤسسات، ومن ثم فإن طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والأحداث المتشابهة يجب أن تكون متسقة على مر الزمن بالنسبة للمؤسسة الواحدة، كما يجب أعدادها أيضا بطريقة متسقة (مثلا مرتبطة بمرجع موحد-معايير محاسبية-) بالنسبة للمؤسسات المختلفة. وأهم ما تتضمنه هذه الخاصية هو إبلاغ المستخدمين بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأي تغيرات في هذه السياسات وأيضا آثار هذه التغيرات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> خالد زرم، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ن تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص42.

<sup>2</sup> نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص56.

الشكل رقم (1) خصائص القوائم المالية.



المصدر: يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص83.

الفرع الثاني: الاعتبارات العامة لعرضها.

أولاً: العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يتحقق العرض العادل عندما يتم الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية محل التطبيق ويتطلب العرض العادل ما يلي:

- اختيار وتطبيق السياسات بموجب المعيار المحاسبي الدولي الثامن (IAS8) الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛
- عرض المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بأسلوب يوفر معلومات ملائمة وموثوق فيها وسهلة الفهم ويمكن استخدامها لأغراض المقارنات؛
- عرض افصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز والاداء المالي للمشروع؛
- في الحالات النادرة جدا عندما تتوصل فيها الإدارة إلى الالتزام بمتطلب ورد في معيار من معايير المحاسبة الدولية قد يؤدي إلى عرض مضلل، وأن عدم الالتزام بهذا المتطلب هو امر ضروري ليتحقق العرض العادل، فللمؤسسة ان تخرج عن هذا المتطلب ويجب عليها الإفصاح عما يلي:
- إن الإدارة إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي للمشروع وأداؤها المالي وتدفعاتها النقدية؛
- أنها امتثلت في كافة النواحي للمعايير والتفسيرات الملائمة فيما عدا أنها خرجت عن متطلبات بند معين من اجل تحقيق عرض عادل؛
- عنوان المعيار أو التفسير الذي خرج عن المشروع وطبيعة هذا الخروج، بما في تلك المعالجة التي يطلبها ذلك المعيار أو التفسير، والسبب الذي يجعل هذه المعالجة مضللة؛
- تبيان الأثر المالي لهذه المخالفة على كل من: صافي ربح أو خسارة المؤسسة وأصولها، التزاماتها، حقوق المساهمين، التدفقات النقدية لكل فترة معروضة؛

ثانياً: فرضية استمرارية المؤسسة

عند اعداد القوائم المالية يجب على الإدارة ان تقوم بإجراء تقييم لقدرة المؤسسة على الاستمرار، ويجب عليها أيضا اعداد القوائم المالية على أساس فرضية استمرارية المؤسسة ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفيتها أو التوقف عن التعامل أو أنه لا بديل أمامها سوى ان تفعل ذلك؛

إذا كانت الإدارة على علم أثناء تقييمها لقدرة المؤسسة على الاستمرار بوجود عدم تأكد مادي مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقى شكوكا كبيرة في قدرة المؤسسة على الاستمرار، فإنه يجب الإفصاح عن مظاهر عدم التأكد وعند عدم إعداد القوائم المالية طبقا لفرضية عدم الاستمرارية يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة أيضا، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأساس الذي تم استخدامه في إعداد القوائم المالية وكذا السبب الذي من اجله تم اعتبار المؤسسة غير قادرة على الاستمرار.

## ثالثاً: أساس الاستحقاق المحاسبي

يجب على المنشأة المستمرة إعداد بياناتها فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق، حيث يتم الاعتراف بالعمليات والاحداث عند حدوثها (وليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله)، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإبلاغ عنها في البيانات المالية للفترات التي تتعلق بها، ويتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل بناء على ارتباط مباشر بين التكاليف التي تم تحملها وعائدات بنود دخل مجددة (مماثلة) على ان تطبيق مفهوم المماثلة لا يسمح بالاعتراف بالبنود في الميزانية العمومية التي لا تلي تعريف الموجودات أو المطلوبات.

## رابعاً: ثبات العرض

يجب تطبيق افتراض الثبات عند عرض وتبويب البنود في القوائم المالية من فترة مالية إلى الفترة التي تليها، إلا في الحالات التالية:

- إذا حدث تغير ملموس في طبيعة عمليات المنشأة أو اتضح من دراسة عرض القوائم المالية أن تغير أسلوب العرض والتبويب سوف يسفر عن عرض أكثر ملاءمة للأحداث والعمليات، وذلك بالنظر إلى شروط السياسات المحاسبية الواردة في معيار المحاسبة الدولي الثامن (IAS8)؛
- إذا تطلب معيار محاسبة دولي آخر إجراء تغيير في العرض أو تطلب ذلك تفسير من التفسيرات الصادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات.

## خامساً: المادية والتجميع (الاهمية النسبية)

يجب عرض كل بند مادي (ذو أهمية نسبية) بشكل منفصل عن البيانات المالية، أما البنود غير المادية (غير الهامة) فإنه يتم تجميعها مع البنود التي لها طبيعة أو وظيفة مماثلة، ولا يتطلب الأمر عرضها كل على حدا.

## سادساً: المقاصة

يجب عدم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات كذلك بين الإيرادات والمصروفات ما لم يكتمل مطلوباً أو مسموحاً بها بمقتضى معيار محاسبة دولي آخر.

## سابعاً: المعلومات المقارنة

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكل المعلومات الضرورية في البيانات المالية، ما لم يسمح معيار محاسبة دولي أو يتطلب خلاف ذلك، ويجب إدراج المعلومات المقارنة في المعلومات السردية والوصفية إذا ارتبط ذلك بفهم البيانات المالية للفترة الحالية.

المطلب الثالث: أهدافها ومستخدميها

الفرع الأول: أهداف القوائم المالية

للقوائم المالية عدة أهداف منها<sup>1</sup>:

- تظهر القوائم المالية نتيجة أسلوب الإدارة في استخدام الموارد المتاحة؛
- تظهر القوائم المالية معلومات خاصة عن المؤسسة حول: الاصول والالتزامات، حقوق الملاك، الدخل والمصاريف كما تشمل العوائد والخسائر والتدفق النقدي؛
- تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للمؤسسة في المستقبل؛
- تهدف القوائم المالية على توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية؛
- تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية

تتعدد الفئات المستخدمة للتقارير المالية، منها من له علاقة مباشرة ودائمة بالوحدة المحاسبية كالمسيرين والملاك، ومنها من له علاقة غير مباشرة (علاقة تعامل ظرفية تحددها المصلحة المشتركة) مثل المقرضين، الموردين..... إلخ ، يمكن حصر أهم الفئات المستفيدة من القوائم المالية فيما يلي:

أولاً: المستثمرين الحاليين والمحتملين

وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة وتقييم أسهما مقارنة مع شركات أخرى؛

ثانياً: المقرضين

وهم بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة ديون للغير إلى حقوق الملكية.

<sup>1</sup> بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني بالمركز الجامعي سوق أهراس، يومي 24 و26 ماي 2010.

**ثالثا: الموردین والدائنين الآخرين**

تعتبر هذه الفئة مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، وكذلك نشاطها والنسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران البضاعة للتأكد من استمرارية وكفاءة وربحية الشركة.

**رابعا: الحكومة بأجهزتها المختلفة**

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تحديد الضرائب المختلفة على الشركة ومدى قدرتها على التسديد ومعرفة مدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.

**خامسا: العملاء**

ويعتبر العملاء شريان الإيرادات وصدورها، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة مع سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات<sup>1</sup>.

**سادسا: الموظفون**

يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعد في تقييم قدرة منشأتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

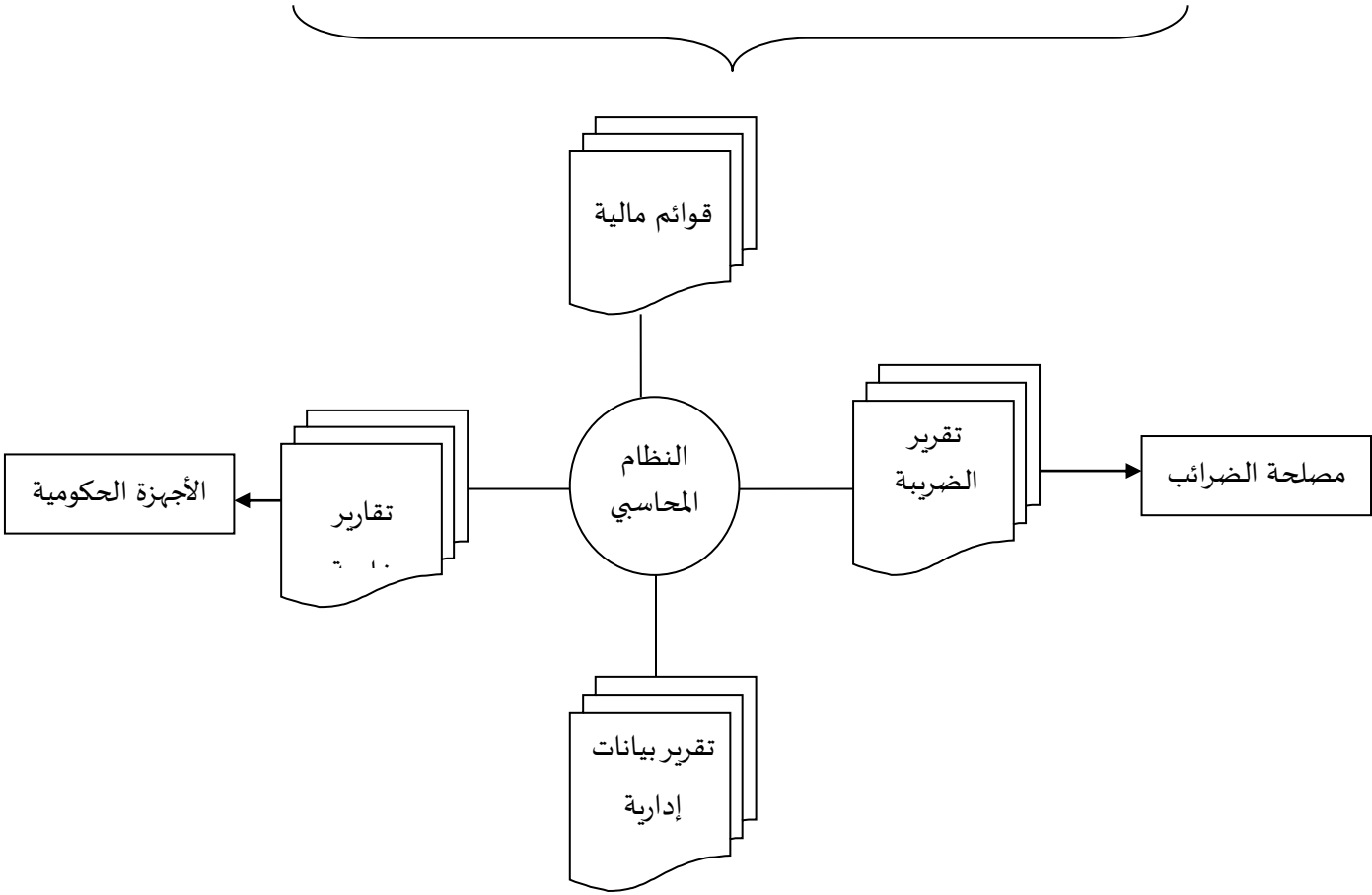
**سابعا: الجمهور**

تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة، فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردین المحليين، وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة أنشظة ومستجدات المؤسسة<sup>2</sup>

<sup>1</sup>بوعلام صالح، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2010، ص35.

<sup>2</sup>الشريف حاب الله، سليم طرابلسي، القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة في الملتقى الوطني بالمركز الجامعي سوق أهراسن يومي 26 و 27 ماي 2010.

شكل رقم (2) يبين مستخدمي القوائم المالية  
الإدارة، الملاك والمستثمرين، العملاء والموردون، العاملون، الأجهزة الحكومية، الجمهور



المصدر: فالتريمجس، روبيرت مجس، المحاسبة المالية، ترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون، دار  
المرخ للنشر، 2007، ص29.

المبحث الثاني: عرض قائمتي المركز المالي والدخل.

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي.

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقدمها المحاسبة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها، سواء لأصحاب المشروع أو المستفيدين منها، لذلك يجب أن تعد بصورة صادقة وصحيحة ودقيقة لكي تعبر عن المركز المالي للمشروع في تاريخ إعدادها.

الفرع الأول: تعريف قائمة المركز المالي.

الميزانية هي القائمة التي تصور المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين، أي هي المرآة التي ينعكس عليها المركز المالي للوحدة في التاريخ الذي وضعت فيه.

وتوفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو تجاه الغير. وفقا للمعيار الدولي رقم (1) : تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها<sup>1</sup>.

الفرع الثاني: محتويات قائمة المركز المالي.

تتكون قائمة المركز المالي من العناصر التالية:

أولاً: الأصول.

هي منافع اقتصادية متوقعة مستقبلا حصلت عليها المؤسسة أو تخضع لرقابتها نتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية، وهي تتكون من الأصول الثابتة والأصول المتداولة والأصول المتنوعة الأخرى<sup>2</sup>. وهناك ثلاث سمات أساسية للأصول وهي:

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل؛
- أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع؛
- أن يكون الحدث الذي وفر للمنشأة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلا.

<sup>1</sup>عزة الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة في الملتقى الدولي بجامعة البليدة 16 و 17 و 18 نوفمبر 2009.

<sup>2</sup>سعاد بريك وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية في ترشيد القرارات المالية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الوادي، 2012، ص 62.

ثانياً: الخصوم<sup>1</sup>

- هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية للمنشأة المعنية بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث، ولكي يوصف البند بأنه إلتزام يجب توفر الشروط التالية:
- يتطلب الإلتزام أن تقوم المنشأة بتسوية الإلتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين؛
- لا يمكن تفادي الإلتزام.
- وقوع الحدث الملزم للمنشأة.

وتنتج الإلتزامات عادة من معاملات تتمكن المنشأة من الحصول على موارد وتنشأ الإلتزامات الأخرى من تحويلات غير تبادلية عن طريق الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين.

## ثالثاً: حقوق الملكية

وهي القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الإلتزامات، ويختلف تصنيف حقوق الملكية حسب نوع المؤسسة فيما إذا كانت فردية أو شركة تضامن أو شركة مساهمة، فمثلاً شركة المساهمة تتضمن حقوق الملكية رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ويعطي هذا التصنيف معلومات ملائمة لمتخذي القرارات لترشيد عملية اتخاذ القرارات لديهم<sup>2</sup>.

## المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل

هناك مسميات متعددة لهذه القائمة إذ أن تعبير قائمة الدخل هو تعبير سائد في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرض عادة في شكل تقرير مالي يعبر عن نتيجة الأعمال في فترة معينة، بدءاً بالمبيعات مطروح منها تكلفة المبيعات والمصاريف الأخرى، أما في بريطانيا فيستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر، وفي فرنسا يسمى بجدول حسابات النتائج، كما أن النظام المحاسبي المالي الجديد (35) الذي طبق في الجزائر بداية من جانفي 2010 يسمى قائمة الدخل بجدول حسابات النتائج<sup>3</sup>.

## الفرع الأول: تعريف قائمة الدخل

هي قائمة توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، وتساعد التنبؤات بالتدفقات في المستقبل للمستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، دار الثقافة، الاسكندرية، ط1، 2008، ص501.

<sup>2</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص60.

<sup>3</sup> سالم الدينوري قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص

محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة 2009، ص33.

<sup>4</sup> دونالد كيزوا، جيرى ويجان، مرجع سبق ذكره، ص168.

كما تعرف على أنها تقرير مالي يصور نتيجة عمل المشروع خلال فترة مالية معينة، ويمكن إعدادها وفقا لأكثر من مفهوم من جهة ووفقا لأكثر من طريقة من جهة أخرى.

الفرع الثاني: محتويات قائمة الدخل

هناك عناصر أساسية يجب إظهارها في قائمة الدخل وهي<sup>1</sup>:

أولا: الإيرادات

هي تدفقات داخلية أو زيادات أخرى في أصول منشأة معينة أو تسوية الالتزامات في فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية والمستمرة للوحدة.

ثانيا: المصروفات

هي تدفقات خارجية أو أي استخدام للأصول أو التحميل بالالتزامات خلال فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية والمستمرة للوحدة.

ثالثا: المكاسب

هي زيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات أو استثمارات الملاك.

رابعا: الخسائر

هي انخفاضات في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات والتوزيعات على الملاك.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب قائمتي المركز المالي والدخل

الفرع الأول: مزايا وعيوب قائمة المركز المالي

أولا: المزايا

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها، حيث تحقق الميزات التالية<sup>2</sup>:

— بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية، حيث تتضمن ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات.

— تقييم القدرة الانتمائية للمنشأة من خلال مقارنة الالتزامات بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية، والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة للالتزامات.

<sup>1</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>2</sup> خديجة لدرع، ليلى عبد الرحيم، قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، مداخلة في الملتقى الوطني للمركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25 و26 ماي 2010.

- التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة.
- التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجزها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية؛
- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفح المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها؛
- الوقوف على استمرارية المنشأة، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية؛
- معرفة سياسات الشركة تجاه استثماراتها المالية؛

### ثانيا: العيوب

- بالرغم من الفوائد العديدة لقائمة المركز المالي إلا أن هناك محددات تؤثر على قدرتها في تمثيل الواقع المالي للمنشأة في وقت محدد ومن هذه المحددات<sup>1</sup>:
- 1- التعبير عن معظم الأصول والالتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية: إن المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي ذات موثوقية مرتفعة، لكنها موضوع انتقاد كونها لا تعتبر ملائمة لعدم إدراجها بالقيمة العادلة الجارية، وبالتالي إن معظم الأصول تكون مدرجة بأقل من قيمتها، الأمر الذي يولد احتياطات سرية غير ظاهرة، ويشار إلى أن هناك توجهها نحو محاسبة القيمة العادلة، حيث تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) تقييم معظم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، كما تطلب المعيار المحاسبة رقم (40) قياس الممتلكات الاستثمارية كالعقارات بالقيمة السوقية العادلة.
  - 2- التغيرات والحكم الشخصي: حيث تتضمن قائمة المركز المالي العديد من البنود المعبر عنها من خلال التقدير والحكم الشخصي، ومن الأمثلة على ذلك تقدير الديون الممكن تحصيلها والعمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل وقيمة المخزون الظاهرة في قائمة المركز المالي.
  - 3- عدم شمول قائمة المركز المالي للعديد من البنود ذات القيمة المالية للمنشأة والتي يصعب قياسها بموضوعية: حيث لا تتضمن قائمة المركز المالي العديد من البنود والتي تمثل أصولا تولد منافع مستقبلية للمنشأة نظرا لصعوبة قياس قيم هذه الأصول بموضوعية وبشكل موثوق، ومن الأمثلة الهامة على ذلك قياس قيمة الموارد البشرية والتي تمثل في بعض الصناعات أهم الموارد الاقتصادية خاصة في الصناعات التكنولوجية والتي تعتمد أساسا على مهارات العنصر البشري، وكذلك الحال فإن العديد من الأصول غير الملموسة لا تظهر في قائمة المركز المالي لصعوبات في عملية القياس مثل السمعة، والتفوق في الأبحاث، والشهرة المولدة داخليا.

<sup>1</sup> محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفرع الثاني: مزايا وعيوب قائمة الدخل

أولاً: المزايا

تحقق قائمة الدخل المزايا والخصائص التالية<sup>1</sup>:

- التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة؛
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل، بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة؛
- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء؛
- معرفة ربحية السهم الواحد وذلك كأساس من الأسس الهامة التي يركز عليها اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- معرفة إمكانية توزيع الأرباح للملاك؛
- تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها قائمة الدخل من المؤشرات الرئيسية في تحديد أسعار الأسهم؛
- التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المنشأة غير المستمرة، وكذلك نشاطاتها العادية؛
- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعه؛
- التعرف على نشاطات المنشأة وتركيبه المصروفات التي قامت بإنفاقها؛
- معرفة فيما إذا تم إعداد قائمة الدخل بناء على استمرارية المنشأة أو بناء على تصفيتهما؛

ثانياً: العيوب

نظراً لكون صافي الدخل هو رقم تقديري ويعكس عدد من الافتراضات، فإن على مستخدمي هذه القوائم إدراك أوجه القصور المرتبطة بالمعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل والتي تحد من الفوائد المرجوة منها ومن هذه العيوب<sup>2</sup>:

- 1- البنود التي يمكن قياسها بشكل موثوق غير مشمولة بقائمة الدخل؛ ومن هذه البنود المكاسب والخسائر غير المتحققة لبعض الاستثمارات المالية؛ التي لا يتم تسجيلها في قائمة الدخل في حالة عدم التأكد بأن التغيرات في قيمتها سوف تتحقق. ومن الأمثلة الأخرى عدم الاعتراف بالزيادة في القيمة الناتجة عن زيادة جودة المنتج أو تحسن الخدمة المقدمة للعملاء أو زيادة كفاءة ومهارة العنصر البشري في المنشأة.

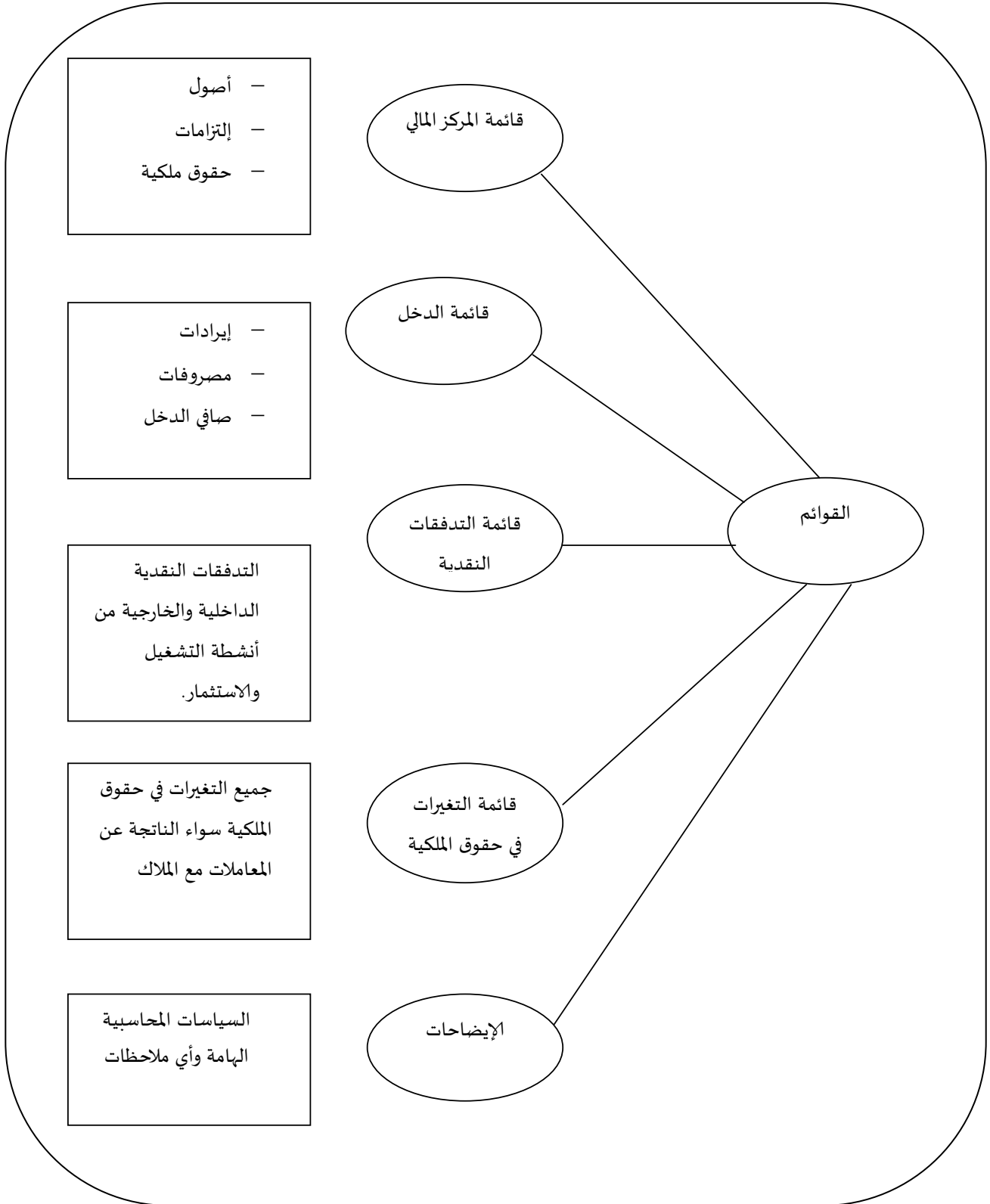
<sup>1</sup> خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 120.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 47.

2- تأثر أرقام الدخل بالطرق المحاسبية المستخدمة: ويتضح هذا في الاختلاف في اختيار طريقة للأصول الثابتة من منشأة لأخرى مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة المباشرة بين نتائج أعمال المنشأة بعضها البعض.

3- مقاييس الدخل تتأثر بالحكم الشخصي: من الامثلة على التأثير الشخصي في تحديد رقم الدخل، تقدير قيمة العمر الافتراضي للأصل الثابت لأغراض تحديد نسبة الاهتلاك السنوية وبالتالي فإن أي اختلاف في ذلك بين المنشأة يولد اختلافاً في قيم الدخل من منشأة لأخرى.

الشكل رقم (3) يبين عناصر القوائم المالية



المصدر: رحيم حسين، زوينة بن فرج، قائمة التدفقات النقدية، مداخلة في المنتدى الدولي بجامعة سعد دحلب، البلدة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 3.

## المبحث الثالث: سوق الصرف

ترتبط أسواق الصرف بجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى فتعمل على بعث ثقة أكبر في نفوس المتعاملين الاقتصاديين ، كما أنها تعتبر مقياس لمراقبة التطورات الاقتصادية والنمو الاقتصادي وحركة العملة، فلقد تفتن الكثير من الباحثين لدور أسواق الصرف ، مما جعلهم يحاولون دراسة ماهيتها، لهذا ظهرت عبر الزمن عدة أفكار سنحاول دراسة أهم ما جاءت به بعد التعرف على أهمية هذه السوق وأهم خصائصها<sup>21</sup>

## المطلب الأول: ماهية سوق الصرف

## الفرع الأول: تعريف سوق الصرف

يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي بأنه الإطار المؤسسي الذي يتم خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ، ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية ومعلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية وتعمل 24 ساعة على ساعة وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق 24

سوق الصرف الأجنبي هو الوسيلة التي يمكن من خلالها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة، بمعن تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، أي هو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض النقد الأجنبي طلبا للعملة الوطنية، والطلب على النقد الأجنبي عرضا للعملات الوطنية، إذ يعتبر المكان الذي يجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء، وسوق الصرف ليس كغيره من الأسواق المالية والتجارية، إذ أنه ليس محددًا بمكان معين يجمع بين البائعين والمشتريين على نحو ما يحدث في السوق المالي عندما يجتمع أطراف التعامل في مكان محدد يعرف ببورصة الأوراق المالية يتم فيه شراء وبيع الأسهم والسندات، وإنما يتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق أجهزة التلفون والتلكس والفاكس داخل غرفة التعامل بالصرف الأجنبي، في البنوك العامة في مختلف المراكز المالية، مثل نيويورك، لندن، طوكيو، سنغافورة، هونغ كونغ... الخ

إن عملية الصرف هي عملية تحويل عملة لعملة أخرى، وتصنف عمليات الصرف إلى نوعين أ- صرف يدوي: يتم عادة يدا بيد أي استبدال العملة مقابل أخرى ويوجد خاصة بالمعاملات السياحية ويحرر بعملات مختلفة يعتبر هذا النوع بدون مردودية بالنسبة للمؤسسات البنكية أي أنه عقيم

<sup>1</sup>محمد كمال خليل الحمازوي سوق الصرف الاجنبي ( ماهيته ، مدركاته الاساسية ، تطوره ، منشأة المعارف) الاسكندرية، القاهرة 2004

بالمقارنة مع الأعباء التي تقوم بها المؤسسات البنكية أو يتم هذا الصرف على مستوى شبائيك البنوك، فتقوم بالبيع والشراء من وإلى زبائنها

ب- الصرف المسحوب:

تتم عمليات المبادلة فيه على أوراق مسحوبة على الخارج، تعطي حاملها الحق في تحويلها إلى نقود أجنبية كالكمبيالات المسحوبة على الخارج والحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة، والأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة ويلاحظ أن الصرف المسحوب نسبة استعماله ضئيلة إذا ما قورن بالصرف اليدوي أهم العملات المتداولة دولياً دولار الأمريكي يستمد أهميته من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل ما يقارب 20% من الصادرات العالمية اليورو الأوروبي وقوته من قوة العملات التي حل محلها مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 21% من احتياطات الدول من العملة الصعبة سنة 1983. وكذلك من قوة الاقتصاد العالمي الذي تمثله الدول منطقة اليورو الين الياباني حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و 8% من التجارة العالمية

الجنيه الاسترليني تظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي\*

الفرنك السويسري تأتي قوته من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دولياً، فضلاً عن كون سويسرا ساحة مالية كبيرة نتيجة سياسة الحياد التي تعتمد عليها الحكومة السويسرية

الفرع الثاني : طريقة عمل سوق الصرف

يتصف سوق الصرف بالسرعة والفعالية في الأداء ويمكننا أن نتصوره على شكل شبكة واسعة من الاتصالات البعيدة عبر العالم، و المعاملات التي يجريها تتم عبر الانترنت وأجهزة الهاتف ويتم تأكيده عبر الفاكس، في هذا السوق تلعب سمعة المتدخلين والثقة المتبادلة دور كبير، فالمتدخل الذي لا يحترم التزاماته الشفوية ويطرد برودة من السوق كما أنه لا يتدخل في السوق على طريقة الصبر) بشكل متقطع)

بل بشكل دائم وطوال اليوم تسمح بيانات الأسعار المسجلة على الشاشات بشكل دائم من قبل المشاركين الأساسيين لأصحاب العمليات بتتبع تطورات السوق ومقارنة مختلف الاحتمالات قبل الدخول وذلك

رغم كون بيانات الأسعار سوى مؤشرات، لا تصبح حقيقة إلا بعد تأكيدها باتصال هاتفي كما أن كافة المشاركين يرتبطون بشيكات اتصال يستطيع بواسطتها المركز ان يعلن عن مؤشرات الأسعار إن نوعية هذا الإعلان جعل للسوق الطابع التنافسي والفعالية الكبيرة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حشيش عادل وسامي مجدي محمود- أساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي الحقوقية سوريا-2003

## الفرع الثالث : وظائف سوق الصرف

يعتبر سوق الصرف كغيره من الأسواق يؤدي عدة وظائف هامة يمكن حصرها فيما يلي

## تحويل الأموال والقدرة الشرائية بين الدول

إن الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبية هي تحويل الأموال من أحد البلدان إلى الأخرى بواسطة أجهزة أو وسائل اتصال معينة والتي تتمثل حالياً في خدمة التلغراف الدولي. حيث يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنك المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرًا من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة وإذا كان مجموع طلب الدولة على الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها الخارجية يفوق مجموع متحصلاتها من الصرف الأجنبي، فإن السعر الذي ستستبدل على أساسه العملات الواحدة بالأخرى سيكون عليه أن يرتفع ليوافق مجموع الكميات المطلوبة والمعروضة، وإذا كان مثل هذا التعديل في أسعار الصرف لم يسمح به فإن البنوك التجارية للدولة سيكون عليها أن تقتصر من البنك المركزي للدولة، حيث هذا الأخير سيستعمل عندئذ كملجأ للإقراض ويخفض احتياطياته من الصرف الأجنبي، ومن الناحية الأخرى إذا كانت الدولة تولد فائض من الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها التجارية من الدول الأخرى وإذا كان التعديل في سعر الصرف لم يسمح به فإن هذا العرض السائد سيستبدل بالعملة القومية لدى البنك المركزي للدولة، ومن ثم يزيد احتياطيات الدولة من العملة الأجنبية

## تقديم الائتمان إلى التجارة الخارجية.

يحتاج إليه عندما تكون السلع والبضائع عندما تكون في طريقها إلى المستورد، حيث يعطي المصدرين غالباً مهلة 90 يوماً للمستوردين لسداد قيمة الواردات، ولكن نظراً لحاجة المصدرين إلى الأموال فإنهم يقومون بخصم التزامات المستوردين المؤجلة فوراً لدى البنوك التجارية ويحصلون في المقابل على قيمتها الحالية، حيث تنتظر البنوك 90 يوماً حتى يتم تحصيل هذه الالتزامات من المستوردين، وهذا يعتبر ائتمان تقدمه البنوك التجارية للمستوردين

## تسوية المدفوعات الدولية-

حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المبادلات التجارية من سلع وخدمات، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف أشكالها كالقروض والاستثمارات...إلخ، كذلك يحتاج السواح إلى استبدال عملتهم المحلية بعملات أجنبية تعود للأقطار التي على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987

## المطلب الثاني: الخصائص العامة لأسواق الصرف

ان لاسواق الصرف خصائص عامة يمكن ذكرها في النقاط التالية من حيث عدة جوانب:

## الفرع الأول: من حيث المتدخلين فيه

ان في هذا النوع من الأسواق متدخلين خاصين يقومون بتنشيطه و اجراء العمليات فيه اهمهم:

1. البنوك: تعتبر البنوك من اهم متعاملي أسواق الصرف، و يمكن الفصل بين نوعين من البنوك يمكنهما التدخل كل حسب طبيعته:

أ. البنوك التجارية: تتدخل سواء لحسابها الخاص او لحساب زبائنها، و لكي تتمكن فعلا من تلبية حاجيات زبائنها من العملات الصعبة عليها ان تكون نشطة و متواجدة بشكل مستمر في هذه الأسواق، هذا التواجد لا يكون بنفس الكيفية و الاستمرارية لكل البنوك بحكم انه مكلف، و عليها كي تكون متواجدة فعلا ان تهيئ الإمكانيات اللازمة من موارد بشرية و مادية مناسبة و اعداد غرفة خاصة لهذا النوع من العمليات (غرفة الصرف او الصفقات).

في البنوك المتخصصة في أسواق الصرف يدعون وكلاء الصرف (LES CAMBISTES) و هم الذين ينفذون العمليات في تلك الغرفة، يمكن ان يكون هؤلاء الوكلاء اما:

- محركوا السوق (MARKET MAKERS) و الذين يضمنون بصفة دائمة توفر السيولة في السوق لانهم يعرضون و في كل لحظة أسعار صرف للشراء او للبيع لعدد كبير من العملات الصعبة، فهم يقومون بدور الطرف الاخر، و عليه فاسعار الصرف التي يحددونها تعتبر مرجعا بالنسبة لمعاملين اخرين، فقط البنوك الكبرى التي يمكنها القيام بهذه الوظيفة.

- وكلاء الزبائن (SALERS) و الذين هو مسؤولين عن الاستجابة لطلبات الزبائن.

من اتجل تسهيل هذه العمليات على كل بنك متعامل في هذا السوق يجب ان تتوفر على شبكة من البنوك الممثلة لها في دول العالم و التي تتوسط لها لتسليم او استلام العملات المتفاوض عنها في السوق، و ذلك بفتح حسابات لها في تلك البنوك بعملة الدولة المتواجدة فيها.

كما يمكن الإشارة هنا ان هذه البنوك هي في الأصل مؤسسات تتميز بطابعها العالمي يمكنها اجراء عمليات لحسابها الخاص كونها مستثمرا او مقرضا في أسواق الصرف مستعملة في ذلك خبرتها المكتسبة في هذا المجال و سهولة دخولها الى مختلف الأسواق.

ب. البنوك المركزية: تكون تدخلات هذه البنوك في السياق الاقتصادي او النقدي، فهي تلعب دور المنظم لسوق الصرف للحفاظ على أسعار الصرف للحفاظ على أسعار الصرف في حدود معينة او داخل مجال محدد مسبقا، و من خلال مسار الشراء او البيع المكثف للعملات الصعبة حسب الاتجاه الذي تريده لاسعار الصرف و بنفس التدخل يمكنها ان تحافظ على عملتها الوطنية من خلال معدلات الفائدة (اقراض او توظيف)، و هو المثال الذي كان عند تدخل دول السبعة الكبرى في العالم لاعادة استقرار الدولار خلال سنوات 1987 و 1988. اذا فهي تقوم بمهمتين أساسيتين وهما:

✓ تنفيذ أوامر زبائنها الخاصين من ارادات عمومية، البنوك المركزية الأجنبية و مختلف الهيئات المالية الدولية.

- ✓ تنظيم تغيرات أسعار الصرف لعمليتها الوطنية مقارنة بالعملات الصعبة سواء لأسباب متصلة بسياساتها الاقتصادية الداخلية او للحفاظ على المقابل الثابت في اطار الصرف الثابت.
2. الوسطاء (COURTIERS/BROKERS): هؤلاء الوسطاء لا يتدخلون في سوق الصرف لحسابهم الخاص، فهم لا يحددون أي موقع من عملية الصرف، فيقومون فقط بالربط بين طرفين احدهما مشتري و الاخر بائع، و يتقاضون عن تدخلهم هذا عمولة ثابتة متفق عليها مسبقا تحسب بنسبة مئوية من حجم الصفقة (غالبا 0.01%)، يربطون علاقات مع البنوك سواء بالهاتف او بمختلف وسائل الاتصالات الأخرى. يعتبر هؤلاء الوسطاء محترفين مستقلين يلعبون دورا مهما في أسواق الصرف سواء لدورهم في الوساطة او كمقدمي معلومات هذا من جهة، و بفضل الحجم الكبير لاتصالاتهم يمكنهم جمع أوامر الشراء او البيع لعدد كبير من البنوك من جهة أخرى. فهم يعلمون زبائنهم باحسن الأسعار التي يمكنهم الشراء او البيع بها لمختلف العملات الصعبة المتداولة، ففعاليتهم تقدر بمدى سرعتهم في اجراء العمليات و مصداقيتهم و هما الصفتان الضروريتان لاداء هذه المهنة.
- اغلب دور الوساطة تنتشر بصفة كبيرة في المراكز المالية للندن و نيويورك، كما ان حوالي 40% من التعاملات التي تجري في مختلف أسواق الصرف العالمية ينفذها هؤلاء الوسطاء.
3. الزبائن: لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، بل يكون تدخلهم بوساطة البنوك او وسطاء الصرف، يتمثلون أساسا في المؤسسات الصناعية او التجارية، البنوك الصغيرة، مؤسسات الاستثمار المالي و الافراد. بالنسبة لتجمعات المؤسسات الصناعية او التجارية الكبرى و التي لها نشاط كبير من التعاملات فيما يخص الصرف، تخصص لها غرف صرف خاصة لدى فرعها المالي، من اجل قدرة التدخل مباشرة في سوق الصرف. ابتداء من سنوات التسعينات بعض هذه التجمعات اصبحوا متعاملين مهمين في سوق الصرف، و كذا مؤسسات الاستثمار مثل صناديق المعاشات، مؤسسات التأمين و هيئات التوظيف الجماعية... الخ، الى جانب الافراد الذين يملكون ثروة كبيرة من العملات الصعبة اصبح لهم دور هام جدا لان مسيري هذه الأموال الضخمة يضعونها اكثر فاكثر في توظيفات خارجية من اجل تنوع المخاطر التي قد يتعرضون لها و كذا تعظيم مردودية استثماراتهم.
- الفرع الثاني: ركائز سوق الصرف: هناك مجموعة من الركائز تعتمد عليها أسواق الصرف من اجل تحسين أدائها و تحقيق مصالح مختلف الأطراف المتعاملين فيه و هي أساسا تتمثل في:
1. التحويلات البنكية: عمليات الشراء او البيع للعملات الصعبة في سوق الصرف ينجر عنها تحويلات في شكل مدفوعات بنكية بين مختلف الحسابات المفتوحة بمختلف العملات، هذه التحويلات تتطلب بالطبع تبادل للعملات بعضها البعض.
- حركات تحويلات العملات الصعبة بين هذه الحسابات يتم اثباتها بتسجيل محاسبي بسيط بين حسابات البنوك المتدخلة، ولهذا نجد ان كل البنوك لديها بنوك ممثلة لها في الخارج و لها حسابات فيها. السرعة في تنفيذ هي الميزة الأساسية لعمليات التحويلات البنكية، فأوامر الدفع او التسديد حاليا هي اكثر فاكثر يتم ارسالها باستعمال نظام SWIFT :

عوض التقنية السابقة و هي التلكس، هذا النظام تم إنشاؤه منذ 1971 يهدف الى ارسال مختلف الرسائل المتعلقة بالبنوك المشتركة فيه، هو ليس نظام دفع بل هو تقنية تستعمل لارسال أوامر الدفع او التسديد، كما ان هذا النظام يتميز بأكثر سرعة و اكثر امان و تكلفة اقل، فبوجود كلمة سر خاصة بكل بنك و كاشف للاخطاء تزيد درجة الأمان التي ينطوي عليها هذا النظام عند ارسال مختلف الأوامر، فاذا كان خط المرسل اليه مشغولا فالرسالة المرسله يتم تخزينها و بمجرد فتح الخط يتم استلامها.

2. السيولة المطلوبة (LE NUMERAIRE) : و هي تلك المبالغ التي تستعمل لمعالجة الفروقات التي تحدث بين الكتل النقدية التي يتم تبادلها اثناء التحويلات البنكية، فاسعار الصرف التي تطبق للأفراد (سياح، رجال اعمال...الخ) هي غير مجدية بالنسبة للبنوك الكبرى مقارنة بالشروط المعمول بها فيما بينها بحكم ان هذه العمليات تكون غالبا على مبالغ بسيطة، و على هذه البنوك ان تكون متوفرة بصفة دائمة في صناديقها على مخزون معين من العملات الصعبة و بمقابل ذلك فهي تتحمل تكلفة الفرصة البديلة او تكلفة الحيازة (نقلها، تأمينها، تحويلها، تغيرات الصرف...).

### الفرع الثالث: سير سوق الصرف

العمليات تجري في سوق الصرف تمر عبر مستويين:

1. سوق الصرف بالجملة (WHOLESALE MARKE): في سوق ما بين البنوك اين نجد فقط اكبر البنوك العالمية التي تعامل فينا بينها و أحيانا مع البنوك المركزية بصفة مباشرة او بتدخل الوسطاء الماليين. البنوك المتعاملة في هذه السوق في قليلة نوعا ما (من 50 الى 80 بنك في العالم) فهي تلعب دور محرك السوق من خلال وضعها حدودا معينة لاسعار الصرف لعدة عملات صعبة. هذه البنوك لا تنشط لوحدها بل تعمل لجانبها بنوك أخرى اقل أهمية منها و لكنها ذات نشاط كبير في هذا السوق مع قدرتها لعب دور محرك السوق دائما، و حسب الاحصائيات المتداولة فالحد الأدنى لاي عملية في هذا السوق هو 1 مليون دولار.

2. سوق الصرف بالتجزئة (RETAIL MARKET): هنا تجري العمليات بين البنوك و زبائنهم من خلال تقديم الاستشارة لهم و تنفيذ اوامرهم، يمكن ان تطبق هذه الأوامر مباشرة عند اول سعر صرف معمول به و عليه فالتحويل يكون فعليا كما يمكن ان تطبق بأسعار صرف محددة من طرف الزبون الذي يضع سعر صرف ادنى للبيع و سعر صرف اعلى للشراء.

ان سوق الصرف هو سوق واسع جدا (Over the counter/gré à gré) لا يمكن حصره بحكم ان العمليات التي تجري فيه لا تخضع لمعايير معينة و لا يوجد مكان محدد لاجرائها كالبورصات اين يتم تركيز الكثير من العمليات المالية.

فعمليات الصرف تتم في غرف صرف خاصة لدى البنوك اين يقوم وكلاء بمهامهم بواسطة الهاتف، باللكس او أجهزة الاعلام الالي، و عليه نجد ان العملية تبدأ بالهاتف و تؤطد باللكس او بنظام SWIFT.

كما ان احترام الالتزامات الشفهيية لسوق الصرف من طرف المتعاملين فيه هو يضيفي نوعا من المصداقية لهذا السوق، مما يعني أهمية سمعة المتدخلين فيه.

وكلاء الصرف لأكبر المؤسسات البنكية ينقسمون حسب وظائفهم الى ثلاث فئات:

- ❖ وكلاء المكتب الخلفي: مكلفون بوظائف ذات طابع اداري و محاسبي.
  - ❖ وكلاء المكتب الأوسط: مكلفون فقط بوظيفة مراقبة العمليات.
  - ❖ وكلاء المكتب الامامي (الواجهة): هنا نجد وكلاء الصرف الذين هم في خدمة الزبائن او محركو السوق.
- ان أسواق الصرف مفتوحة بصفة دائمة 24 ساعة لمدة 5 أيام على مدار الاسبوع، و بإمكان متعاملي هذه الأسواق شراء او بيع العملات الصعبة في اية ساعة بصفة متواصلة في مختلف الأماكن المالية المنتشرة عبر العالم، وذلك بمراعاة الفوارق الساعية بين مختلف هذه الأماكن فالى ان تغلق احدهما تفتح أخرى في مكان ما وهكذا.

كما تجدر الإشارة هنا ان وكالات الاخبار العالمية مثل REUTERS, TELERATE, BLOOMBERG تلعب دورا هاما في سير هذه الأسواق فهي تزود وكلاء الصرف بالمعلومات اللازمة بصفة دائمة على مستوى العالمي، و نشر هذه المعلومات في وقتها الحقيقي مما يزيد من أهميتها سواء على شاشات خاصة او جداول مرقمة تحمل مختلف أسعار الصرف المتداولة و التي تعرضها اكبر البنوك العالمية.

### المطلب الثالث: انواع سوق الصرف

عند اجراء عمليات الصرف فهي تكون في عدة انواع من اسواق الصرف التي يمكن ان تاخذ احد الاشكال التالية:

#### الفرع الاول: سوق الصرف النقدي

تعتبر عملية الصرف نقدا اذا كان تسليم و استلام العملات يتمان لحظة ابرام عقد الصرف، مطبقتين سعر الصرف السائد لحظة ابرام العقد ايضا، و في الحقيقة قد تمتد فترة الصرف نقدا الى غاية 48 ساعة من ابرام العقد على عكس ما توحى به لاول وهلة عبارة لحظة ابرام الوارد في التعريف.

و تجدر الاشارة هنا ان سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات و الطلب عليها، و يقوم وكلاء الصرف بابلاغ زبائنهم بهذه الاسعار و السهر على تنفيذ اوامرهم فيما يتعلق باجراء عمليات الصرف، و من المهم التفرقة هنا بين السعيرين هما سعر الشراء و سعر البيع.

سعر الشراء هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية، بينما سعر البيع فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الاجنبية و يكون سعر البيع دوما اكبر من سعر الشراء (الا في حالات استثنائية) و يمثل الفرق بينهما هامش الربح البنك. فمثلا يشتري بنك الدولار ب 73.52 دينار و يبيعه ب 74.95 دينار، فالفرق 1.43 دينار يمثل هامش ربح البنك عند بيع كل دولار. ان هذا السوق هو مفتوح على مدار 24 ساعة على 24 ساعة مع مراعاة الفوارق الساعية لمختلف الاسواق المالية المنتشرة في العالم ماعدا في ايام العطل الاسبوعية او السنوية، و بفضل التكنولوجيا ووسائل الاتصال المتطورة وكذا وكالات الاخبار المتخصصة مثل REUTERS و AGENCE FRANCE PRESS... الخ و هو يتمتع بشفافية كبيرة في مجال المعلومات فاي تغيير سوق مالي معين سيؤثر مباشرة على باقي الاسواق المالية الاخرى.

و تجدر الاشارة هنا انه اذا لم يكن هناك سعر صرف لاحدى العملات مع عملة اخرى فندستعمل هنا طريقة الاسعار المتقاطعة اي نبحت عملة ثالثة تكون لها سعر صرف للعملتين و تكون هي الوسيطة عند عملية

التحويل. و تتغير اسعار الصرف باستمرار و لذلك يمكن ان يتحسن سعر عملة ما مقابل عملة اخرى اذا كان سعر هذه العملة في بداية الفترة اكبر من سعرها في نهايتها، ويكون التدهور اذا كان السعر في بداية الفترة اقل من نهايتها ويمكن حساب هذا التحسن او التدهور رياضيا بنسب مئوية.

### الفرع الثاني: سوق الصرف ما بين البنوك

هو سوق التي يتم فيه معالجة عمليات الخزينة بالعملات الصعبة تحت شكل اقراض او اقتراض باستعمال قواعد دقيقة للمعدلات و فترات حساب الفائدة، هو سوق لرؤوس الاموال على المدى القصير الاجل، اين يقوم محترفوا القطاع البنكي بالعمليات فيما بينهم فهو جزء من النظام النقدي اين يكون الدخول اليه مقصور على مؤسسات القروض، و هيئات مالية اخرى كالخزينة العمومية، البنوك المركزية... الخ، هذه العمليات يتم انهاؤها بالهاتف.

و هنا يتبادل احتياطات الصرف بين البنوك التي تملك فوائض و البنوك التي تعاني من عجز عن طريق البيع.

### الفرع الثالث: سوق صرف الاجل

تعتبر عملية الصرف ما انها اجلة اذا كان تسليم و استلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ ابرام الصفقة، و عليه عند هذا التاريخ يتم تحديد كل من مبلغ الصفقة بالعملة الصعبة و كذا سعر الصرف و هو سعر الصرف عند التاريخ و اخيرا تاريخ التسديد اللاحق، و منه يعتبر هذا العقد التزاما مغلقا اذ ان التفاق على هذه العناصر يكون عند تاريخ ابرام العقد لكن الاستلام و التسليم يكون في تاريخ لاحق (تاريخ الاستحقاق).

ان هذا النوع من عمليات الصرف يستعمل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الاخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة غير المتوقعة في اسعار صرف العملات حيث ان سعر الصرف المطبق عند التسليم و الاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة ابرام عقد الصرف.

ان هذه الطريقة لابرام عقود التجارة الخارجية تسمح لهذه الشركات تفادي خطر الصرف الذي قد ينجم عن التغيرات التي تحدث في اسعار الصرف (هي احدى تقنيات تغطية خطر الصرف المستعملة). و مما يمكن ملاحظته هنا انه و للاستجابة لاحتياجات المؤسسات المستقبلية من العملة الصعبة (لتسديد التزاماتها) فانه من الصعب على وكلاء سوق الصرف توفير ذلك المبلغ بنفس القيمة و نفس العملة و نفس التاريخ الاستحقاق خاصة و ان هذا التاريخ قد يمتد لايام كما قد تمتد لسنوات، و عليه فان هذا الوكيل يجري هذه العملية على عدة مراحل ابتداء من عملية صرف النقدية متبوعة بعملية صرف اجلة الى ان يتم التسليم او الاستلام عند تاريخ الاستحقاق و يتحمل هو تغطية خطر تلك الصفقة، و نفس الشيء يلاحظ بالنسبة للشركات التي تقوم بهذه العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية حيث تقوم بتحويل الخطر الى بنكها الذي لا يجهد ذلك و يسعى الى تجنبه.

## المبحث الرابع: سعر الصرف

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.

## المطلب الأول: سعر الصرف ومحدداته

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف لنذكر منها ما يلي:

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني

## الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

- أ- وهو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.<sup>1</sup>
- يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات<sup>2</sup>
- هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.<sup>3</sup>
- هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.
- هو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.<sup>4</sup>
- يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما:
- \* التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول

<sup>1</sup>د/شمعون - البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994 ص 139

<sup>2</sup>د/ محمود حميدات - مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1966 ص 105

<sup>3</sup>د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003 ص 103

<sup>4</sup>د/ الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر (2005) الطبعة الخامسة ص 96.

التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، وفي المركز المالي في لندن، يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي:

$$1 \text{ جنيه إسترليني} = 3.476 \text{ فرنك فرنسي.}$$

\* التسعير غير المباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، ففي الجزائر يقاس \$ الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي:

$$1\$ = 59.67 \text{ دج}$$

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

1- سعر الصرف الإسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد<sup>1</sup>

2- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الإسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات م أ يكون سعر الصرف كالاتي:

$$TCR = \frac{TCN / Pd_z}{1\$ / P_{us}} = \frac{TCN.P_{us}}{Pd_z}$$

حيث: TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الإسمي

$P_{us}$ : مؤشر الأسعار بأمريكا

$D_z$ : مؤشر الأسعار بالجزائر

تعطينا  $1\$/P_{us}$  القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما  $TCN/P_{dz}$  فتعطينا القدرة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين

<sup>1</sup>د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003 ص 103

القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.<sup>1</sup>

3- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لا سبيرز « La speres » للأرقام القياسية.

$$TCNE = \sum_p Z_p X_0^P (e_t^P/e_t^r) \sum_p X_0^P (e_0^P/e_0^r) \times 100$$

$$TCNE = \sum_P Z_P \left[ \frac{(e^{Pr})_t}{(e^{Pr})_0} \right] \times 100 \Rightarrow TCNE = \sum_P Z_P INER_{Pr} \times 100$$

حيث:  $(e^{er})_0(e^{er})_t$  سعر صرف عملة البلد ؛ بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي:

$INER_{Pr}$  مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

$e_t^P$  و  $e_0^P$  سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس  $t$  أو سنة الأساس  $0$ .

$e_t^r$  و  $e_0^r$  سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس  $t$  أو سنة الأساس.

$X_0^P$  قيمة الصادرات إلى الدولة  $P$  في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة  $P$  في حساب مؤشر لا سبيرز.

$Z_P$  حصة الدولة  $P$  من إجمالي صادرات الدولة المعنية  $r$  مقومة لعملة هذه الأخيرة .

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات لبلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فستستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فستستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد من السلع لبلد ما إلى العالم فستستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر، أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.<sup>2</sup>

#### 4-سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن لأجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

<sup>1</sup>د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003 ص 104-105

<sup>2</sup>د/ عبد المجيد قدي- نفس المرجع ص 105-106

$$= \sum_P Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \times 100 \quad TCRE = \sum_P \frac{X_0^p (e^{pr})_t / X_0^p (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_P Z_p IRER_{pr} \times 100$$

حيث:  $PP_t$  و  $PP_0$ : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$P_t^r$  و  $P_0^r$ : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRE^{RPR}$ : مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري

بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية

الفرع الثاني: محددات سعر الصرف

في ظل النظام الذهبي كانت أسعار صرف العملات تتحدد انطلاقاً من العلاقة بين المحتوى الذهبي للعملة بالمقارنة مع العملات الأخرى، وقد رأينا كيف أن أسعار الصرف كانت تتمتع بقدر كبير من الثبات حيث أن تقلباتها كانت تنحصر ضمن حدود ضيقة هي (حدي الدخل وخروج الذهب)، وهذا الثبات النسبي في أسعار الصرف كأن يحقق بدوره درجة كبيرة من الاستقرار في المعاملات النقدية الدولية.

وبعد انقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب لم يعد للمحتوى الذهبي للعملة أي دور في تصدير سعر صرفها بالعملات الأخرى حيث أصبح سعر صرف العملة يتحدد انطلاقاً من ظروف العرض والطلب عليها واللذان بدورهما يتأثران بعوامل كثيرة.

#### 1- سعر الصرف والتضخم:

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو (1772-1823) ثم قام بتطويرها الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل وركز على مبدأ بسيط مفاده أن "قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين". وبالرغم من هذا النموذج أثبت قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف في المدى الطويل إلا أنه يعاب عليه في ما يلي:

- تركز نظرية تعادل القدرة الشرائية، على فرضيات غير واقعية منها فرضية توفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد الدولي وعدم وجود تكاليف التنقل وحقوق الجمارك.

- بعض الدراسات التجريبية أكدت على وجود فوارق هامة بين سعر الصرف المتوقع للنموذج، وسعر الصرف المسجل في المدى القصير مما يؤكد على أن هناك عوامل أخرى، كمعدلات الفائدة، الأحداث السياسية والاقتصادية تتدخل في تحديد سعر الصرف في المدى القصير.<sup>1</sup>

### - 2 سعر الصرف و معدل الفائدة:

بافتراض عدم وجود حواجز جمركية فإن مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب أن تتساوى، وهذا ما يضمن من جهة أخرى أن الفرق بين معدل الفائدة ما بين اقتصاد ما وباقي الاقتصاديات يساوي معدل ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل بمعنى آخر إذا كان معدل الفائدة على العملة A أكبر من المعدل المطبق على العملة B فإن قيمة هذه الأخيرة سوف تتحسن بالمقارنة مع قيمة العملة A حتى يتم إلغاء فروقات الفائدة بفروقات الصرف، لأن بقاء الفروقات في المردودية من الناحية النظرية سوف يؤدي إلى حدوث عمليات تحكيم فيما بين العمليتين.

هذه النظرية أدت إلى ظهور مفهوم خصم التأجيل وعلاوة التعجيل واعتبار سعر الصرف لأجل أحسن وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف غير أن الدراسات التجريبية أكدت على أنه بالرغم من هذه النظرية تسمح بالتنبؤ بميل التغيير (الانخفاض أو الارتفاع) إلا أن الصحيحة المستحقة في التنبؤ بأسعار الصرف منخفضة حيث أنها في المتوسط لا تتعدى 55%.

### - 3 سعر الصرف و ميزان المدفوعات:

تعتبر أهم أرصدة ميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر برصيد التجارة الخارجية أو رصيد المعاملات الجارية أو رصيد ميزان القاعدة عوامل مفسرة لتغير سعر الصرف في المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف الأثر المعاكس نلاحظه في حالة انخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية، أهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالملاحظة أن الدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها إلى تأثير الميزان التجاري، والعكس في حالة معدل تضخم منخفض.

كما أن معدلات الفائدة هي التي تحكم حركة تدفق رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصير وهي محتواة في ميزان القاعدة.

فللقيام بعملية التنبؤ المستندة على الأرصدة المذكورة سابقا فإنه يجب مراقبة مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالحسابات الخارجية والتي يمكن إجمالها في خمسة معدلات :

- معدل ارتفاع وانخفاض الاحتياطات الرسمية للدولة.

- معدل تغطية الصادرات للواردات.

- معدل زيادة عرض النقود.

- معدل توسيع الصادرات وتنوعها.

<sup>1</sup>د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003 ص 126-127

- معدل حزمة الديدن.

فبتتبع تطور مختلف هذه المؤشرات من الممكن أن نستخلص مجموعة من المنبهات والدلالات على تغيير مرتقب لسعر الصرف.<sup>1</sup>

الفرع الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

تحاول كثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول وأهم هذه النظريات:

(01) نظرية تعادل القدرة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن 20م وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفتها شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E، لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعاً، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة.

وعليه فإن:

$$\frac{\text{سعر الصرف الآني للعملة في } Z_0}{\text{مؤشر السعر في الخارج}} = \frac{\text{سعر الصرف الآني المتوقع للعملة في } Z_1}{\text{مؤشر السعر في الداخل}}$$

ولقد تم اختيار هذه النظرية فتيبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية. إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة أسعار كاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات ..إلخ.

- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.

<sup>1</sup>د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2003/2004 ص 128-129

- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.
  - إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.
  - تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.
  - تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.
  - وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات.
  - هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة...إلخ.
  - هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار متغير مستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع.
  - يمكن لدولة ما تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية. ويتوقف نجاح تعادل نظرية القدرة الشرائية على:
    - سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.
    - سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.<sup>1</sup>
- (02) نظرية تعادل أسعار الفائدة:**

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم  $M$  في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على  $M(1+i_d)$  (حيث  $i_d$  معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $i_e$  وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا.

$$M(1+i_d) = \frac{M}{CC} (1+i_e) \times CT(1) \quad \text{—}$$

حيث أن:

CC : سعر الصرف الآني (نقدا).

CT : سعر الصرف الآجل.

i.e : معدل الفائدة الخارجي الإسمي.

<sup>1</sup>د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. 2004/2003 ص 119-120

$i_d$  : معدل الفائدة الداخلي الإسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$(2) \quad \frac{CT}{CC} = \frac{1+i_d}{1+i_e}$$

نطرح (1) من طرفي المعادلة (2) ونحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1 \quad (3)$$

ويمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_d + i_e$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.<sup>1</sup>

### 03 نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكن الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم ..... إلخ. في السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والأجلة.

- تكاليف المعاملات ضعيفة.

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

\* لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

\* التسعيرة الأجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اعتبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبارات جيدي و دفي) على التوالي في 1975-1976م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت 1986م ودراسات كيرني وماك دولاند 1989م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د/ عبد المجيد قدي- مرجع سبق ذكره . ص 121-122

<sup>2</sup> د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003 ص 122- 123

## 04) نظرية الأرصد:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: خطر الصرف و طرق قياسه

ان الاثر الاساسي لتغيرات اسعار الصرف خاصة في نظام نقدي عايم لاسعار الصرف هو الخطر الذي تنطوي عليه من خلال امكانية تحقيق خسائر كبيرة قد تؤدي الى افلاس المستثمرين.

## الفرع الاول: مفهوم خطر الصرف

يمكن تعريف خطر الصرف انه خطر تسديد مبلغ اكبر او تحصيل ايراد اقل ناتج عن التعامل بعملة اخرى (اجنبية) غير العملة الوطنية.

وهو متغير مهم في غالب الاحيان يتم اهماله من طرف الصناعيين، و عليه فخطر الصرف هو مرتبط بتغيرات معدلات الصرف، عندما التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية ولا يتم انهاء العملية في لحظتها (لأجل). كما يمكن تعريفه بالخطر الذي يسجل خسارة او ربح غير متوقع عند عملية تحويل عملة صعبة بعملة الاساس والتي تكون على الاصول المختلفة (الحقوق و الديون المسجلة بعملة اخرى).

ان هذا الخطر بدا في الظهور منذ اعتماد نظام الصرف العائم الاسعار الصرف، و عليه كل انشطة التجارة الخارجية معرضة لهذا الخطر و يطبق و يطبق على المؤسسات التي تقوم بعمليات مالية مع الخارج، التي تبحث عن تحقيق ارباح من خلال تحسن اسعار الصرف لعملتها، كما يمكن ان تتحمل خسائر كبيرة اذا حدث العكس مما يؤثر على قدرتها التنافسية، و عله نجد ام كل ذلك مرتبط بحالات عدم التاكيد.

يمكن التفرقة بين ثلاثة انواع من اخطار الصرف:

1. خطر الصرف المتعلق بالعملية: خطر الصرف المتعلق بالعملية هو خطر تحقيق خسارة او ربح الذي يمكن ان تحققه مؤسسة ما عند تعاملها مع الخارج، بسبب تغيرات أسعار الصرف. لكي يكون هناك خطر للصرف متعلق بالعملية لا بد من تحقق ثلاثة شروط هي:

❖ هذه العمليات يجب ان تكون مع الخارج، و التي يمكن عمليات تجارية (استيراد او تصدير السلع و الخدمات) او مالية (اقراض او اقتراض لرؤوس الأموال).

<sup>1</sup>د/ عبد المجيد قدي- ص 123-124.

❖ يجب ان تكون هذه العمليات مسجلة بالعملة الصعبة، فالمستورد او المصدر الذي يجري عملياته بعملة الوطنية لا يتعرض لخطر الصرف.

❖ يجب ان يكون هناك فارق زمني بين تاريخ اجراء العملية و بين تاريخ تحقق التدفق المالي فعلا (تسديد او تحصيل)، فاذا كانت العملية نقدا فاسعار الصرف معروفة لدى الطرفين و بالتالي لا مجال لعدم التأكد المصاحب لحدوث الخطر.

2. خطر الصرف الاقتصادي: هو مفهوم أوسع من خطر الصرف المتعلق بالعملية لانه يترجم او يشرح تأثيرات التغيرات غير المسبقة لاسعار الصرف على قيمة المؤسسة.

و لكي تتعرض المؤسسة ما لخطر الصرف الاقتصادي ليس من الضروري ان تكون قد أجريت عمليات مسجلة بالعملة الصعبة، فمثلا اذا كانت هناك شركة أمريكية تباع منتجات تنافسها فيها مؤسسات يابانية في السوق الأمريكية، سوف تتاثر مبيعاتها سلبيا اذا انخفض الين الياباني مقابل الدولار او اذا انخفضت أسعار هذه المنتجات.

3. خطر الصرف المتعلق بعمليات التجميع للمؤسسات العالمية: هذا الخطر هو خاص بالمؤسسات الام التي تقوم بتجميع حساباتها في قوائم مالية موحدة لمختلف فروعها الأجنبية، في تاريخ اجراء عملية التجميع فان الأصول و الخصوم للفروع الأجنبية يجب ان تترجم بعملة المؤسسة الام حسب مختلف الطرق الحسابية.

خطر الصرف لتجميع الحسابات يكون اثره على احداث تغيرات على نتائج الصافية للمؤسسات بعد حودث تغيرات في أسعار الصرف.

الجمعيات المهنية المحاسبية لمختلف الدول طورت عدة اتفاقيات مع بعضها البعض من اجل ترجمة الحسابات الأجنبية (بالعملة الأجنبية) الى عملة المؤسسة الام، نميز ثلاث طرق أساسية لعمليات تجميع الحسابات تتمثل في طريقة سعر الصرف الجاري او الحالي، الطريق النقدية/غير النقدية الزمني و الطريقة الجارية/غير جارية.

أ. طريقة السعر الجاري او الحالي: هي الطريقة الأكثر استعمالا على المستوى العالمي، كل عناصر الأصول و الخصوم يتم تحويلها بسعلا الصرف في تاريخ اعداد الميزانية باستثناء راس المال (الأسهم) فانه يحول بالسعر التاريخي، اما عناصر حسابات النتائج فتحول سواء بسعر الصرف في لحظة تحقق المصاريف و الإيرادات المكونة لها، او بسعر الصرف المرجح المناسب، الأرباح او الخسائر الناتجة عن عملية التجميع لا تاخذ بعين الاعتبار عند حساب اليراد الصافي، يتم نقلها الى حساب الأموال الخاصة.

اذا قامت المؤسسة الام ببيع او التنازل عن الاستثمارات في احد فروعها الأجنبية، الأرباح و الخسائر المجمعة للسنوات السابقة تأخذ بعين الاعتبار عند حساب نتائج المؤسسة. فكل عناصر الميزانية (ماعدا راس المال) سوف ترتفع قيمتها نتيجة انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية. بهذه الطريقة نقول ان عملية التجميع تعرضت لخطر الصرف أي عندما تكون الأصول الصافية لا تساوي الصفر، ويتم حسابها كالي:  
خسارة عملية التجميع = (الأصول المتغيرة-الخصوم المتغيرة) \* نسبة الانخفاض للعملة الصعبة.

ب. الطريقة النقدية/غير النقدية الزمنية: الأصول المالية في الميزانية (القيم المحققة و القيم الجاهزة مثل حساب الصندوق، أوراق القبض...الخ) و كذا الخصوم المالية (خصوم قصيرة الاجل، و الديون الطويلة و المتوسطة الاجل) يتم تحويلها باستعمال سعر الصرف الحالي، اما باقي عناصر الأصول و الخصوم تحول باستعمال سعر الصرف التاريخي.

عناصر حسابات النتائج تحول بسعر الصرف المرجح للفترة، ماعدا مخصصات الاهتلاكات و تكلفة البضاعة المباعة لانها احتسبت ضمن عناصر الأصول و الخصوم غير النقدية و لقد تم تحويلها بسعر الصرف التاريخي، و أرباح او خسائر عملية التجميع يجب فصلها لوحدها ضمن حسابات النتائج.

ت. الطريقة الجارية/غير الجارية: كل الأصول و الخصوم قابلة للتحويل الى نقدية يتم تحويلها باستعمال سعر الصرف الحالي، بمعنى سعر الصرف عند تاريخ اعداد الميزانية، اما باقي العناصر غير نقدية فتحول بسعر الصرف التاريخي، الأصول النقدية تتمثل أساسا في حساب القيم الجاهزة، حسابات القبض و المخزونات اما الخصوم النقدية فتتمثل أساسا في الخصوم القصيرة الاجل.

ث. عناصر حسابات النتائج هي غالبا ما تحول بسعر الصرف المتوسط للفترة كما ان حسابات المرتبطة بعناصر الأصول و الخصوم غير النقدية (كاقساط الاهتلاكات) فتحول بسعر الصرف التاريخي، أرباح عملية التجميع طبيعيا يتم نقلها الى حساب الاحتياطي، اما خسائر العملية فتتقصد من رصيد هذا الحساب.

ج. تحليل مقارن بين الطرق الثلاث: يمكن اجراء المقارنة بين الطرق الثلاث حسب سعر الصرف المعتمد عند تحويل عناصر الميزانية، الجدول المختصر التالي يبين ذلك:

طريقة سعر الصرف الحالي	طريقة النقدية	طريقة النقدية/غير الجارية	طريقة الجارية/غير الجارية
الأصول:			
ح	ح	ح	القيم الجاهزة
ح	ح	ح	حسابات القبض
ح	ت	ح	المخزونات
ح	ت	ت	الأصول الثابتة الصافية
الخصوم:			
ح	ح	ح	خصوم قصيرة الاجل
ح	ح	ح	قروض بنكية قصيرة الاجل
ح	ح	ت	ديون طويل الاجل
ت	ت	ت	راسمال "الأسهم"
مشترك	مشترك	مشترك	أرباح غير موزعة

الشرح: ح: معناها سعر الصرف الحالي او الجاري (courant).

ت: معناها سعر التاريخي (historique).

مشترك: معناها سعر الصرف المرجح او المتوسط للفترة.

و اهم الاختلافات بين الطرق الثلاثة نوضحها في الجدول التالي:

البند (العنصر)	طريقة سعر الصرف الجاري	طريقة النقدية/غير النقدية	طريقة الجارية/غير الجارية
المخزون	معرضة للخطر	غير معرضة للخطر	معرضة للخطر
الأصول الثابتة الصافية	معرضة للخطر	غير معرضة للخطر	غير معرضة للخطر
الديون طويلة الاجل	معرضة للخطر	معرضة للخطر	غير معرضة للخطر

ان دراسة الطرق الثلاثة لخطر تجميع الحسابات كان مقصورا على خطر العملية المتطرق له سابقا فقط. كما تجدر الإشارة ان هناك طريقة رابعة لتفسير خطر الصرف عند تجميع الحسابات تستعمل بكثرة من طرف الامركيين، تعمل كما يلي:

ح. طريقة راس المال العامل: يتم ترجمة عناصر الأصول و الخصوم قصيرة الاجل بسعر الصرف عند تاريخ اقفال (اعداد الميزانية)، اما العناصر طويلة الاجل فبسعر الصرف التاريخي، أي تاريخ حصول على الأصل او تاريخ الالتزام بالخصم.

#### الفرع الثاني: قياس خطر الصرف

قبل تسيير خطر الصرف المتوقع، المؤسسة تحسب وضعيتها من الصرف المتعلق بالعملية التجارية او المالية التي تجريها.

1. تعريف وضعية للصرف: وضعية الصرف يمكن تعريفها على انها الفرق بين الحقوق بالعملات الأخرى و الديون بالعملات الأخرى، يحسب لكل عملة بالنسبة لكل تاريخ استحقاق. يمكن حساب وضعية للصرف لعملة صعبة ما في تاريخ معين، بالعلاقة الجبرية التالية:

وضعية الخزينة بالعملة الصعبة (السيولة المتوفرة بالعملة الصعبة في ذلك التاريخ) + مجموع الأموال المراد تحصيلها بالعملة الصعبة - مجموع الأموال المراد تسديدها بالعملة الصعبة

بالعملات الأخرى اقل من الديون بهذه العملات عند نفس تاريخ الاستحقاق (الوضعية < 0)، و نقول عنها انها مغلقة او معدومة (closed position) اذا كانت الحقوق بالعملات الأخرى تساوي الديون بهذه العملات عند نفس تاريخ الاستحقاق (الوضعية = 0). خطر الصرف الذي يمكن ان تتعرض له المؤسسة هو ليس نفسه اذا كانت وضعية الصرف مغلقة او مفتوحة، ويكون ذلك كما يلي:

❖ اذا كانت الوضعية مغلقة، المؤسسة ليست معرضة لخطر الصرف، في هذه الحالة فحقوقها من العملات الأخرى تغطي (compense) ديونها من هذه العملات عند تاريخ استحقاق محدد.

- ❖ إذا كانت الوضعية طويلة، المؤسسة معرضة لخطر انخفاض أسعار الصرف النقدي المستقبلي، اذا حدث هذا الانخفاض في تاريخ الاستحقاق فسوف يترجم مبلغ اقل بالعملة الوطنية (حالة مؤسسة مصدرة).
- ❖ إذا كانت الوضعية قصيرة، المؤسسة معرضة لخطر ارتفاع أسعار الصرف النقدية المستقبلية، اذا حدث هذا الارتفاع في تاريخ الاستحقاق، فسوف يترجم ذلك بدفع مبلغ اكبر (تسديد) بالعملة الوطنية (حالة المؤسسة المستوردة).

2. التمثيل بالمصفوفات لوضعية الصرف: يعطينا التمثيل بالمصفوفات لوضعية الصرف تصور شاملا لحساب النتيجة من خلال الأرباح و الخسائر التي تتبع حالة أسعار الصرف. في عمود المصفوفة نبين فيها اتجاه التغير الخاص بوضعية الصرف مبينة بالعملة الوطنية، وذلك كنتيجة لتغيرات أسعار الصرف ، الى ارتفاع في السطر الأول او الى الانخفاض في السطر الثاني، التمثيل بالمصفوفة يكون حسب طبيعة وضعية الصرف.

✓ وضعية صرف طويلة: يمكن تمثيلها بالمصفوفة على الشكل التالي: ( )، المعامل الموجب +1 يعني ارتفاع قيمة وضعية الصرف مبينة بالعملة الوطنية (ربح الصرف)، عندما ترتفع أسعار الصرف، المعامل السالب - يدل على الانخفاض في قيمة وضعية الصرف المبينة بالعملة الوطنية (خسارة الصرف) عندما تنخفض أسعار الصرف.

✓ وضعية الصرف المغلقة: يمكن تمثيلها بمصفوفة على الشكل التالي: ( )، المعامل 0 يدل على ان قيمة وضعية الصرف مبينة بالعملة الوطنية لا تتغير نتيجة ارتفاع او انخفاض في أسعار الصرف.

### الفرع الثالث: قرار تغطية خطر الصرف المتعلق بالعملية

التغطية ضد خطر الصرف تسمح من معرفة و من الان و بكل تأكيد، المقابل بالعملة الوطنية للتدفقات المستقبلية بالعملات الصعبة.

فيما يخص تسيير خطر الصرف يمكن طرح مشكلتين أساسيتين:

- ❖ هل يجب التغطية ضد خطر الصرف للعملية.
  - ❖ في حالة التغطية، اية وسيلة يتم اختيارها.
- في مواجهة خطر الصرف، المؤسسة يمكنها ان تقرر تغطية خطر الصرف او لا تغطيه، هذا القرار يتعلق بتقديراتها، فمثلا اذا كانت لدينا وضعية صرف طويلة بالدولار الأمريكي لمدة 3 اشهر ، المؤسسة تقدر ارتفاع للدولار في ثلاثة اشهر القادمة، تقرر اذن عدم تغطية خطر الصرف، و غالبا نجد ان قرار عدم تغطية الخطر ترجع لعوامل ثلاثة تتمثل في:

- ❖ توفر تقنيات ذات مصداقية كبيرة للتنبؤ بأسعار الصرف المستقبلية.
- ❖ محيط اقتصادي و مالي مستقر لحد ما.
- ❖ عدم الاخطار بالخطر، فقرار عدم تغطية خطر الصرف هو قرار خطير لانه يرتكز على تقديرات التي يمكن ان تكون خاطئة.

اذا قررت المؤسسة تغطية خطر الصرف، فانها تجد نفسها امام تعدد التقنيات لتسيير هذا الخطر.

في حالة وضعية صرف مفتوحة (طويلة او قصيرة)، فتقنية للإنذار لا بد البحث عنها، و الأولوية لتغطية خسارة الصرف الناتجة عنها، و عليه يتم اختيار وسيلة مناسبة لتغطية هذا الخطر و التي تلي اكثر احتياجات المؤسسة، هذه الوسائل يمكن ان تكون داخلية او خارجية. كما ان توفر المؤسسة على نظام للمعلومات متطور و شامل لكل وظائفها (خاصة الوظيفة المحاسبية و المالية) يمكنها ذلك من استعمال تقنيات الاعلام الالي لحساب وضعية الصرف و مدى تغيرها المستمر و بالتالي تستفيد المؤسسة من الامتيازات التالية:

- ❖ المصدقية، بحيث يتم ادخال المعلومات الجديدة في اقرب الاجال لاستغلالها.
- ❖ الوضوح، اذ يتم قراءة الوضعية بكل وضوح مع مواكبة التغيرات باستمرار.
- ❖ التحيين، اذا يتم إعادة حساب وضعية الصرف كل يوم بأخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية.

### المطلب الثالث: تقنيات تسيير و تغطية خطر الصرف

المؤسسات الخاصة المتعددة الجنسيات منها لها اختيارات عديدة لتقنيات داخلية او خارجية او غيرها لتغطية خطر الصرف الذي يمكن ان تتعرض له.

### الفرع الأول: التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف

هذه التقنيات يمكن للمؤسسات ان تستعملها دون اللجوء الى البنوك او أسواق متخصصة، تتمثل أساسا في التقنيات التالية:

1. اختيار عملة الفوترة: الفوترة بالعملة الوطنية يسمح للمؤسسة بتجنب خطر الصرف لان المبلغ المتوقع تحصيله او تسديده في تاريخ الاستحقاق هو محدد و معروف بالنسبة للمؤسسة منذ تاريخ ابرام العقد و هذا يعطيها امتيازات في سهولة و تجانس عملية التسيير، الاشكال هنا هو تعارض مصالح كل من مستورد و المصدر اذ يسعى كل واحد منهما الى تحرير العملية بعملته الوطنية، طبعا الفوترة بالعملة الوطنية يجنب المؤسسة خسائر الصرف، ولكنه كذلك لا يسمح لها من تحقيق أرباح من وراء التغيرات الإيجابية للصرف.

في الواقع مصالح الطرفين هما ليسا حتما متعارضتين، ندرج المثال التالي، فمثلا هناك مصدر امريكي و مستورد بريطاني و نحتمل ان الدولار الأمريكي سوف تتراجع قيمته مقارنة بالجنيه الإسترليني، في هذه الحالة فالمستورد سيكون سعيدا بالفوترة بالدولار، و نفس الشيء سيكون بالنسبة للمصدر الذي لا يجد نفسه معرضا لخطر الصرف، ربح الصرف المحتمل سوف يتم تحويله جذريا الى المستورد.

بصفة عامة، المستورد يرغب بفوترة العملية بعملة صعبة ضعيفة أي يستمر انخفاضها مقارنة بعملته الوطنية، من تاريخ ابرام العقد الى غاية تاريخ التسديد، و كذلك فان وارداته فسوف يبيعها بثمن اقل.

و العكس فالمصدر يهتم بفوترة العملية بعملة صعبة قوية، و يتوقع تحسنها التدريجي مقابل عملته الوطنية بكيفية يغتنم منها ربحا للصرف محتمل. كما يمكن للمؤسسة القيام بفوترة العملية بعملته ثالثة اين تستقر أسعارها مقارنة بالعملة الوطنية تسمح بابعاد خطر الصرف. فالفوترة بعملة صعبة معينة تقدم خاصة

امتيازات ذات طبيعة تجارية اذا كانت هي نفسها عملة الطرف الاخر، و هذا يسمح بعدم التعرض لخطر الصرف.

2. الخصم عند التسوية النقدية (الفورية): هذه التقنية لا يمكن استعمالها الا في العمليات التجارية، بحيث تقبل المؤسسة المصدرة تقديم خصم تجاري لزيائنها من اجل تشجيعهم على تسوية العملية نقدا، المؤسسة المصدرة تحدد نسبة الخصم، باخذ بعين الاعتبار من جهة احتمال ان تضم مباشرة نواتج مبيعاتها في دورتها للاستغلال، و من جهة أخرى التغطية الكاملة ضد خطر الصرف لعملية بيع اجلة. الخصم المقدم بسبب التسوية النقدية، يعطي للمصدر عدة امتيازات، بحيث يلغي خطرين الأول ناتج عن القرض و الثاني ناتج عن الصرف و يمكنه حينئذ تغذية خزنته.

3. تغيير طريقة التسديد او الدفع : تتمثل هذه التقنية في تأجيل او تعجيل المبلغ المراد تحصيلها او تسديدها بالعملة الصعبة حسب تغيرات أسعار الصرف المتوقعة.

❖ اذا كانت تقديرات أسعار الصرف تميل نحو الارتفاع، المؤسسات التي هي في وضعية صرف طويلة ترغب في تأجيل تحصيل حقوقها، و المؤسسات التي هي في وضعية صرف قصيرة ترغب في تعجيل تسديد ديونها بالعملة الصعبة، هذه الإجراءات اذا تم تعميمها على المسوى الوطني يمكن ان تساهم في اضعاف قيمة العملة الوطنية و كل ما يعادلها ففي الواقع مثل هذه الأفعال تؤدي الى نقص في العقد على العملة الصعبة و الزيادة في الطلب عليها في أسواق الصرف هذا ما يحفز ارتفاع قيمة العملة الصعبة مقابل العملة الوطنية. و من اجل تجنب مثل هذه الحالات لعدم التوازن للسوق، عدة دول تنظم إمكانيات منح قروض للمشتريين الأجانب فهذا التنظيم يفسر بان هذا الاجراء (تأجيل او تعجيل التسديد او التحصيل) يرجع فقط الى تقدير المسبق قد يخطأ و قد يصيب.

❖ اذا كانت هذه التقديرات تتجه الى انخفاض أسعار الصرف، المؤسسات التي هي في وضعية صرف طويلة تحاول تعجيل تحصيل حقوقها بالعملة الصعبة و المؤسسات التي هي في وضعية صرف قصيرة تحاول تأجيل تسديد ديونها بالعملة الصعبة، و اذا تم تعميم ردود الأفعال هذه سوف يؤدي ذلك الى تحسين او تراجع قيمة العملة الوطنية بحسب علاقة القوة التي تربط دائي و مديني هذه العملة.

4. المقاصة المتعددة الأطراف: يتضمن نظام المقاصة المتعددة الأطراف تخفيض حجم التحويلات بالعملة الصعبة بين المؤسسات التي لها تعاملات متبادلة فيما بينها، هذه التقنية مستعملة بشكل كبير من طرف مجتمعات المتعددة الجنسيات التي لديها فروع في دول العالم.

لتطبيق المقاصة المؤسسات لا تقوم الا بتحويل الأرصدة عوض تحول كل المبالغ، تكون هذه الأرصدة قابلة لتحديد انما تكون كل التدفقات محررة بنفس العملة الصعبة و كل التحويلات تكون في نفس التاريخ اجراء عمليات المقاصة تتطلب اذا اختيار عملة مرجعية و تاريخ مرجعي يتم تحويل الأرصدة فيه.

ان استعمال تقنية المقاصة يسمح للمؤسسة من تخفيض خطر الصرف، تحديد تكاليف العمليات و تحسين أداء الخزينة، هذا النظام في كثير من الأحيان يصطدم بواقع عدم القدرة علة توحيد تواريخ الاستحقاق، بالإضافة الى ان بعض القوانين في بعض الدول تمنع اجراء عملية المقاصة، و في حالة اعتماده من دولة ما لابد من خلق مركز لاعادة الفوترة.

5. مراكز إعادة الفوترة: مركز إعادة الفوترة هو في العموم وحدة او فرع من الشركة متعددة الجنسيات يهدف الى مواجهة خطر الصرف، يتواجد هذا المركز غالبا في الدولة التي يكون فيها تسيير خطر الصرف أسهل لتحمله بمعنى ليس في الدول لاتي لا تملك تقينا خاصا بالصرف او تلك التي تعتبر فيها وسائل تغطية خطر الصرف ذات أهمية كبير (كسويسرا او لوكسمبورغ مثلا) كل فرع من الشركة متعددة الجنسيات يحزر فواتيره بعملته الوطنية بامر من مركز إعادة الفوترة، هذا الأخير يضمن تسديد الفاتورة و بعدها تسدد من قبل زبون الفرع، و نفس الشيء في تسديدات بالعملة الصعبة لموردي الفروع الأجنب يتم فوترتها باسم مركز إعادة الفوترة، هذا الأخير يستلم المقابل بالعملة الوطنية للفرع و يقوم بالتسديد بالعملة الصعبة للموردين و اذا كل فروع تحزر فواتيرها بعملتها الخاصة ، الامر الذي يجنبها التعرض لخطر الصرف، بصفة عامة مركز إعادة الفوترة يتحصل على عملات من الفروع من اجل تغطية تكاليفه.

### الفرع الثاني: تغطية خطر الصرف بواسطة تسبيقات، تأجيل و مقايضات الصرف

تدخل هذه التقنيات في اطار التقنيات التقليدية لتغطية خطر الصرف، تتطلب تدخل هيئات خارجية عن المؤسسة، خاصة البنوك جاءت هذه الطرق لمواجهة خطر الصرف الذي يكون في السوق الواسع غير المحدود بالصرف.

1. تسبيقات الصرف: هي وسيلة لتمويل التجارة الخارجية، و التي يمكن استعمالها في حالة عملية التصدير، كتقنية لتغطية خطر الصرف، و هي تستجيب في نفس الوقت لهدفين أساسيين: تمويل العملية في الخارج ة تغطية خطر الصرف، هذين الهدفين يمكن تحقيقهما بصفة مستقلة، بحيث نقترض بالعملة الوطنية و نجري عملية بيع اجلة، اللجوء الى هذه التقنية (تسبيقات الصرف) يمكن تدليله بمعدلات الفائدة المرضية.

2. سوق الصرف الاجل الإجمالي: التغطية في السوق الصرف الاجل الإجمالي هي التقنية الأكثر استعمالا من طرف المؤسسات بسبب السهولة التي تحملها.

3. تقنية مقايضات الصرف: التغطية بواسطة مقايضة الصرف، هي تقنية اكثر استعمالها من طرف المؤسسات المقايضة يمكن ان تتم بين مؤسستين (مصدرو و مستورد) لهما احتياجات متماثلة لكن في الواقع هذه العمليات هي تقريبا دائما تجري بين البنك و زبونه.

### الفرع الثالث: تغطية خطر الصرف بواسطة مستقبلات العملات الصعبة

سوق العقود الآجلة للعملات الصعبة هو سوق مشتق الذي يمثل احدى التقنيات الخارجية للتغطية ضد خطر الصرف التي تتطلب اللجوء الى سوق متخصصة بواسطة وسيط مالي (courtier) سوق المشتق يتم التفاوض فيه على أصول مالية قيمتها تتعلق بقيمة اصل اخر يسمى تجاوز تابع.

### الفرع الرابع: تغطية خطر الصرف بواسطة مستقبلات الصرف

التغطية ضد خطر الصرف في أسواق عقود الصرف الآجلة تكون بنفس مبدا التغطية في العقود الآجلة، المستورد الذي يساوره الشك بارتفاع أسعار الصرف للعملة الصعبة التي هو محرر بها دينه، يحيي نفسه بشراء عقد اجل للعملة الصعبة.

## خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي، واستنتجنا أن القياس هو جوهر المحاسبة، وبدون فهم ما يقاس وكيفية القياس يستحيل الفهم الكامل والصحيح للمحاسبة، والقياس المحاسبي هو القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية الخاصة بنشاط المؤسسة، حيث يشمل هذا القياس التسجيل والتبويب والترحيل ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية.

والقياس الموضوعي هو القياس القابل للتحقق، أي أنه يستند إلى عناصر مثبتة وأدلة صحيحة وخال من التحيز الشخصي للقيام بعملية القياس، كما يراعي القيد المتحكمة في ذلك كقيد الموضوعية وقيد عدم التأكد، ويقوم بتطبيق المبادئ المحاسبية للقياس كمبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ تحقيق الإيراد، مبدأ المقابلة ومبدأ الإفصاح التام.

ورغم أن مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعتبر كأساس لعملية القياس نظرا لتوافقه مع الكثير من المبادئ والفروض المحاسبية، إلا أن هناك جملة من الانتقادات التي وجهت له بسبب تجاهله لبعض الفروض كفرض ثبات وحدة النقد، أو اشتراطه مقابلة إيرادات ممثلة بالقيمة الجارية مع مصروفات مقيمة بالتكلفة التاريخية، مما ينتج عنه حالة عدم التجانس، كل هذا وغيره أدى إلى ظهور بعض المشاكل المحاسبية، والتي أدت بأصحاب المهنة إلى التفكير لإيجاد الحلول الممكنة لذلك.

ومن هنا نشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1973 والتي تحولت فيما بعد إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) حيث قامت بإصدار المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والتي تضمنت قواعد وأسس تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية، وتضع دليلا لكيفية المعالجة المحاسبية، كما تطرقت بعض المعايير لمعالجة بعض مشاكل القياس المحاسبي مثل المعيار (IAS39) المتعلق بالاعتراف والقياس والذي نص على وجوب استخدام القيمة العادلة كبديل لمبدأ التكلفة التاريخية.

وعلى العموم يمكن القول أن القياس المحاسبي هو نظام متكامل الأركان له مدخلاته التي ترتبط بموضوع القياس، وله نظام تشغيل خاص به والذي ينطوي على أساليب وأدوات وإجراءات القياس، وله مخرجاته التي تتمثل في نتائج القياس ممثلة في القوائم المالية.

كما تم التطرق إلى بعض القوائم المالية وفق المحاسبة الدولية، بطريقة تسهل لنا عملية قياس عناصرها وفق معايير المحاسبة الدولية.

# الفصل الثاني

أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية

## مقدمة الفصل

من المعروف ان المحاسبة المالية بشكل عام تهدف الى تحديد وقياس الاحداث المالية، وإيصال نتائج القياس الى مستخدمي القوائم المالية، الامر الذي يستوجب وجود معايير محددة يتم بموجبها قياس بنود القوائم المالية بموثوقية.

ونظرا لتعدد بنود القوائم المالية واختلافها من حيث زمن وقوعها وكيفية الاعتراف بها ومعالجتها ضمن القوائم المالية، مما أدى صعوبة قياسها بموثوقية، الامر الذي أدى بالهيئات المحاسبية المختصة لإصدار مجموعة من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي (IAS/IFRS) لمعالجة هذه العناصر وفق قواعد وأسس متفق عليها عالميا، وذلك بهدف الوصول الى توافق محاسبي على مستوى المؤسسات الاقتصادية في العالم.

ولكن بسبب توسع وتعدد تلك المعايير التي تعالج متطلبات قياس بنود القوائم المالية المختلفة وتعقيدها في بعض الأحيان، سوف نقتصر في مجال دراستنا على بعض المعايير التي تم اختيارها على أساس مدى معالجتها لأحداث مالية واسعة الانتشار في المؤسسة الاقتصادية، وفي نفس الوقت تركز دراستنا على كيفية الاعتراف بالعناصر او البنود وقياسها او تقييما ضمن القوائم المالية.

وانطلاقا مما سبق، سنتطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

- ✓ تقييم بنود الأصول.
- ✓ تقييم بنود الخصوم.
- ✓ المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية.

## المبحث الأول: تقييم بنود القوائم المالية للأصول

تمثل الأصول اهم الموارد لدى العديد من المؤسسات، حيث تعتبر المصدر الرئيسي لنجاح تلك المؤسسات، فتساهم الأصول الملموسة و غير الملموسة بشكل جوهري في مساعدة المؤسسة في القيام بأنشطتها الرئيسية، حيث يتم استخدام هذه الأصول في تسيير اعمال المؤسسة من خلال عمليات الإنتاج او توريد البضائع و الخدمات، او تأجيرها للغير او لأغراض إدارية، و تكاد لا تخلو ميزانية أي مؤسسة مهما كانت طبيعة عملها من وجود أي عناصر الممتلكات و المصانع و المعدات، و التي يطلق عليها في كثير من الأحيان الأصول الثابتة او الأصول غير ثابتة.

كما يعتبر المخزون والأصول المالية و المدينون من أبرز الأصول المتداولة التي تمتلكها المؤسسة، حيث تعتبر محور العمليات التشغيلية التي تستمد المؤسسة منها قدرتها على الاستمرار لارتباطها بالارتباطها بالإيرادات التشغيلية التي تمثل التي التدفق الداخلي الناتج عم عمليات البيع، كما ترتبط بالمصروفات التي تمثل التدفق الخارجي والناتج عن العمليات الشراء وباقي العمليات ذات العلاقة. ونتيجة للتغيرات والاحداث التي تطرأ على العناصر السابقة وغيرها من الأصول الأخرى خلال مدة حياتها او مدة استغلالها وبالتالي تغير قيمها من فترة الى أخرى، مما يستوجب معالجتها وتقييمها بأساليب مختلفة ووفق معايير محاسبية دولية معينة.

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى تقييم بنود الأصول وفق النقاط التالية:

- ✓ تقييم الأصول الملموسة والأصول الغير الملموسة.
- ✓ حساب الامتلاك، الإطفاء وانخفاض القيمة.
- ✓ تقييم الأصول المالية.
- ✓ تقييم الأصول المتداولة.

## المطلب الأول: تقييم الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة

تعتبر محاسبة الممتلكات، المصانع والمعدات من المحاسبات التي ركزت معايير المحاسبة الدولية عليها، حيث أفردت لها معيارا مستقلا وهو المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) "الممتلكات والمعدات"، والذي يتناول تعريف الأصل الملموس وشروط الاعتراف به و عملية قياسه محاسبيا، بالإضافة الى كل ما يتعلق بهذه الأصول، كما سنرى من خلال عرضنا لهذا المعيار والمعايير الأخرى ذات العلاقة بهذا الموضوع.

من جهتها تتميز الأصول الغير ملموسة بانه ليس لها وجود مادي او مالي ملموس، ويمتد عمرها الإنتاجي او فترة الانتفاع منها في الغالب لأكثر من فترة واحدة، كما تمتاز بصعوبة التحقق من قيمتها ومدى الزيادة او الانخفاض فيها في حالة عدم وجود سوق نشط لها، ومن الأمثلة الشائعة على الأصول غير الملموسة: الشهرة وبراءة الاختراع، العلامة التجارية، الاسم التجاري وحقوق التأليف وغيرها من الأصول المعنوية الأخرى، وتم تخصيص المعيار (IAS38) "الأصول غير الملموسة" لمعالجة لهذه الأصول.

ولقد نص كل من المعيارين السابقين على<sup>1</sup>:

- ✓ تحديد متى يمكن او يجب ان يتم الاعتراف بالأصول الملموسة او غير الملموسة.

<sup>1</sup>-محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص609.

- ✓ تحديد الأسس الواجب استخدامها لقياس هذه الأصول.
  - ✓ توضيح كيفية معالجة الإطفاء والاهتلاك وخسائر التدني التي يمكن ان تطرأ على هذه الأصول.
- الفرع الأول: تقييم الأصول الملموسة**
- يتم الاعتراف ببند كأصل ملموس او غير ملموس عند توفر الشروط التالية<sup>1</sup>:
- ✓ احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة بالأصل الى المؤسسة.
  - ✓ ان يكون تحت رقابة المؤسسة.
  - ✓ ان يكون من الممكن قياس الأصل بموثوقية.
- ويتم امتلاك او اقتناء هذه الأصول بالعديد من الطرق، فيتم ذلك من خلال الشاء المنفصل، او الاقتناء كجزء من اندماج الاعمال، او التطوير الذاتي من قبل نفس المؤسسة كالشهرة مثلا، او من خلال عمليات مبادلة أصول بعضها ببعض، او من خلال منحة حكومية.
- كلما انه لا يمكن الاعتراف بالأصل غير الملموس بشكل مستقل في حالة شرائه مع مجموعة من الأصول وعدم قدرة المؤسسة على تحديده وعزله عن الأصول الأخرى، حيث يعالج في مثل هذه الحالة كجزء من الشهرة.
- وهناك بعض المبادئ تؤخذ في الحسبان اثناء الاعتراف بالأصول الملموسة في حالة تجميع او الفصل حيث<sup>2</sup>:
- ✓ يمكن تجميع بعض العناصر ضمن الأصول الملموسة تحت بند واحد إذا كانت أهميتها النسبية (القيمة) ليست عالية لتجنب التكلفة المفرطة في الحفاظ على السجلات المتعلقة بتلك الأصول واحتساب اهتلاكه السنوي وغيرها من التكاليف.
  - ✓ يمكن تسجيل قطع غيار الرئيسية ضمن بنود الممتلكات والمصانع والمعدات.
  - ✓ يتم اعتبار مصاريف الإصلاح والصيانة للأصول الملموسة، والتي تحافظ على الحالة التشغيلية العادية للأصول تؤدي الى زيادة العمر الإنتاجي له كمصروف يقفل في جدول النتائج، مثل أجور عمال الصيانة وتكلفة قطع الغيار الصغيرة المتعلقة بالأصل.
  - ✓ إذا كانت بعض أجزاء أصل الملموس ذات أهمية نسبية عالية مقارنة مع اجمالي تكلفته وكان العمر الإنتاجي للأجزاء المضافة يختلف على العمر الإنتاجي المتبقي للأصل فيجب تسجيل وامتلاك تلك الأجزاء بشكل منفصل عن الأصل.
  - ✓ عند القيام بأجراء عمليات الصيانة دورية وشاملة مثل الصيانة التي تتم للسفن والطائرات كل ثلاث او أربعة سنوات، فانه يتم رسملة هذه التكاليف واطفائها على مدار الفترة الزمنية التي تغطيها فترة الصيانة.
- الفرع الثاني: تقييم الأصول الغير ملموسة**
- ويتم قياسها كما يلي<sup>3</sup>:
- أولاً: القياس المبدئي**
- تقاس تكلفة الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة حسب طريقة امتلاكها من طرف المؤسسة، حيث يتم كما يلي:

<sup>1</sup>- طارق عبد العال، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص135.

<sup>2</sup>-Jean-François des Robert. François Méchin. Hervé Puteaux.op.. cit, 2004. p37.

<sup>3</sup>- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص614.

1. حالة شراء أصل بشكل منفصل: يقاس بالتكلفة والمثلة في جميع التكاليف الضرورية التي تتحملها المؤسسة حتى يصبح الأصل جاهزا للاستخدام وبالشكل الذي اشترى الأصل من اجله.
2. حالة تملك الأصل من خلال اندماج الاعمال: في هذه الحالة تقاس تكلفة الأصل وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS3) "اندماج الاعمال" بالقيمة العادلة له في تاريخ الاندماج، ويتم الاعتراف بالأصل غير الملموس بشكل منفصل عن الشهرة إذا كان بالإمكان تحديدها.
3. حالة مبادلة الأصل بأصل مشابه او غير مشابه: في هذه الحالة يقاس الأصل المستلم بقيمته العادلة، بشرط ان يكون هذا التبادل عمل تجاري وليس لوجود مجاملة او علاقات بين الطرفين، وان تقاس القيمة العادلة للأصل بموثوقية.
4. حالة تصنيع الأصل داخليا (التطوير الذاتي): هناك أصول غير ملموسة يتم تطويرها داخليا من قبل المؤسسة، حيث يتم الاعتراف بها اذا امكن قياس تكاليفها بموثوقية وكانت قابلة للتحديد والتمييز عن الأصول الأخرى، ويتوقع ان يتحقق منها تدفق منافع مستقبلية، لكن هناك بعض الأصول غير الملموسة و المولدة داخليا يمنع المعيار (IAS38) الاعتراف بها كأصول معنوية مثل: الشهرة، الأسماء التجارية، البيانات الإدارية، عناوين النشر، قوائم الزبائن، لان قياس تكاليف انشاء هذه العناصر لا يمكن ان يتم بشكل موضوعي و موثق، وبالتالي يتوجب عدم الاعتراف بها.
5. اما الأصول الملموسة المصنعة داخليا فتحدد تكلفتها بنفس الأسس المستخدمة لتحديد تكلفة المخزون بموجب معيار (IAS2) "المخزون"، لأنها ناتجة عن العمليات العادية للمؤسسة.

#### ثانيا: القياس المبدئي

بعد الاعتراف والقياس المبدئي للأصل غير الملموس وكذلك الأصل الملموس سمح كل من معيار (IAS38) ومعيار ((IAS16) استخدام أحد النموذجين في القياس اللاحق للأصل وهما<sup>1</sup>:

1. نموذج تكلفة **Modèle du cout**: بموجب هذا الأسلوب يتم تسجيل الأصل عند اعداد القوائم المالية بالتكلفة مطروحا منها الإطفاء المتراكم (للأصل غير الملموس) او مجمع الاهتلاك المتراكم (للأصل الملموس) ومجموع خسائر انخفاض قيمة الأصل.
  2. نموذج إعادة التقييم **Modèle de la juste valeur**: اما بموجب هذا الأسلوب فيتم التسجيل بالقيمة العادلة مطروحا منها الاهتلاك (الإطفاء) المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، ويتم إعادة التقييم بانتظام بحيث لا يختلف المبلغ المسجل في تاريخ بشكل كبير عن قيمته العادلة. ويتم تطبيق هذا الأسلوب وفق المتطلبات التالية<sup>2</sup>:
- ✓ إذا تم تطبيق أسلوب إعادة التقييم على فئة من فئات الأصول، فيجب إعادة تقييم كامل الفئة التي ينتهي لها الأصل المعاد تقييمه.

<sup>1</sup>-Robert Obert, Pratique des Normes IFRS, 3eme édition, DUNOD, Paris, 2006, p 258.

<sup>2</sup>-Bernard Raffournies, Les Normes Comptables Internationales, IFRS/IAS, 2eme édition economica, Paris, 2005, p 140.

- ✓ عند إعادة تقييم الأصل يتم الاعتراف بالزيادة في قيمة ذلك الأصل عن تكلفته ضمن حقوق الملكية في حساب "فائض إعادة تقييم"، وإذا حدث انخفاض لاحق في قيمة الأصل المعاد تقييمه يتم قيد الانخفاض في القيمة بجعل حساب فائض إعادة التقييم مدينا، وبحيث لا يتجاوز المبلغ رصيد فائض إعادة التقييم.
- ✓ إذا انخفض المبلغ المسجل للأصل نتيجة إعادة التقييم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في قيمة الدخل (بعد استنفاد رصيد فائض إعادة التقييم)، وعند ارتفاع القيمة في فترة لاحقة يتم زيادة قيمة الأصل والاعتراف بأرباح استعادة خسارة التدني التي حصلت في الفترات السابقة.
- ✓ وتتم المعالجة المحاسبية للزيادة في القيمة العادلة عن القيمة المسجلة في الدفاتر للأصل كما يلي:
- الغاء الإطفاء المتراكم او (الاهتلاك المتراكم) وخسائر انخفاض القيمة ومن ثم زيادة المتبقي من زيادة القيمة العادلة الى حساب الأصل.
- إعادة احتساب مبلغ تكلفة الأصل ورصيد مجمع الإطفاء او (مجمع الاهتلاك) ورصيد متراكم خسائر انخفاض القيمة بالتناسب مع إعادة بيان المبلغ المسجل الإجمالي بحيث يكون المبلغ الصافي مساويا للقيمة العادلة.

ثالثا: قياس تكاليف البحث والتطوير ومصاريف التأسيس وما قبل التشغيل ويمكن توضيحها كالآتي:

1. تكاليف البحث: يتم معالجة التكاليف المتكبدة خلال فترة البحث كمصروف ضمن قائمة الدخل، نظرا لعدم قدرة المؤسسة على اظهار وجود أصل غير ملموس لم يصل بعد مرحلة التطوير، ومن الأمثلة على أنشطة البحث: الأنشطة التي تهدف للحصول على معرفة جيدة، وعملية تطبيق لنتائج جديدة والبحث عن البدائل للعمليات والمواد والأنظمة.<sup>1</sup>
  2. تكاليف التطوير: يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس المولد داخليا عدا الشهرة عندما يكون قابلا للتمييز او التحديد عن الأصول الأخرى مثل الاعتراف بتطوير تقنية انتاج جديدة. وبشكل عام يجب الاعتراف بتكاليف عملية التطوير كأصل غير ملموس إذا توفرت الشروط التالية:<sup>2</sup>
    - ✓ توفر الموارد الفنية والمالي المناسبة وغيرها من الموارد لإكمال تطوير واستخدام او بيع الأصل.
    - ✓ قدرة المؤسسة على استخدام او بيع الأصل غير الملموس، والقدرة على قياس النفقات المتعلقة به خلال تطويره بشكل موثق.
- اما خلال المرحلة التي تسبق البنود المحددة أعلاه فيتوجب الاعتراف بالتكاليف المنفقة لغايات التطوير كمصروف وعدم رسملتها، في حين تبدأ عملية رسملة تكاليف التطوير اعتبارا من تاريخ تحقق المؤسسة من توفر هذه البنود.
3. مصاريف التأسيس: وتشمل التكاليف التي تدفع قبل بدء المؤسسة اعمالها وتستفيد منها المؤسسة على مدار حياتها، ومن امثلتها تكاليف دراسات الجدوى الاقتصادية، المصاريف القانونية لترخيص المؤسسة والرسوم المقطوعة التي تدفع مرة واحدة.

<sup>1</sup>-حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، مرجع سبق ذكره، ص171.

<sup>2</sup>-نفس المرجع أعلاه، ص162.

4. مصاريف ما قبل التشغيل: زهي المصاريف الإدارية والعمومية المدفوعة قبل بدء العمل، وبالتالي فهي مصاريف التي تستفيد منها فترة قبل بدء المؤسسة لنشاطها، مثل مصروف إصدار منتج جديد او مصاريف رواتب العمال بدء العمل.

المطلب الثاني: حساب الاهتلاك والإطفاء وانخفاض القيمة

ويتم التطرق الى هذه العناصر كما يلي:

الفرع الأول: حساب الاهتلاك والإطفاء:

يتم إهلاك الأصل الملموس (أو إطفاء الأصل غير الملموس) ذو العمر الانتاجي المحدد بتوزيع مبلغ الاهتلاك أو الإطفاء (تكلفة الأصل أو القيمة البديلة للتكلفة - القيمة المتبقية المتوقعة في نهاية العمر الإنتاجي) على أساس منتظم خلال العمر الانتاجي المتوقع للأصل، و يبدأ الاهتلاك عندما يكون الأصل جاهزا للإستخدام ويتوقف عندما يتم إلغاء الاعتراف به (بيعه أو التخلي عنه كخردة) أو يتم إعادة تصنيفه كأصل محتفظ به برسم البيع، حيث تنوي المؤسسة التخلص منها ببيعها وقد نص المعيار (IFRS5) "الاصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة" على كيفية قياسها وعرضها، حيث يتم قياسها بالقيمة المرحلة أو القيمة العادلة مطروحا منها المصاريف الازمة للبيع أهمها أقل وتعرض كبند مستقل في الميزانية، ويتم التوقف عن إهلاكها<sup>1</sup>.

وفي حالة إختلاف العمر الإنتاجي لبعض أجزاء الأصل، يتم تحديد مبلغ الاهتلاك لتلك الأجزاء بشكل مستقل عن الأجزاء الأخرى (مثال ذلك أجزاء الطائرة)، كما يتم فصل قيمة الاراضي عن المباني وتستهلك المباني فقط. ويجب مراجعة العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية للأصل وطريقة الاهتلاك او الإطفاء بشكل دوري، وفي حالة اكتشاف تغيير في نمط الاستفادة من المنافع الاقتصادية للأصل يجب تغيير او معالجة ذلك للفترة الحالية او المستقبلية، وذلك حسب المعيار (IAS8) السياسات المحاسبية، التغيرات في تقديرات المحاسبة والاطفاء<sup>2</sup>. ويتم معالجة مبلغ الاهتلاك او الإطفاء السنوي للأصل بالاعتراف به كمصروف حيث مدينا والأصل او مجمع الإطفاء لهذا الأصل دائنا.

الفرع الثاني: حساب انخفاض القيمة<sup>3</sup>

لقد خصص لها المعيار (IAS36) الانخفاض في قيمة الأصول، ويهدف هذا المعيار الى وصف الإجراءات التي يطبقها الكيان لضمان ان لا تسجل الأصول بما يزيد عن مبلغها القابل للاسترداد، ويطبق على جميع الأصول ما لم تكن معالجة بشكل خاص وفق معيار اخر.

ووفق هذا المعيار يجب على الكيان تقدير في تاريخ اعداد القوائم المالية ما اذا كان هناك أي مؤشر يدل ان الأصل قد تنخفض قيمته، و عندها يقدر المبلغ القابل للاسترداد و الذي يمثل اعلى قيمة صافي سعر البيع و قيمة استخدامه، فصافي سعر البيع هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل في ظروف منافسة طبيعية بين اطراف مطلعة و راغبة بعض خصم التكاليف الإضافية المباشرة اما قيمة استخدام الأصل

<sup>1</sup> - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 760.

<sup>2</sup> - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 620.

<sup>3</sup> - رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، 2011، ص 138.

فتمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقعة من استمرار استعمال الأصل و التخلص منه بعد انتهاء عمره الإنتاجي، و بغض النظر على ظهور هذه المؤشرات ام لا يقوم الكيان بما يلي:

✓ اجراء اختبار انخفاض القيمة للأصول غير الملموسة التي لها عمر انتاجي غير محدد، و تلك التي ليست متاحة للاستخدام من خلال مقارنة قيمتها الدفترية بمبلغها القابل للاسترداد.

✓ اجراء الاختبار السنوي لانخفاض قيمة الشهر Good Will.

و حسب هذا المعيار يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصل كعبء في قائمة الدخل الا اذا تعلق ب أصل مسجل بمبلغ معاد تقييمه بموجب معيار محاسبي اخر فتعالج على انها خسائر إعادة التقييم وفق لذلك المعيار، و اذا تبين ان خسارة انخفاض القيمة المعترف بها في السنوات السابقة غير مبررة تدرج في قائمة الدخل كنواتج، الا اذا تعلق بأصل مسجل بمبلغ معاد تقييمه بموجب معيار محاسبي اخر فتعتبر ارتفاع إعادة التقييم و تعالج وفق المعيار، و يتطلب المعيار تحديد خسارة انخفاض قيمة الأصول بشكل منفرد من خلال تحديد المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل، اما اذا تعذر ذلك يتوجب على الكيان تحديد المبلغ القابل للاسترداد لوحدة تولد النقد و مقارنتها مع القيمة الدفترية لكافة الأصول المنتمية لوحدة توليد النقد (مثل الة انتاج ضمن خط انتاجي)، و يجب ان تشمل القوائم المالية معلومات حول خسائر انخفاض القيمة و المبالغ المستردة لكل فئة من موجودات قائمة الدخل خلال الدورة او قائمة تغيرات حقوق الملكية.

#### المطلب الثالث: تقييم الأصول المالية الغير متداولة و الأصول المالية المتداولة

تختلف المعالجة المحاسبية للاستثمارات المالية في الأسهم باختلاف نسبة تملك الشركة المستثمرة في أسهم الشركة المستثمر بها، حيث تقسم هذه الاستثمارات إلى ثلاث فئات رئيسية هي: الإستثمار في الشركات التابعة الإستثمار في الشركات الزميلة و الاستثمارات المالية قصيرة، و سنتطرق الى النوعين الأول و الثاني لكونهما ضمن الإستثمار في الأموال طويلة الاجل (الأصول غير المتداولة)، في حين يتم التطرق للنوع الثالث خلال تقييم الأصول المالية المتداولة، كما نتناول الضرائب المؤجلة كأصل مالي طويل الاجل.

#### الفرع الأول: تقييم الأصول المالية الغير متداولة

حيث تمتلك الشركة المستثمرة أكثر من 50% من أسهم الشركة المستثمر بها، وهنا يكون للمستثمر سيطرة على القرارات المالية و التشغيلية للشركة المستثمر بها، وبالتالي تنشأ علاقة قابضة و تابعة بين الشركتين، مما يتطلب اعداد قوائم مالية موحدة، و تعالج هذه الاستثمارات ضمن معيار (IAS27) "القوائم المالية الموحدة و المنفصلة" و معيار المالي الدولي (IFRS3) "اندماج الاعمال". وبالتالي يتم تقييم هذه الاستثمارات كما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: القياس عند التملك

تستخدم الشركة القابضة عند تملك أسهم الشركة التابعة احدى الطريقتين:

1. طريقة الشراء: حيث تعتمد على تقييم الأصول و التزامات الشركة التابعة حسب القيمة العادلة، مما يؤدي الى ظهور فروقات بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة لأصول و التزامات الشركة التابعة.
2. طريقة المصالح المشتركة: حيث تقيم أصول و التزامات الشركة التابعة بالقيمة الدفترية، وبالتالي لا يكون هناك اية فروقات.

<sup>1</sup>-محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص443.

## ثانيا: القياس اللاحق

اما عن كيفية التغيير على حساب الاستثمار في دفاتر الشركة القابضة خلال الفترات الموالية للتملك، فأوجب المعيار (IAS27) استعمال إحدى الطرق الثلاث وهي:

1. طريقة الملكية: فحسب هذه الطريقة يتأثر حساب الاستثمار في الشركة التابعة في نهاية كل عام بالأمور التالية:

أ. يتم زيادته (او تخفيضه) بمقدار حصة الشركة القابضة في أرباح (او خسارة) الشركة التابعة.  
ب. يتم تخفيضها (او زيادته) بمقدار الجزء الواجب اطفائه سنويا من الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لأصول الشركة التابعة.

ت. يتم تخفيضه بمقدار حصة الشركة القابضة من توزيعات أرباح الشركة التابعة.  
2. طريقة الملكية غير المكتملة: حسب هذه الطريقة يتأثر حساب الاستثمار في الشركة التابعة سنويا بحصة الشركة القابضة من أرباح الشركة التابعة، وبحصة الشركة القابضة من توزيعات أرباح الشركة التابعة، أي البندين (أ) و (ج) المشار إليهما أعلاه.

3. طريقة التكلفة: وحسب هذه الطريقة فيتم اثبات قيد الحصة الشركة القابضة من توزيعات أرباح الشركة التابعة البند (ج) في نهاية كل عام، وتعتبر توزيعات الأرباح بموجب طريقة التكلفة إيراد، وحسب هذه الطريقة يبقى رصيد حساب الاستثمار في الشركة التابعة دون تغيير خلال الفترات الموالية للتملك، أي يبقى مثبتا بالتكلفة المدفوعة عند التملك.

## الفرع الثاني: تقييم الأصول المالية المتداولة

حيث يمتلك المستثمر (الشركة المدمجة) ما بين 20% و50% من أسهم الشركة المستثمر بها (الشركة الزميلة)، وبالتالي يحوز على نفوذ هام يمكنه من المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية في الشركة الزميلة، وتعالج ضمن المعيار (IAS28) الذي ينص على ان تسجل المساهمات في الشركات الزميلة في القوائم الموحدة وفق طريقة المعادلة التي تقضي بتسجيل المساهمات في البداية بسعر التكلفة ثم يعمد الى تعديل القيمة المحاسبية لتعكس حصة المستثمر في نتائج الشركات الزميلة، بعد تاريخ الحيازة<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني: تقييم بنود الخصوم

تعتبر عناصر الخصوم المصادر الأساسية والمختلفة لتمويل المؤسسة، ونظرا لتعدد مصادرها يتطلب ذلك معالجتها بدقة وموثوقية وفق معايير وقواعد متفق عليها.

وسنتطرق من خلال هذا المبحث الى النقاط التالية:

- ✓ تقييم حقوق الملكية وحقوق الأقلية.
- ✓ تقييم المخصصات والضرائب المؤجلة كالالتزام.
- ✓ تقييم القروض والالتزامات المالية الأخرى.

<sup>1</sup>- Catherine Maillet Baudrier, Anne LE MANH. Les normes comptable internationales IAS/IFRS, 4 éditions.

Foucher, Paris, France, 2006, P26.

**المطلب الأول: تقييم حقوق الملكية وحقوق الأقلية**

نعلم ان حقوق الملكية تتمثل في الفرق بين أصول المؤسسة والتزاماتها، وبالتالي كونها محصلة لقياس الأصول والالتزامات فانه لا توجد مشاكل خاصة بقياس حقوق الملكية، لان التغيرات التي تحدث عليها تنعكس من التغيرات التي تحدث في كل من الأصول والالتزامات وصافي التغير الناتج عم مقابلة بنود الإيرادات مع بنود المصروفات، وسنتطرق من خلال هذا المطلب الى كيفية تقييم حقوق الملكية، وكيفية اظهار حقوق الأقلية.

**الفرع الأول: حقوق الملكية**

لا يوجد معيار مستقل من معايير المحاسبة الدولية يظهر المعالجة المحاسبية لحقوق الملكية، ولكن هناك العديد من الفقرات التابعة للعديد من المعايير المحاسبة الدولية التي تناولت موضوع حق الملكية، ويعد قياس الحقوق الملكية مهما باعتبارها (و خاصة الجزء المتمثل في راس المال) هي الحد الأدنى الذي يجب على المؤسسة ان تحتفظ به من اجل ضمان الدائنين، ويمكن ان يعتمد في قياس حق الملكية الذي يظهر في قائمة المركز المالي على قياس الأصول والالتزامات، وبالتالي فان إعادة تقييم او إعادة صياغة الأصول و الالتزامات يؤدي الى زيادة او نقص في حق الملكية.

كما نجد ان تقييم راس المال يعتمد على تحديد مفهوم المحافظة على راس المال وتعريف الربح الناتج عنه، وهناك مفهومين اراس المال هما<sup>1</sup>:

**أولاً: المفهوم المالي لراس المال**

ويقصد به الأموال المستثمرة وهو مرادف لصافي الأصول وحقوق الملكية في المؤسسة، وفقا لهذا المفهوم فان الربح هو المبلغ الناتج كزيادة على المبلغ المالي (او النقدي) لصافي الأصول في نهاية الفترة المالية بما يتجاوز المبلغ المالي (او النقدي) لها في بداية الفترة بعد استبعاد اية توزيعات للمالكين او مساهمتهم خلال الفترة.

**ثانياً المفهوم المادي لراس المال**

ويقصد به القدرة التشغيلية حيث يعتبر راس المال بم نزلة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، ووفقا لهذا المفهوم فان الربح هو المبلغ الناتج كزيادة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة (او الموارد او الأموال المطلوبة لتحقيق تلك الطاقة) في نهاية الفترة المالية بما يتجاوزها عن بداية الفترة، بعد استبعاد التوزيعات على المالكين او مساهمتهم خلال الفترة.

فانطلاقاً من هذين المفهومين، نجد ان مفهوم المحافظة على راس المال المادي يتطلب اتباع طريقة القيمة الجارية في القياس ومعالجة التغير في أسعار الأصول والالتزامات، في حين يعتمد مفهوم المحافظة على راس المال المالي على القياس في ظل التكلفة التاريخية، ويتم اختيار المفهوم المناسب لراس المال تبعاً لحاجة مستخدمي القوائم المالية.

**الفرع الثاني: حقوق الاقلية**

وهو ذلك الجزء من صافي نتائج اعمال وصافي أصول المؤسسة التابعة والذي لا تملكه المؤسسة القابضة بشكل مباشر او غير مباشر من خلال مشاريعها التابعة، حيث ان الفقرة (33) من المعيار المحاسبي الدولي (IAS27) اوجبت اظهار حقوق الأقلية في الميزانية الموحدة ضمن حقوق الملكية وبشكل منفصل عن حقوق

<sup>1</sup>-حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، مرجع سبق ذكره، ص204-205.

الملكية للمؤسسة القابضة، واعتبرت ان حقوق الأقلية هي مصدر تمويل من المالكين وليس التزام. ولإظهار قيمة حقوق الأقلية في الميزانية الموحدة، هناك طريقتان هما<sup>1</sup>:

أولاً: مفهوم مؤسسة الام (القابضة)

يقوم مفهوم المؤسسة الام على ان اعداد القوائم المالية الموحدة يتم لغاية خدمة مساهمي المؤسسة القابضة، وبالتالي فان ما تملكه الأقلية في المؤسسة التابعة يحسب بناء على صافي القيمة الدفترية لأصول المؤسسة التابعة.

حقوق الأقلية = نسبة تملك الأقلية في المؤسسة التابعة × صافي القيمة الدفترية لأصول المؤسسة التابعة (حقوق المساهمين في التابعة)

الفرق في الميزانية الموحدة بنسبة تملك المؤسسة القابضة فقط، أي لا يتم اظهار كامل الفرق بين القيمتين.

ثانياً: مفهوم الوحدة الاقتصادية

حسب مفهوم الوحدة الاقتصادية ونظراً لان المؤسسة وبصفتها مسيطرة على قرارات المؤسسة التابعة وتمتلك إدارة أصول والالتزامات المؤسسة التابعة، فان اعداد القوائم المالية الموحدة من خلال النظر الى المؤسستين باعتبارهما وحدة اقتصادية واحدة.

ونتيجة لذلك فان قيمة الحقوق الأقلية تظهر في الميزانية الموحدة محسوبة بناء على القيمة العادلة لصافي أصول المؤسسة التابعة، حيث يتم اظهارها ضمن حقوق المساهمين وكبند مستقل.

حقوق الأقلية = نسبة تملك الأقلية في المؤسسة التابعة × صافي القيمة الدفترية لأصول المؤسسة التابعة (حقوق المساهمين في التابعة)

صافي القيمة العادلة لأصول المؤسسة التابعة.

المطلب الثاني: تقييم المخصصات والضرائب المؤجلة كالتزام

وستتناول من خلال هذا المطلب، المخصصات او المؤونات التي توضع لمواجهة الاخطار او الخسائر المحتملة، بالإضافة الى الضرائب المؤجلة كالتزام.

الفرع الأول: تقييم المخصصات (المؤونات)

قد تتكبد المؤسسة خسائر او مصاريف سيتم دفعها مستقبلاً بنا على احداث معينة ستقع في المستقبل، ولكن هذه المبالغ التي من المحتمل تكبدها ناتجة عن احداث تتعلق بالفترة المالية الحالية، مما يستلزم في بعض الحالات اقتطاع مخصص لها من أرباح الفترة الحالية، ولمعالجة هذه المخصصات تم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي (IAS37) المخصصات، والأصول والالتزامات المحتملة ليوضح متى يتم الاعتراف بالمخصصات ومتى يتم الإفصاح عنها فقط.

أولاً: الاعتراف بالمخصص

المخصص هو مطلوب ذو توقيت ومبلغ غير مؤكدين، ويجب الاعتراف به عند تلبية جميع الشروط التالية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>-محمد أبو نصار جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص438-439.

<sup>2</sup>- Robert Obert, op cit, p 37.

- ✓ عندما يكون لدى المؤسسة التزام حالي نتيجة لحدث سابق.
  - ✓ من المحتمل ان يتطلب تدفق صادر من الموارد التي تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام.
  - ✓ إمكانية تقدير مبلغ الالتزام بموثوقية.
- ولا تستعمل المؤونة الا في النفقات التي خصصت من اجلها، وان تقيم عند اقفال كل سنة مالية، وينتج الالتزام الحالي عن حدث سابق ناتج عن التزام قانوني او التزام شرطي، وينتج الالتزام القانوني من وجود عقد مثل عقد ضمان ما بعد البيع، اما الالتزام الشرطي ينتج من الممارسات السابقة للمؤسسة من خلال التزامها بتعهداتها المعلنة للزبائن وللغير (دون وجود عقد)<sup>1</sup>.
- ملاحظة: يشار هنا الى ان مجمع املاك الأصول ومخصص الديون المشكوك فيها لا تعتبر مخصصات وفق المعيار (IAS37) وانما حسابات مقابلة لأصول.
- ثانيا: قياس المخصص (المؤونة)
- عند قياس المخصصات يجب مراعاة الأمور والقضايا التالية<sup>2</sup>:
- ✓ قياس ان تكون القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل تقدير للمبلغ اللازم لإطفاء الالتزام الحالي في تاريخ اعداد الميزانية.
  - ✓ للوصول الى أفضل تقدير، يجب على المؤسسة الاخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكد التي تحيط بالأحداث ذات العلاقة، ويجب ان لا تتم المغالاة في التقدير لتؤدي الى الاعتراف بمخصصات او الالتزامات لا مبرر لها.
  - ✓ يجب خصم التدفقات النقدية للوصول الى قيمتها الزمنية، عندما يكون إثر القيمة الزمنية للنقود هاما.
- وعند إعادة قياس المخصصات يجب:
- ✓ ان تتم مراجعة وتعديل المخصصات في تاريخ كل ميزانية.
  - ✓ وإذا لم يعد محتملا وجود تدفق خارج يتم عكس المخصص في الدخل.
- الفرع الثاني: الضرائب المؤجلة كالتزام<sup>3</sup>
- هي مبالغ ضرائب الدخل المدفوعة مقدما للسلطة الضريبية ومن المتوقع خصمها من ضرائب الدخل لفترات اللاحقة.
- ويتطلب هذا المعيار استخدام طريقة الالتزام الضريبي والتي تعترف بجميع الاثار الضريبية للفروقات المؤقتة سواء تلك الناشئة في السنوات السابقة وتنعكس في الفترة الحالية، او الناشئة في الفترة الحالية وستنعكس خلال الفترات اللاحقة من خلال إيجاد الفروقات المؤقتة بين القيمة الدفترية المسجلة للأصل والأساس الضريبي له شرط تقدير قيمة الأصول بموثوقية، ويتوجب الاعتراف بالضريبة المؤجلة كنواتج او أعباء يتعين تضمينها بالربح او الخسارة الظاهرة في قائمة الدخل ويستثنى من ذلك:

<sup>1</sup> - Jean-François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, op. cit, 2004, p 56.

<sup>2</sup> - خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 450-451.

<sup>3</sup> - Brun Stephan, L'essentiel Des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Gualiano Editeur, Paris, France.

2004, P143.

- ✓ الأرباح التي لا تظهر محاسبيا في قائمة الدخل ويتم الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية مثل تصحيح الأخطاء، فرق إعادة التقييم، فروقات الصرف الناجمة عن ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة.
- ✓ اندماج الاعمال بطريقة التملك.

### المطلب الثالث: تقييم القروض والالتزامات المالية الأخرى

للمؤسسة مصادر خارجية للتمويل يتمثل في القروض، لذل ينتج لها بدائل مختلفة للتمويل يمكنها اختيارها معتمدة في ذلك بالنظر الى تكلفة هذا التمويل، ولقد تم وضع المعيار المحاسبي الدولي (IAS23) "تكاليف الاقتراض" لمعالجة تكاليف الاقتراض.

### الفرع الأول: معالجة القروض

عند الحصول على القرض او حدوث الدين المالي يسجل محاسبيا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمبلغ الصافي المتحصل عليه بعد تخفيض التكاليف الثانوية المستحقة اثناء الحصول عليه، اما بالنسبة للديون المالية الأخرى باستثناء المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (تسجل بالقيمة الحقيقية)، فتقيم بالتكلفة المهلكة، والمتمثلة في القيمة التي قدرت بها بالتسجيل الاولي منخفضا منها التسجيلات الرئيسية ومضافا اليها (او مخفضا) مجمع الاهتلاكات الناتجة عن الفرق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه<sup>1</sup>.  
وتحتوي التكاليف الثانوية للقرض ما يلي:

- ✓ فوائد السحب على المكشوف والقروض.
- ✓ استهلاك علاوات الإصدار، او التسديدات المرتبطة بالقروض.
- ✓ الأعباء المالية المناسبة للإيجار التمويلي.
- ✓ فروق الصرف الناجمة عن الاقتراض بالعملة الصعبة.

ولقد ميز هذا المعيار بين نوعين من المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض هما<sup>2</sup>:

1. المعالجة المرجعية: تسجيل تكاليف الاقتراض كمصاريف في الفترة التي وقعت فيها بغض النظر عن الاستفادة من الأموال المقترضة.

2. المعالجة البديلة (المسموح بها): تكاليف الاقتراض التي توجه مباشرة لشراء، بناء او انتاج أصل مؤهل يتم تضمينها في تكلفة الأصل عندما يكون من المحتمل او تحقق منافع اقتصادية مستقبلية للكيان، ويمكن تحديد التكاليف بشكل موثوق على ان لا تتجاوز مبلغ التكاليف التي تم تضمينها في تكاليف الأصول للفترة المبلغ الإجمالي لتكاليف الاقتراض المتكبدة لنفس الفترة، اما إذا لم يتحقق أحد الشرطين تسجل التكاليف كمصاريف.

وقد تم تعديل المعيار (IAS23) "تكاليف الاقتراض"، حيث تم الغاء المعالجة الأساسية السابقة لتكاليف الاقتراض والتي كانت تسمح بالاعتراف الفوري بتكاليف الاقتراض كمصاريف فترة، وذلك بهدف تعزيز الإبلاغ

<sup>1</sup>- Le Bouc'h et le Bris. Société Française et Normes IAS/IFRS. présentation d' un outil de simulation. Cerefia. Rennes, octobre, 2006, p 69.

<sup>2</sup>- Boubkair Abderrahmane Adnane. Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS et les Perspectives de Leur Adoption en Algérie, Mémoire de Magister ès Sciences de Gestion Option Monnaie et Finances, Faculté des Sciences Economiques et des Sciences de Gestion, Université d'Alger 2007, P130.

المالي وقابلية المقارنة بين القوائم المالية بين الشركات، ولتحقيق التناغم والانسجام مع المعايير المحاسبية الأمريكية، وبدأ نفاذ هذا المعيار اعتباراً من تاريخ 01 جانفي 2009.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: الالتزامات المالية

تشمل الالتزامات المالية المدرجة ضمن المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) الأدوات المالية الاعتراف والقياس كل الالتزامات الودائع، الذمم الدائنة وقروض وسندات من مؤسسات أخرى.

#### أولاً: الاعتراف بالالتزامات المالية

يتم الاعتراف بالالتزامات المالية في الميزانية عندما تصبح المؤسسة طرفاً في اشتراطات تعاقدية لأداة مالية معينة، ويتم الغاء الالتزامات النقدية عندما يتم سدادها أو الغاءها أو التنازل عنها.

#### ثانياً: القياس المبدئي للالتزامات المالية

يتم قياس الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة لها مضافا اليها التكاليف المرتبطة بذلك.

#### ثالثاً: القياس اللاحق للالتزامات المالية

الالتزامات المالية بعد الاعتراف الاولي بها تقيم بقيمتها المعطاة ما عدا الالتزامات المحتفظ بها للمتاجرة والمشتقات المطلوبة فتقيم بقيمتها العادلة، باستثناء المطلوبات المشتقة المرتبطة بتسليم أداة حقوق ملكية غير مدرجة والتي يمكن تحديد قيمتها العادلة فنقيم بتكلفتها، ووفق هذا المعيار لا يجوز اجراء إعادة تصنيف للأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-جمعة حميدات مرجع سبق ذكره، ص09.

<sup>2</sup>-رفيق يوسف مرجع سبق ذكره، ص147.

## المبحث الثالث: المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية

ان أسواق الصرف و ما تشهده من تغيرات مستمرة خاصة في ظل نظام الصرف العائم او الحر الذي يتميز بسرعة تغيراته حتى بين الصباح و المساء، و كذلك مختلف التقنيات التي تستعملها المؤسسة للوقاية من الاخطار التي قد تتحملها جراء هذه التغيرات متمثلة أساسا في خطر الصرف، كل ذلك دعا الى مساندة المحاسبة لكل هذه الإجراءات بتقديمها لمختلف التقنيات و الأساليب التي من شأنها تسجيل مختلف العمليات التي تجريها المؤسسة سواء تعلق الامر بعمليات تجارية بحتة (استيراد او تصدير) او مالية (اقراض او اقتراض) او غير ذلك، او تعلق الامر بعمليات تحويل نتائج نشاط متمثلة في مختلف القوائم المالية بغية ترجمتها من المؤسسة التابعة او الفرع الى المؤسسة الام و ما تطرحه تغيرات أسعار الصرف للعملاء من مشاكل تجعل المحاسبة تجتهد لتجد احسن الطرق لأحسن تسجيل و دلالة و قدرة على تقديم الكم الكافي من المعلومات التي من شأنها خدمة مختلف المستعملين، يمكن تناول هذه الإشكالية من جانبين: عمليات مع الخارج محررة بعملة اجنبية، و عمليات ترجمة القوائم المالية بعملة اجنبية أخرى.

## المطلب الأول: المعاملات بالعملة الأجنبية

ان أسعار الصرف لمختلف العملات تتأثر بكثير من العوامل التي قد تجعلها تتأرجح بين مستويات معينة او تجعلها تتغير بمستويات كبيرة (الى الانخفاض او الزيادة) كما تشهد أسواق الصرف في الأشهر القليلة السابقة بسبب الازمة المالية العالمية، وعليه يمكن لمختلف المتعاملين في هذه الأسواق تحقيق مكاسب او تحمل خسائر الصرف ناتجة عن هذه التغيرات تنقص و تزداد مع درجة او حجم الصفقات و التغيرات الحادثة في أسعار الصرف.

## الفرع الأول: التمييز بين مكاسب او خسائر تغيرات أسعار الصرف

ان ما تشهده أسواق الصرف من حالة عدم استقرار و التغيرات الكبيرة لأسعار الصرف انعكس مباشرة على المحاسبة بصفة عامة و المحاسبة الدولية بصفة خاصة وذلك من خلال محاولة ايجادها أحسن الطرق المحاسبية التي من شأنها الحفاظ على وضعية المؤسسة المالية خاصة الشركات المتعددة الجنسيات منها وكذا تلك التي تبرم عقودا للتجارة الخارجية (استيراد او تصدير) في تاريخ معين على ان يتم السداد او التحصيل في تاريخ لاحق، وهنا تبرز مشكلة فروق العملة الناتجة عن اختلاف أسعار الصرف للعملاء الأجنبية بين التاريخين.

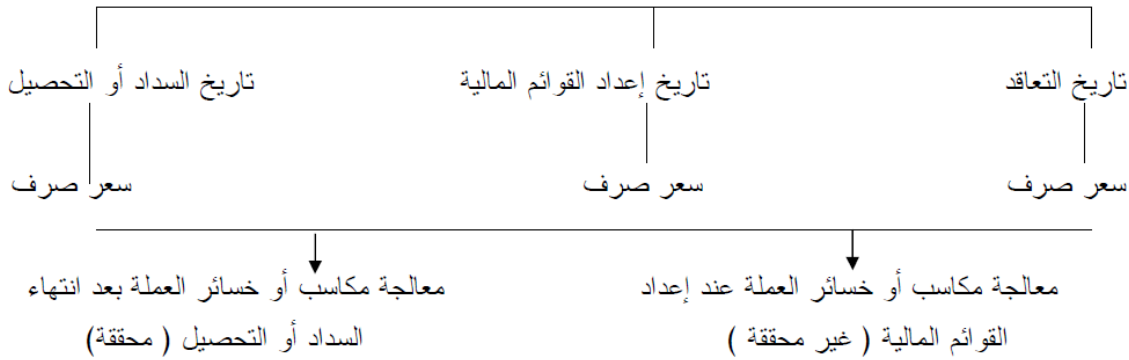
ان المعاملات بالعملة الأجنبية في مجال المحاسبة الدولية أظهرت العديد من المشكلات المحاسبية المرتبطة بإبرام تلك المعاملات، يمكن ذكر أبرزها:

- ✓ التسجيل المحاسبي الأول وقت حدوثها.
  - ✓ تسجيل ارصدة العملات الأجنبية في التواريخ اللاحقة لتاريخ اعداد قائمة المركز المالي.
  - ✓ معالجة المكاسب والخسائر الناتجة من التغيرات في أسعار الصرف سواء عند اعداد القوائم المالية او عند انتهاء عملية التحصيل او السداد النقدي للعملية.
  - ✓ تسجيل التسويات الخاصة بحساب المدنين او الدائنين بالعملة الأجنبية في تواريخ استحقاقها.
- ان هذه المعاملات تطرح اشكالين سواء عند الاعتراف بها او قياسها، ولذلك فالمحاسبة الدولية تهتم بمعالجة هذين الاشكالين خاصة فيما يتعلق بقيمة الالتزامات او الحقوق الناجمة عن هذه المعاملات وما يحدث عليها

من تغيرات ناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف، والتي تكون بين تاريخ الاعتراف بالمعاملة وتاريخ الفترة المحاسبية وتاريخ التحصيل أو السداد للقيم المالية للمعاملة. تتضمن هذه المعاملات عمليات الشراء أو البيع للخارج لمختلف السلع والخدمات، الإقراض أو الاقتراض، تحصيل وسداد توزيعات الأرباح.

ويترتب على التغيرات في أسعار الصرف مكاسب أو خسائر في التبادل، والتي تكون محققة أو غير محققة، بحيث نعتبرها محققة عندما تحدث بالفعل والتي تنتج من تبادل عملة مقابل عملة أخرى أي وجود معاملة فعلية تم فيها التبادل فعلي للعملات (شراء وبيع) وتحقيق خسائر أو مكاسب من ورائها (مثل البنوك تشتري العملات لتعيد بيعها لزيائنها بغية تحقيق هامش ربح بين سعر البيع وسعر الشراء)، أما الخسائر أو المكاسب غير المحققة فليس هناك وجود لأي تبادل في العملة، حيث تنتج تلك المكاسب أو الخسائر التي يمكن ان نقول انها وهمية من مجرد ترجمة للعملة الأجنبية وذلك عند تحويل القيم في ارصدة حسابات الشركات التابعة و المسجلة بالعملات الأجنبية الى العملة المستخدمة في اعداد القوائم المالية الموحدة، لوقت قريب لم تكن المعالجة المحاسبية المالية الأمريكي سنة 1982 والذي طبقته الشركات المتعددة الجنسيات، حتى صدور معيار المحاسبة الدولية رقم 21 بعنوان: اثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي اصبح ساري المفعول ابتداء من جانفي 1985، و عليه أصبحت هذه الشركات ملزمة بتطبيقه والذي يقدم بعض الإجراءات المحاسبية لمعالجة الفروقات التي تنجم عن التغيرات في أسعار الصرف.

من خلال الشكل التالي يمكن توضيح كيفية تشكل مكاسب وخسائر الصرف للمعاملات بالعملة الأجنبية:



### الفرع الثاني: استخدام مدخل العملية الواحدة ومدخل العملات المزدوجة

عند تسجيل العمليات بالعملات الأجنبية وضعت الاجتهادات المحاسبية مدخلين لمعالجتها اما بتسجيلها في عملية واحدة او اعتماد التسجيل المزدوج من خلال تقسيم العملية الاصلية الى عمليتين جزئيتين في تاريخين مختلفين، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشرح التالي:

1. مدخل العملية الواحدة: تنتج مكاسب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية، وتتطلب تلك المعاملات اجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف، وذلك للفرق الزمني بين تاريخ التعاقد وتاريخ التسوية اين يتم فيه السداد أو التحصيل الفعلي للعملة الأجنبية، وحسب مدخل العملية الواحدة وهو مدخل تقليدي، والذي دأبت الشركات العالمية في استعماله حتى صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 السابق الذكر منذ 1985، تعتبر العملية غير منتهية الى تاريخ التسوية و عندها يتم معالجة فروقات الصرف للعملة بعكس القيد (لتخفيض قيمة الخسارة) او إضافة نفس القيد بالفرق في

حالة الزيادة (مكاسب) و ذلك باستعمال حساب المورد (أو العملاء) و المبيعات (أو المشتريات) و حساب النقديات عند التسوية و عليه ينظر هذا المدخل للمعاملات بالعملة الأجنبية باعتبارها عملية واحدة فيما يتعلق بكل من واقعة ابرام العقد و واقعة سداد الدين او تحصيله، أي وحدة واحدة لا تتجزأ، و عليه يمكن ان تظهر الاحتمالات التالية بمجرد إتمام العملية و ذلك طبقا للاتفاق المبرم بين المستورد و المصدر:

- ان يتم السداد بالعملة المحلية للمستورد وبالتالي لا يتأثر هذا الأخير ويتأثر المصدر (يجري التعديل).
- ان يتم السداد بالعملة المحلية للمصدر وبالتالي لا يتأثر هذا الأخير ويتأثر المستورد (يجري التعديل).
- ان يتم السداد بعملة أخرى (عملة دولة ثالثة) تختلف عن عملة كل من المستورد والمصدر وهنا يتأثر كلاهما.

هذا المدخل يتميز بسهولة ولا يتطلب تسويات محاسبية في نهاية السنة.

الا ان هذا المدخل يعاب عليه ما يلي:

❖ لا يتم الاعتراف بالمكاسب او الخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف حيث تعمل عند عملية الجرد ولا يتم ضمها ضمن حسابات قائمة الدخل، باعتبار التعديلات تكون على حسابات المشتريات والمبيعات فقط.

❖ عدم ملائمة المدخل لطبيعة الحسابات التي تكون مدينة او دائنة بطبيعتها مثل حساب المشتريات الذي نجعله دائنا وهو في طبيعته مدينا والعكس بالنسبة لحساب المبيعات.

2. مدخل العمليتين او المعاملة المزدوجة: عند صدور معيار المحاسبة الأمريكي رقم 52 سنة 1982، حيث من خلاله الشركات المتعددة الجنسيات على استعمال مدخل المعاملة المزدوجة عند تسجيل العمليات بالعملة الأجنبية، و تدعم هذا الراي بمعيار المحاسبة الدولي رقم 21 الصادر في سنة 1985، حيث يتم في ضوءه تحديد سعر الصرف الفوري أساسا للقيود، و اجراء التعديلات عليه عند تاريخ التعاقد او السداد الجزئي او النهائي للمعاملة، و تسمى عملة الدولة التي يتم التعاقد بها العملة الوظيفية او الرسمية، و التي تعبر عن المجتمع الذي تتولد فيه التدفقات النقدية النقدية سواء تحصيلات او مدفوعات. يعترف هذا المدخل بأن فروقات الصرف الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف هي مكاسب او خسائر فعلية محققة يجب اظهارها بشكل منفصل ولا ترصد مع حسابات المشتريات او المبيعات بل يتم نقلها في قيد مستقالي حساب النتيجة، و من هنا جاءت تسنية المعاملة المزدوجة.

ان هذا المدخل يعتمد على الفصل بين قرارين قرار الشراء او البيع (استيراد او تصدير) وقرار التسديد او التحصيل و نتائج كل عملية لا تتأثر بالأخرى و عليه فنتيجة العملية التجارية تحسب في حساب المتاجرة في قائمة الدخل (الهامش الإجمالي حسب جدول حسابات النتائج الجزائري) اما نتيجة عملية السداد او التحصيل الفعلي والتي تتولد عنها خسائر او أرباح الصرف فيتم ترحيلها الى حساب النتيجة مباشرة في قائمة الدخل.

و عليه نلاحظ تحقق أرباح للصرف في حالة انخفاض أسعار الصرف في تاريخ السداد عما كانت عليه في تاريخ التعاقد، حيث يقوم المستورد بدفع مبلغ اقل من الرصيد الدفترى للمورد، و يرحل الفرق الى حساب الأرباح و الخسائر باعتبارها أرباحا حقيقة بالفعل (و العكس في حالة الخسائر)، اما بالنسبة للمصدر فلن تحدث لديه خسائر او أرباح للصرف بحكم تسديده بعملته المحلية فهو يتحصل على نفس المبلغ المتعاقد عليه عند

اجراء الصفقة ولكنه يتأثر فقط في حالة تسديده بعملته المحلية فهو يتحصل على نفس المبلغ المتعاقد عليه عند اجراء الصفقة ولكنه يتأثر فقط في حالة تسديده بعملة المستورد او بعملة ثالثة بحالة عكسية للمستورد.

كما تجدر الإشارة هنا انه إذا لم تتم التسوية النهائية للمعاملة في نفس الدورة المحاسبية، فيتم الاعتراف بالخسائر والأرباح المتوقعة في تاريخ الاقفال (غالبا 12/13 من السنة) وذلك بافتراض ان عملية السداد او التحصيل تمت في ذلك اليوم، ويعالج الفرق الحاصل كأرباح او خسائر ترحل الى حسابات الأرباح والخسائر في قائمة الدخل وعند تسوية الفعلية للمعاملة تجري التسوية السابقة الذكر في الفقرة السابقة.

### الفرع الثالث: محاسبة تغطية مخاطر الصرف

نظرا لما تشهده أسواق الصرف من حالات عدم الاستقرار والتغيرات المستمرة جعلت الشركات الكبرى التي لديها معاملات بالعملة الأجنبية تجد صعوبة في تحديد أرباحها وخسائرها خاصة الخسائر التي قد تكون في بعض الأحيان كبيرة تؤثر بشكل واضح على الوضعية المالية للمؤسسة.

و عليه لجأت الكثير من المؤسسات الى استعمال تقنيات تسيير خطر الصرف للوقاية منه و على الأقل تخفيض اثره وذلك مثلا اعتمادها على عقود صرف آجلة و بالتالي تحول الخطر الى اطراف أخرى (كالبنوك مثلا) و تتجنب بذلك اثر تلك التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية تبرمها بين تاريخي التعاقد على المعاملة و التسوية النهائية لها و تعرف هذه العملية بمحاسبة التغطية او التحوط، و التي تتطلب بصفة أساسية معالجة محاسبية معينة لتغطية الخسائر المتوقعة في المستقبل مقابل دفع او تحصيل مبالغ بالعملة الأجنبية، الى جانب عمولات او فوائد تدفع الى سمسرة العملات الأجنبية و المؤسسات المالية المتدخلة في تلك المعاملات و التي قد تتضمن ما يلي:

- عمليات التغطية ضد مدفوعات او التحصيلات مستقبلية بالعملات الأجنبية.
- عمليات التغطية عم عقود ومقاولات بعملات اجنبية.
- عمليات التغطية عم صافي الاستثمارات الأجنبية سواء فروع او شركات تابعة اجنبية.
- عمليات التغطية ضد المضاربات على الأوراق المالية او على العملات الأجنبية.

يترتب عن هذه العمليات خسائر او مكاسب صرف ناتجة عن تغيرات أسعار الصرف عن تسوية المالية للعملية (محققة) او عند انتهاء السنة المالية (غير محققة)، ويمكن تفصيل ذلك حسب تقنية التغطية المتخذة كما يلي:

1. عقود الصرف الآجلة و المستقبلية: كما تم التطرق له سابقا فان عقود الصرف الآجلة هي عبارة عن اتفاقات لشراء او بيع كمية معينة من العملات الأجنبية في تاريخ محدد مستقبلا بسعر صرف متفق عليه مسبقا، و عليه يمثل الفرق بين السعر الجاري وقت ابرام العقد و السعر الاجل المتفق عليه علاوة صرف اذا كان سعر الصرف الاجل اكبر من سعر الصرف الجاري، و قد يكون الفرق خصم صرف اذا كان سعر الصرف الاجل اقل من سعر الصرف الجاري، و ينتج عنهما بعد ضربهما في كمية العملة المستلمة او المدفوعة مكاسب او خسائر محققة (تعالج بنفس المعالجة السابقة أي تحول الى حساب النتيجة في قائمة الدخل)، و منه نجد ان هذا النوع من العقود يمكن الشركات العالمية او المتعددة الجنسيات من تغطية خطر الصرف المتعلق بتقلبات أسعار الصرف بين تاريخ ابرام الصفقة و تاريخ سداد او التحصيل النقدي، لذل و عند هذا التاريخ

الأخير قد يكون سعر الصرف الجاري اقل او اكبر من سعر الصرف المتفق عليه مسبقا مما قد يؤدي الى انخفاض التكاليف او ارتفاعها، و عموما تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات الى عقود الصرف الآجلة حسب الحالات التالية:

- ✓ حالة وجود التزامات مستقبلية ومؤشرات تدل على ارتفاع قيمة العملة التي سوف يتم السداد بها.
- ✓ حالة وجود حقوق مستقبلية ودلائل على انخفاض قيمة العملة التي سوف تتم بها التحصيلات (المقبوضات).

بصفة عامة هناك أربعة أنواع من أسعار الصرف عند تحديد تكاليف عقد الصرف الاجل:

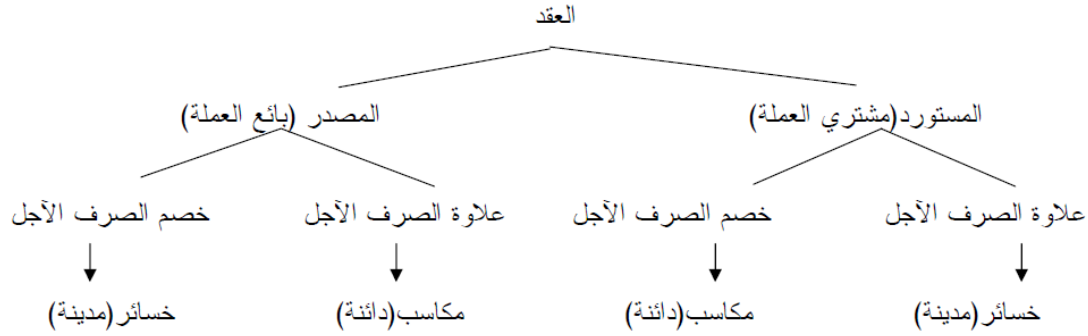
- ❖ سعر الصرف الجاري عند ابرام عقد الصرف الاجل.
- ❖ سعر الصرف المتفق عليه او التعاقدي الاجل.
- ❖ سعر الصرف الجاري عند التاريخ المتوقع لتنفيذ العقد.
- ❖ سعر الصرف الجاري الفعلي عند تاريخ تنفيذ العقد.

ان معرفة هذه الأسعار الأربعة من الأهمية مما كان لأنه على أساسها يتم اتخاذ قرار ابرام عقد الصرف الاجل او لا. وذلك بتحديد مدى جدوى العقد في التغطية ضد خطر الصرف، ولا يتم الدخول في عقد صرف اجل الا بعد دراسة ثلاثة تكاليف مهمة تتمثل في:

- ❖ الأعباء المالية المتعلقة بعملية الحصول على عقد صرف اجل تتمثل أساسا في عمولات الوسطاء.
- ❖ علاوة او خصم الصرف الناتجة من الفرق بين السعر الصرف الجاري في تاريخ ابرام العقد وسعر الصرف الاجل.

❖ تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في الفرق بين سعر الصرف الاجل وسعر الصرف المستقبلي وقت تنفيذ العقد، وعندها يمكن تقييم ما قد يحدث إذا لم يكن هناك عقد صرف اجل. اما بالنسبة لعقود المستقبلية فإنها تتشابه مع عقود الصرف الآجلة فقط هناك حدود او كميات محددة من العملات كما سبق الذكر في الفصل السابق (مثلا الدولار الأمريكي 100000 دولار للعقد الواحد) أي كميات معيارية، اما فروقات أسعار الصرف فيتم تناولها كما في عقود الصرف الاجل. وما يمكن ملاحظته في التعاملات الحالية للشركات متعددة الجنسيات وكذا بالنسبة للمستوردين والمصدرين انهم يبرمون عقود صرف آجلة او مستقبلية في نفس تاريخ ابرام الصفقة التجارية او المالية وذلك بغية التغطية ضد خطر الصرف الذي قد ينتج عن التقلبات غير متوقعة لأسعار الصرف بين تاريخ ابرام المعاملة بالعملة الأجنبية الى تاريخ التسوية النقدية لها.

ويمكن تمثيل كيفية نشأة علاوة او خصم الصرف بالنسبة للمستورد والمصدر بالشكل البياني التالي:



## 2. عقود تغطية الاستثمارات الأجنبية:

قد تتعرض الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات إلى خسائر نتيجة تغير سعر الصرف العملات الأجنبية لبعض الدول التي تستثمر فيها أموالها في شكل فروع أو شركات تابعة، ولحماية هذه الاستثمارات الخارجية فإنها تلجأ إلى إبرام عقود صرف آجلة لتغطية صافي الاستثمارات، وذلك بغرض مقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة تغير سعر صرف العملة الأجنبية لتلك الدول .

ويترتب اللجوء إلى هذا النوع من الاجراءات (عقود صرف آجلة) نشأة التزامات بالعملية الأجنبية نتيجة الحصول على قروض من احدى المؤسسات المالية التي تقبل استلام عملة اخرى مقابل تسليم العملة المحلية بغية مقابلة الخسائر الناجمة عن انخفاض سعر صرف العملة المحلية عند تقييم صافي الاستثمارات الخارجية في تلك الدول بالمكاسب المحققة من هذه الالتزامات المالية. ويجب التمييز بين نوتتين من البنود التي ترتبط بعقود الصرف الآجلة من أجل حماية صافي الاستثمارات الأجنبية هما:

❖ مكاسب او خسائر فروق السلة الناتجة عن تغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية لعمليات حماية صافي الاستثمارات الأجنبية .

❖ الاعباء المالية التي تتحملها الشركات الدولية مقابل الحصول على قروض بالعملات الأجنبية سواء كانت في شكل محمولات أو فوائد بنكية.

وتحدد المعالجة المحاسبية لهذه المكاسب او الخسائر وانعكاساتها العملية على القوائم المالية للشركة متعددة الجنسيات حسب المعيار المحاسبي الدولي الاتي ذكره فيما بعد.

### المطلب الثاني: ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية

ان الشركات المتعددة الجنسيات و التي لها فروع وشركات تابعة في مختلف ارجاء العالم ومعرفة وضعيتها المالية الشاملة تقوم بتجميع كل القوائم المالية لهذه الفروع و التي تشتغل في عدة دول و بعملات مختلفة و عليه يطرح اشكال ترجمة هذه القوائم الى العملة الموحدة و التي غالبا ما تكون عملة الدولة التي يقع فيها مقر الشركة الام، و الاشكال الأكبر هو اختيار سعر الصرف الذي تتم به الترجمة مع العلم ان هذه القوائم تشمل عناصر و بنود ما هو نقدي و ما هو غير نقدي، ما تم الحصول عليه منذ سنوات و منه ما هو حديث، الى غير ذلك من المسائل التي يجب اخذ القرار بشأنها للحصول على قوائم مالية اكثر مصداقية و تعكس الوضعية المالية الحقيقية لذلك الفرع او الشركة التابعة مع استعمال مقياس موحد لكل الفروع للقدرة على مقارنته الأداء لكل منها و معرفة نشاط و ركز و أهمية كل فرع ضمن المجموعة الكلية.

## الفرع الأول: أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية

ان مختلف القوائم المالية المعدة من طرف مختلف الفروع والشركات التابعة للشركة الام يتم اعدادها وفقا لسياسات محاسبية محلية مختلفة و بعملة مختلفة لذل وجب توحيدها في شكل قوائم موحدة تعكس المركز المالي و نتائج الاعمال للشركة متعددة الجنسيات ككل، و من ثم قدرة مستخدمي هذه القوائم من مستثمرين حاليين و محتملين و مقرضين و موردين و سلطات حكومية و حتى العاملين فيها من اتخاذ قراراتهم على أسس صحيحة، و لا يتم ذلك طبعاً الا بإدخال تعديلات عليها و ترجمتها الى عملة و لغة الدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة الام، و هذا تطبيقاً لمعايير المحاسبية الدولية.

ولعل ما يميز الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة كثرة عمليات اندماج و سيطرة الشركات بعضها على بعض بهدف تكوين شركات ضخمة، و طبعاً يترتب على ذلك الكثير من القضايا و المشاكل المحاسبية عند اعداد القوائم المالية الموحدة، كما ان هذا التوحيد يؤدي الى الإفصاح المحاسبي عن الموارد و الالتزامات و النتائج لكل الفروع و الشركات التابعة ضمن قائمة واحدة تنشرها المؤسسة الام كتعبير عن النشاط الكلي لها و هذا بغية تحقيق الأهداف التالية:

✓ ادماج ارصدة حسابات الأصول و الخصوم و المصاريف و الإيرادات الخاصة بكل الفروع و الشركات التابعة.

✓ استبعاد الأرباح و الخسائر المتبادلة بينهما.

✓ الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية الموحدة.

تعرف عملية توحيد وحدة القياس النقدي محاسبياً عن طريق تحويل ارصدة حسابات الأصول و الخصوم و المصاريف و الإيرادات من القوائم المالية المعبر عنها بعملة دولة ما الى ما يعادلها من عملة دولة أخرى بعملية ترجمة (Translation) القوائم المالية المعدة بعملة اجنبية، مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذه العملية تهدف فقط الى التغيير المحاسبي لوحدة القياس النقدي في السجلات المحاسبية و ليست محاولة لإيجاد القيم الجارية لمختلف عناصر تلك القوائم من أصول و خصوم و مصاريف و إيرادات و لا عملية تحويل فعلية (Conversion) بين العملات الأجنبية.

ونظراً للطبيعة غير المستقرة لأسعار الصرف و كثرة تقلباتها بشكل يمكن توقعه او لا يمكن توقعه، سوف يؤدي ذلك كله الى عدم سهولة عملية ترجمة تلك القوائم المالية و منه يتم طرح العديد من المشاكل ذات الطابع المحاسبي.

## الفرع الثاني: التمييز بين عمليتي تحويل و ترجمة العملات الأجنبية

تعتبر مشكلتي اختيار سعر الصرف الواجب تطبيقه عند اعداد القوائم المالية الموحدة و معالجة فروق أسعار الصرف من ابرز المشاكل التي تثار لما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإعداد هذه القوائم، حيث نجد ان المعالجة المحاسبية درجت على الاعتماد على سعر الصرف الجاري و التاريخي لإعادة ترجمة القوائم المالية، كما ان التفرقة بين المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة عن استخدام السعر الجاري تتوقف على ما اذا كانت تلك الفروق ناتجة من عملية إعادة تقييم للعملة او تلك الناتجة من عملية ترجمة العملة، و لا توضيح عملية التفرقة بين عمليتي إعادة التقييم و ترجمة العملة يمكن اعداد الشكل البياني التالي:



وعليه تظهر هناك تعقيدات محاسبية تواجهه الشركات المتعددة الجنسيات والتي تستثمر أموالها في العالم، حيث يتعين عليهما ان تقوم بالتقرير عن تلك الاستثمارات المنتشرة في العالم، حيث يجب التقرير عن النتائج تلك الاستثمارات في قوائمها المالية الموحدة، يتجلى ذلك التعقيد في ان القوائم المالية للشركات التابعة والفروع يتم التعبير عنها بعملة البلد التي تنشط فيه، والتي يجب ترجمتها الى عملة بلد الشركة الام محل التقرير، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو لماذا تتم عملية الترجمة أصلاً؟ أحياناً ما تتم عملية الترجمة وعرض القوائم المالية بعملة أخرى لمساعدة قارئ ومستعملي هذه القوائم على استخدامها، فمثلاً إذا كان مستثمر أوروبي يردي الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية فانه يرغب في ان تعرض نتائج اعمال كل فروعها وشركاتها التابعة بعملة الشركة الام من اجل تسهيل عملية المقارنة بين تلك النتائج، ولا يتسنى لها ذلك الا بتلك القوائم المالية الموحدة.

بخلاف المعاملات بالعملات الأجنبية فان عملية ترجمة العملة الأجنبية لا تتضمن تبادل فعلي للعملة، وتنشأ عن عملية الترجمة هذه الضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة باعتبار ان الشركة الام وفروعها هي كيان اقتصادي واحد.

اذا كانت أسعار صرف العملات الأجنبية ثابتة فان عملية ترجمة القوائم المالية ما هي الا عملية رياضية تطبيقية بسيطة الا انه نادراً ما تكون كذلك و ذلك راجع لتغير عوامل العرض و الطلب على العملات في الأسواق المالية مما يؤدي الى التغير المستمر للأسعار صرف مختلف العملات العالمية، مما اوجب البحث عن الحلول المحاسبية العملية و الصحيحة عند اجراء عملية الترجمة (وجود عدة مداخل محاسبية يمكن استعمالها عند عملية الترجمة) و قبل التطرق لتك الطرق و المداخل بالتفصيل وجبت الإشارة الى بعض المصطلحات الهامة و الخاصة بعملية الترجمة نذكر منها:

- أ. عملة التقرير Reporting Currency: وهي العملة التي تستخدم في عملية القياس النقدي للعناصر والبنود التي تتضمنها القوائم المالية للوحدة المحاسبية، أي تلك التي تقوم على أساسها الشركة الام اعداد قوائمها المالية.
- ب. العملة الأجنبية Roreign Currency: وهي تعني جميع العملات الأخرى بخلاف العملة التي تستخدم في اعداد القوائم المالية للشركة.
- ت. العملة الوطنية او المحلية Local Currency: وهي العملة التي تتعامل بها اية دولة وتتخذها الوحدة المحاسبية موطناً لها.
- ث. العملة الوظيفية (العملة الرسمية) Functional Currency: وهي تشير الى العملة التي تستخدمها الوحدة المحاسبية في التعبير عن أنشطتها الاقتصادية، بعبارة أخرى تمثل عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل الشركة فيها، فالعملة الرسمية هي العملة الخاصة بأحد الوحدات الاقتصادية التي تعبر عن عملة المجتمع الاقتصادي الذي تتولد فيه التدفقات سواء تحصيلات او مدفوعات وقد تكون العملة الوظيفية اما عملة التقرير او العملة الأجنبية.
- ج. سعر الصرف التاريخي Historical Exchange Rate: هو ذلك السعر الذي تمت به عملية ما بالعملة الأجنبية أي عند تاريخ حدوث الصفقة كسواء الات او معدات.
- ح. سعر الصرف الجاري Current Exchange Rate: هو ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب في سوق العملات في لحظة معينة وهو يتغير باستمرار تبعاً لتغير تلك القوى.
- خ. سعر الصرف عند الاقفال Closing Exchange Rate: هو سعر الصرف الجاري في تاريخ الاقفال أي تاريخ اعداد الميزانية الختامية (نهاية الدورة المالية للشركة).
- وتجدر الإشارة الى ان عملية الترجمة للقوائم المالية بالعملة الأجنبية تتضمن التعامل مع القضيتين أساسيتين هما:

1. أسعار الصرف التي يتم ترجمة حسابات القوائم المالية بها من احدى العملات الى عملة أخرى.
2. المعالجة اللاحقة للمكاسب والخسائر.

#### الفرع الثالث: اختيار العملة الوظيفية او الرسمية

لقد تم استخدام مصطلح العملة الوظيفية لأول مرة الخاص بترجمة العملة الأجنبية في معيار المحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي رقم 52 بعنوان ترجمة العملة الأجنبية Foreign Currency Translation، وقد تبني هذا المعيار مجموعة من الأهداف تتمثل في:

1. توفير معلومات متوافقة بصفة عامة مع الاثار الاقتصادية المتوقعة لتغير أسعار الصرف على التدفقات النقدية وحقوق الملكية للمؤسسة.
  2. عكس النتائج المحققة للشركات التابعة والفروع والعلاقات التي بينها في قوائم مالية موحدة.
- وفيما يلي بعض المعلومات التي قدمها معيار المحاسبة المالية رقم 52 عن الكيفية التي تختار بها المؤسسة عملتها الوظيفية والتي تجعلها عملة التعبير عن نشاطها الاقتصادي:

أ. مؤشرات التدفقات المالية: تتمثل في:

1. العملة الأجنبية: حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة الأجنبية تتم بصفة أساسية بعملة اجنبية بحيث لا يكون لها تأثير على التدفقات النقدية للشركة الام.

2. عملة الشركة الام: تستخدم عملة التقرير للشركة الام إذا ما كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة النقدية ذات تأثير مباشر في الاجل القصير على التدفقات النقدية للشركة الام بالإضافة الى إمكانية تحويلها اليها.

ب. مؤشرات أسعار المبيعات:

1. العملة الأجنبية: حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت أسعار بيع المنتجات الوحدة الأجنبية لا تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الاجل القصيرة ان يتم تحديدها في ضوء المتطلبات المنافسة المحلية او اللوائح الحكومية المحلية.

2. عملة التقرير للشركة الام: حيث تستخدم عملة التقرير إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الأجل القصيرة، وذلك عندما تتحدد أسعارها عن طريق المنافسة العالمية او عن طريق الأسعار الدولية.

ت. مؤشرات أسواق المبيعات:

1. العملة الأجنبية: تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت هناك أسواق محلية تسمح ببيع منتجات الوحدة الأجنبية، على الرغم من إمكانية نجاح الوحدة في تصدير كمية ضخمة من منتجاتها للأسواق العالمية.

2. عملة الشركة الام: تستخدم عملة التقرير للشركة الام إذا كانت معظم المبيعات تقع داخل الأسواق المحلية للدولة التي بها مقر الشركة الام، وكذلك إذا تم ابرام عقود البيع بعملة دولة الشركة الام.

ث. مؤشرات المصروف:

1. العملة الأجنبية: تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت تكلفة المنتج او الخدمة التي تقدمها الوحدة الأجنبية هي من التكاليف المحلية سواء اكانت عناصرها رئيسية في المواد الأولية او تكلفة اليد العاملة او التكاليف الأخرى، ويسري هذا المفهوم حتى ولو تم استيراد بعض هذه العناصر من الخارج.

2. عملة التقرير: تستخدم عملة التقرير إذا كانت الوحدة الأجنبية تحصل على معظم عناصر التكاليف من الدولة التي يقع فيها مقر الشركة الام وسواء كانت مواد أولية او يد عاملة او تكاليف أخرى.

ج. مؤشرات التمويل:

1. العملة الأجنبية: تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت عملية التمويل بالعملة الأجنبية تتم محليا بصفة أساسية وبحيث تكفي الأموال الناتجة عن عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الالتزامات سواء القائمة او المتوقعة بشكل عادي

2. عملة التقرير للشركة الام: تستخدم عملة التقرير إذا كانت عملية التمويل تتم بصورة أساسية من الشركة الام او من أحد العناصر التي تتعامل بعملة التقرير، او عندما لا تكفي الأموال الناتجة من نشاط الوحدة الأجنبية لتسديد جميع التزاماتها الحالية او المتوقعة بشكل عادي دون اللجوء الى أموال إضافية من

الشركة الام، وإذا تم تقديم أموال إضافية من الشركة الام بغرض التوسع فان ذلك لا يعد أحد العوامل بحكم ان الأموال الناتجة من نشاط الوحدة الأجنبية كافية لسداد ذلك التمويل الإضافي.

ح. مؤشرات المعاملات والاتفاقيات المتبادلة داخل الشركة:

1. العملة الأجنبية: يتم استخدامها إذا كان حجم المعاملات داخل الشركة ضعيفا وعندما لا توجد علاقات قوية بين معاملات الوحدة الأجنبية والشركة الأمور ذلك بالرغم من اعتماد الوحدة الأجنبية على بعض الميزات التنافسية للشركة الام مثل سمعتها وبراءات الاختراع...الخ.

2. عملة التقرير: يتم استخدامها إذا كان حجم المعاملات الداخلية والمتبادلة كبيرا، وبالتالي هناك علاقات متداخلة وقوية بين الوحدة الأجنبية والشركة الام.

المطلب الثالث: الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية

عند القيام بترجمة القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات عدة مشاكل محاسبية أهمها منها اختلاف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من دولة الى أخرى حيث تتأثر هذه المبادئ بالعوامل الاقتصادية والسياسية لتلك الدولة، الى جانب مشكلة اختيار سعر الصرف الواجب تطبيقه عند عملية الترجمة (اعداد القوائم المالية الموحدة)، وكذلك مشكلة معالجة فروقات الصرف سواء في قائمة الدخل (ضمن المصروفات او الإيرادات) او في قائمة المركز المالي (ضمن حقوق الملكية).

ولأغراض الترجمة (Translation) حسابات القوائم المالية يتم إعادة تصوير وعرض كافة حسابات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بالعملة الأجنبية الى عملة التقرير عن طريق ضرب القيم بالعملة الأجنبية في سعر الصرف الملائم، وعلى العموم توجد هناك أربع طرق لاختيار سعر الصرف المناسب تتمثل في:

الفرع الأول: طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة

حسب هذه الطريقة يتم ترجمة الأصول والالتزامات المتداولة عند أسعار صرف جارية، اما الأصول والالتزامات غير المتداولة وحقوق المساهمين عند أسعار الصرف التاريخية، وتعتبر هذه الطريقة من أقدم الطرق المستعملة لترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرها قبولا بوجه عام منذ 1930 الى غاية صدور توضيح من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي رقم (8) في أكتوبر 1975.

ويمكن ابراز كيفية تصنيف ومعالجة مختلف بنود الميزانية حسب هذه الطريقة بالجدول التالي:

بنود متداولة وغير متداولة	
C	النقدي وحسابات الدائنين والمدنيين المتداولة
C	المخزون
H	الأصول الثابتة
H	حسابات الدائنين والمدنيين طويلة الاجل

C: سعر الصرف الجاري. H: سعر الصرف التاريخي.

تستند هذه الطريقة على افتراض ان الصرف المحاسبي درج على تقسيم مجموع الحسابات الى مجموعات حسب مبدأ الاستحقاقية، حيث يتم التمييز بين العناصر المتداولة (قصيرة الاجل) و العناصر غير المتداولة (طويلة و متوسطة الاجل) عند اعداد القوائم المركز المالي، فكل حساب يستحق خلال سنة مالية واحدة او

أقل او خلال دورة الاستغلال العادية يتم ترجمته بسعر الصرف الجاري، في حين أي حساب آخر يستحق في فترة أكثر من سنة او بعد عدة دورات يتعين تحديده دفترياً عند سعر الصرف التاريخي عند تاريخ تسجيل العملية محاسبياً الأصلي، و خلال ذلك يتم اتخاذ الإجراءات المحاسبية التالية لترجمة الحسابات في القوائم المالية:

✓ يتم ترجمة حسابات الأصول والالتزامات المتداولة (قصيرة الاجل) باستخدام سعر الصرف الجاري او سعر الاقفال في تاريخ اعداد قائمة المركز المالي او تاريخ الاقفال.

✓ يتم ترجمة حسابات الأصول والالتزامات غير المتداولة (طويلة الاجل) وكذا حسابات حقوق الملكية باستخدام أسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة وقت الحصول على الأصل او تاريخ نشأة الالتزامات او الحقوق.

✓ يتم استخراج فروق الترجمة في قائمة المركز المالي الموحدة من خلال إعادة ترجمة مختلف العناصر او حسابات القوائم المالية للفروع والشركات التابعة ويتمثل ذلك في الفرق بين مجموع الأصول والخصوم كنتيجة طبيعية لاختلاف او تغيير أسعار الصرف المستخدمة في عملية الترجمة.

✓ يتم ترجمة جميع عناصر قائمة الدخل سواء الإيرادات او المصاريف باستخدام متوسط سعر الصرف الجاري خلال السنة المالية وهو عبارة عن متوسط سعر الصرف بين عمليتين مختلفتين خلال فترة زمنية محددة ويتم حسابه باستخدام المتوسط المرجح لكل شهر خلال السنة المالية ككل، ماعدا العناصر ذات العلاقة المباشرة بعناصر قائمة المركز المالي كالاكتلاكات مثلا والخاصة بالأصول الثابتة حيث تترجم باستخدام أسعار الصرف التاريخية المستخدمة في ترجمة تلك الأصول.

✓ يتم ترجمة صافي الدخل (النتيجة الصافية) في قائمة الدخل عن طريق استخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ الاقفال أي عند اعداد مختلف القوائم المالية.

✓ يتم استنتاج فرق الترجمة لمختلف عناصر قائمة الدخل نتيجة استخدام أسعار صرف مختلفة ويطلق عليه فرق ترجمة قائمة الدخل.

✓ يتم ترحيل كل من فروق ترجمة قائمة المركز المالي وفرق الترجمة لقائمة الدخل الى حساب موحد يعرف بحساب فرق ترجمة القوائم المالية لكل الشركات التابعة والفروع، بحيث يتم اقفاله في قائمة الدخل الموحدة للشركة متعددة الجنسيات.

أ. ميزات الطريقة: تتميز هذه الطريقة بما يلي:

1. تستند على العرف المحاسبي الذي يميز بين البنود المتداولة والبنود غير المتداولة.
2. سهولة وبساطة تطبيقها.
3. منطقية المبدأ الذي تعتمد عليه وهو سيولة الأصول والالتزامات المتداولة باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ اعداد القوائم.
4. ان سعر الصرف الجاري المستخدم في الترجمة يعكس القيمة الفعلية لراس المال العامل للفروع او الشركات التابعة في تاريخ الاقفال.

ب. الانتقادات الموجهة للطريقة: بالرغم من استخدام هذه الطريقة لمدة طويلة الا انها واجهت العديد من الانتقادات أبرزها ما يلي:

1. يخرج منطق هذه الطريقة عن مبدأ التكلفة التاريخية بحيث يتم تقييم المخزون وفقا لسعر الصرف الجاري في تاريخ اعداد القوائم المالية بدلا من سعر الصرف التاريخي السائد عند تاريخ حيازته.
  2. لا يعبر استخدام سعر الصرف التاريخي عند ترجمته الالتزامات طويلة الاجل بشكل دقيق عن الموارد الحالية التي يجب تخصيصها لسداد تلك الالتزامات، كما انه يؤدي الى تأجيل الاعتراف المحاسبي بمكاسب او خسائر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.
  3. ان استخدام متوسط سعر الصرف الجاري خلال السنة المالية في ترجمة بنود قائمة الدخل يؤدي الى الاخلال بفرض ثبات وحدة القياس بالرغم من استخدام سعر الصرف التاريخي عند ترجمة مصاريف الاهتلاك بالنسبة للأصول الثابتة.
  4. ان استخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ اقفال القوائم المالية في ترجمة المخزون في حالة انخفاض أسعار الصرف قد يؤدي الى تحميل السنة المالية التي تمت خلالها عملية الشراء بخسارة كبيرة، بينما قد تؤدي الى زيادة غير عادية في أرباح العمليات للسنة المالية التي يتم فيها التصرف من هذا المخزون بالبيع بدون تدخل من جانب إدارة الفروع او الشركات التابعة في تلك الخسائر او المكاسب.
- الفرع الثاني: طريقة البنود النقدية وغير النقدية: بدأ اتجاه مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص عملية الترجمة في التغير في الخمسينيات نتيجة الانتقادات التي وجهت لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة، حيث اقترح ان يتم ترجمة الحسابات في القوائم المالية للفروع والشركات التابعة للشركات متعددة الجنسية تبعا لطبيعتها وليس حسب تواريخ استحقاقها، حيث يتم النظر الى ما إذا كانت الحسابات يتم تصنيفها الى حسابات نقدية او غير نقدية بدلا من انها متداولة او غير متداولة.
- تستند طريقة البنود النقدية وغير النقدية على فلسفة مؤداها أن الأصول النقدية أو المالية والالتزامات لديها خصائص وصفات متشابهة ومتماثلة في أن قيمتها تمثل مقدار ثابت عن وحدات النقد وأن عملة التقرير لا تتغير بشكل مكافئ في كل عرة يتغير فيها سعر الصرف ومن ثم فان تلك الحسابات النقدية يجب أن يتم ترجمتها عند سعر الصرف الجاري.
- تأسيسا على ذلك تقوم تلك الطريقة على التركيز على خصائص وطبيعة الأصول والالتزامات كأساس لتحديد أسعار الصرف التي يجب استخدامها في عملية الترجمة بدلا مما يقضي به العرف المحاسبي في تبويبها إلى متداول وغير متداول في قائمة المركز المالي، وفي ضوء ذلك يتم استخدام أسعار الصرف الجارية في ترجمة البنود النقدية والالتزامات، في حين تستخدم أسعار الصرف التاريخية في ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية وحقوق الملكية. يتم تطبيق تلك الطريقة عن طريق إتباع الإجراءات المحاسبة التالية:
- ❖ يتم استخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ إقفال أو إعداد القوائم المالية في ترجمة البنود النقدية التي تتمثل في البنوك النقدية السائلة بطبيعتها أو القابلة للتحويل إلى نقدية سائلة والمقومات بعدد ثابت من وحدات النقد على سبيل المثال.
  - ❖ النقدية بالخرينة والحساب الجاري بالبنك.
  - ❖ الاستشارات المالية قصيرة الأجل وطويلة الاجل.
  - ❖ أوراق القبض وحسابات المدينين.
  - ❖ حسابات الدائنين والموردين.

- ❖ البنك سحب على المكشوف.
  - ❖ الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى التي تنشأ في نهاية السنة المالية كنتيجة للتسويات الجردية باعتبارها بنود نقدية سيتم تحصيلها أو سدادها في الاجل القصير بعدد ثابت من الوحدات النقدية.
  - ❖ يتم استخدام البنود غير النقدية غير السائلة بطبيعتها أو تحتاج الى المزيد من الوقت والجهد لتحويلها الى نقدية سائلة حيث قد تفقد جزءا من قيمتها الحقيقية من جراء عملية التحويل وهي تتمثل في:
  - ❖ الأصول والالتزامات الأخرى بخلاف البنود النقدية مثل الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة المخزون السلعي.
  - ❖ حقوق الملكية مثل راس المال الاسمي والمصدر والأرباح المجمعة والاحتياطيات.
  - ❖ المصروفات المدفوعة مقدما والإيرادات المقبوضة مقدما بخلاف البنود التي تتضمنها الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى على اعتبار انهما يعبران عم واقعة سداد أو تحصيل نقدي تمت بالفعل ومن ثم فلا مجال لهما للتأثير بالتغيرات المستقبلية في أسعار الصرف.
  - ❖ يتم استخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة المالية في ترجمة المخزون السلعي والذي يعد من البنود غير النقدية والذي قد يتطلب ترجمته استخدام أسعار الصرف التاريخية وقت الحصول عليه، الا انه بسبب وجود صعوبات عملية تكتنف عملية حصر تلك التواريخ للعديد من صفقات الشركة وكثرة عمليات استلام وصرف البضائع من المخازن يتم استخدام ذلك المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة المالية.
  - ❖ استخدام متوسط سعر الصرف في ترجمة قائمة الدخل أو البنود الإيرادات والمصروفات وغيرها من البنود التي تتضمنها للسنة المالية باستثناء البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالي، حيث تستخدم نفس أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود في قائمة المركز المالي على سبيل المثال مصروفات استهلاك الأصول الثابتة وتكلفة البضاعة المباعة.
  - ❖ يتم ترحيل رصيد فروق ترجمة بنود جانبي قائمة المركز المالي النقدية أو غير النقدية والتي تعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالي الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل (الشركة المتعددة الجنسيات وفروعها وشركائها التابعة).
  - ❖ لا يتم ترجمة قيمة صافي الدخل بل يتم استخراج المتمم الحسابي بين جانبي قائمة الدخل بعد ترجمة جميع بنودها ويعرف ذلك بصافي ربح العمليات المترجمة، والذي يرحل بدوره الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل.
- وقد ايد استخدام طريقة البنود النقدية وغير النقدية مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة المالية (قبل صدور المعيار رقم 52 في عام 1982 بغرض ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة عند اعداد القوائم المالية للمجموعة المتعددة الجنسية ككل لعدة أسباب وهي:
1. تناسق واتفاق الطريقة مع مبدأ التكلفة التاريخية.
  2. يؤدي استخدام أسعار الصرف الجارية في ترجمة الالتزامات النقدية طويلة الاجل في تاريخ اقفال القوائم المالية الى التوصل الى القيم الحقيقية لها.

رغما عن ان تلك الطريقة وفرت البيانات المحاسبية الملائمة في مجال التخطيط المالي واتخاذ القرارات الا انها قد تعرضت لعدد من الانتقادات أبرزها ما يلي:

1. ان إجراءاتها لا تعكس المركز المالي الحقيقي او طبيعة العمليات في الفروع والشركات التابعة الأجنبية حيث ان التغيرات في أصلها والتزاماتها وكذا نتائج اعمالها تظهر كما لو كانت نفذت بعملة التقرير للمركز الرئيسي للمجموعة المتعددة الجنسية.
2. ان تلك الطريقة لا تعكس اثار التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية على البنود غير النقدية رغما من ضخامة قيمتها أحيانا.
3. ان تلك الطريقة يترتب عليها ترجمة بعض البنود ذات الطبيعة غير النقدية وفقا لأسعار الصرف التاريخية رغما عن تقويمها بالأسعار الجارية السوقية في القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية (قبل عملية الترجمة).

#### الفرع الثالث: طريقة سعر الصرف المؤقت

اقترحت الطريقة المؤقتة للترجمة بصفة اصلية في احدى الدراسات البحثية المحاسبية التي قام بعملها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وقد أصبحت مطلوبة بشكل رسمي في إيضاح معايير المحاسبة رقم 08 عند ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية. ولتحقيق اهداف هذه الطريقة يجب تطبيق القاعدة التالية:

- الأصول والالتزامات التي تظهر بالميزانية حسب التكلفة التاريخية يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف التاريخي.
- الأصول والالتزامات التي تقيم حسب القيمة الحالية او المستقبلية، فيتم ترجمتها بسعر الصرف الجاري.

و طبقا للطريقة المؤقتة يتم النظر الى عملية الترجمة على اعتبار انها مجرد تحويل دفترى لوحد القياس النقدي، او إعادة على و تصوير بنود القوائم المالية فلا مجال لتغيير الأسس المحاسبية المستخدمة في عملية تقويم البنود عند اعداد القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية، حيث تحدد الطرق المحاسبية المستخدمة في تقديم بنود القوائم المالية وفي ضوءها تتم عملية اختيار أسعار الصرف المنافسة لترجمة البنود من العملة الأجنبية الى عملة التقرير، بعبارة أخرى يتم المحافظة على طبيعة بنود تلك القوائم قبل ز بعد القيام بعملية الترجمة من خلال الالتزام بالأسس المحاسبية المستخدمة في القياس المحاسبي لتلك البنود محل ترجمة، و بمقتضى تلك الطريقة يتم المحافظة على الطبيعة الخاصة بكل بند من بنود القوائم المالية و تحديد ما اذا كان يعبر عن قيمة نقدية ثابتة او حق قابل للتحصيل او التزام يتطلب سداه مستقبلا و يترتب على ذلك ما يلي:

1. يتم استخدام أسعار الصرف التاريخية في ترجمة البنود التي تعكس قيم نقدية ثابتة مثل الأصول الثابتة او الطويلة الاجل والاستثمارات المالية والمخزون السلعي والالتزامات طويلة الاجل والمصروفات المدفوعة مقدما والمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدما والإيرادات المستحقة.
2. يتم استخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ اعداد او اقفال القوائم المالية في ترجمة البنود التي تعبر عن حقوق او الالتزامات قابلة للتحصيل او السداد النقدي في المستقبل مثل النقدية وحسابات المدينين

والدائنين وأوراق القبض والدفع والاستثمارات المالية قصيرة الاجل والودائع والأسهم والسندات وجميع الالتزامات الجارية.

3. يتم ترجمة الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى باستخدام أسعار الصرف التاريخية وقت نشأتها وهو نهاية السنة المالية واجراء التسويات الجردية وفقا لأساس الاستحقاق، ولذلك تتساوى بالنسبة لها أسعار الصرف الجارية في نهاية السنة المالية وأسعار الصرف التاريخية.

4. يتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام المتوسط المرجح لأسعار الصرف خلال السنة المالية باستثناء تلك البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالي حيث تستخدم في ترجمتها نفس أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود في قائمة المركز المالي وهي أسعار الصرف التاريخية.

5. يترتب على اجراء عملية الترجمة لكافة بنود قائمة المركز المالي ظهور فروق بين الجانبين يعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالي والتي ترحل الى حساب فروق ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة بدفاتر المركز الرئيسي حيث يقفل في حقوق الملكية للمجموعة ككل ضمن بنود الاحتياطات.

6. لا يتم اجراء عملية ترجمة لرقم صافي الدخل، حيث يستبدل برصيد قائمة الدخل بعد ترجمة جميع لبنودها ويعرف بصافي ربح العمليات الذي يتضمن كل من ترجمة قيمة صافي الدخل بالإضافة الى فروق ترجمة قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل.

أ. مزايا الطريقة: تتميز طريقة الترجمة المؤقتة بعدد من المزايا الهامة التي لعل أبرزها ما يلي:

1. تتفق الطريقة المؤقتة مع المبادئ والأسس المحاسبية المستخدمة في تقويم الأصول والالتزامات التي تتمتها القوائم المالية للفروع او الشركات التابعة الأجنبية خلال عملية الترجمة لبنودها، فاذا كانت البنود مقومة وفقا للتكلفة التاريخية كما في حالة الأصول الثابتة فان سعر الصرف التاريخي وقت شراء الأصل هو الذي يستخدم في الترجمة، اما إذا كان القياس قد تم بالقيمة الجارية كما في حالة الالتزامات فان سعر الصرف الجاري في نهاية السنة المالية هو الذي يستخدم في الترجمة.

2. تتلاءم الطريقة المؤقتة مع البنود التي سيتم تسويتها تقدم خلال المستقبل القريب، حيث يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ نهاية السنة المالية والتي تقترب من الأسعار السائدة في تاريخ السداد او التحصيل النقدي لتلك البنود.

3. توفر الطريقة المؤقتة في الترجمة نتائج جيدة في فترات التغيرات الحارة في أسعار الصرف الأجنبية، فهي تتجنب استخدام أسعار غير مناسبة في عملية الترجمة باعتبارها تحويل دفترى لوحدة القياس النقدي.

4. ان الطريقة المؤقتة في الترجمة لا تتطلب اجراء عمليات إعادة تبويب بنود قائمة المركز المالي سواء بنود متداولة او غير متداولة او بنود نقدية او غير نقدية.

ولذلك فهي تتفادى درجة النقد الموجهة الى الطريقتين السابقتين (طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة وطريقة البنود النقدية وغير النقدية).

ب. الانتقادات الموجهة للطريقة: ان هذه الطريقة تتعرض لبعض الانتقادات لعل أبرزها ما يلي:

1. ان عملية الترجمة تقتصر على القوائم المالية فقط ولا تتضمن جميع المعاملات والأنشطة الاقتصادية للفرع او الشركة التابعة الأجنبية التي ينبغي التعبير عنها بعملة التقرير للمركز الرئيسي للشركة متعددة الجنسية.
2. ان استخدام أسعار الصرف التاريخية في ترجمة بعض البنود كأصول الثابتة والمخزون السلعي يؤدي الى العديد من الصعوبات في مجالات المقارنة واستخدام المؤشرات المالية.
3. ان اجراء عمليات الترجمة دون إعادة تبويب بنود قائمة المركز المالي لا توفر الضمانات اللازمة للحصول على نتائج دقيقة لعملية الترجمة ذاتها.
4. ان تلك الطريقة تتطلب ضرورة الاحتفاظ بسجل كامل لأسعار صرف جميع العملات التي تستلزمها عملية الترجمة ولعديد من السنوات المالية السابقة وبصفة مستمرة مما يؤدي الى الكثير من التعقيدات العملية والتكاليف الإضافية.

## خلاصة الفصل

لا يكفي ان تعرف كل دولة حساباتها الدولية وأن تحدد حقوقها وديونها وإنما يجب كذلك ومنذ البداية إن تحدد العملة التي يتم التحاسب والدفع بها فكل تبادل دولي يشير الى مشكلة حساب قيمة التبادل أي سعر الصرف العملة الاجنبية ثم مشكلة دفع تلك القيمة فالتبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم تغير النقود ولو كانت هناك عملة تتبعها جميع الدول لكان التحاسب والدفع يتمان بتلك العملة في أي مكان من العالم حتى الذهب فقد وصفته كعملة عالمية...فالمبادلات لا تحسب به إطلاقاً ونادراً ما تحسب بهفي العالم عملات بعدد الدول. لكل دولة عملتها الخاصة بها فالصرف الاجنبي يحسب أو يدفع بعملة دولة من الدول ولكن عملة كل دولة محدودة قوى الإبراء بحدود ذلك البلد. وهذا هنا لا يتم التحاسب ولا الدفع فيما بين الدول وإلا تجرى فيه مقارنة بين عمليتين على الأقل، كل منهما أجنبية عن الأخرى وبعد التطرق الى مختلف جوانب الموضوع يأتي رأينا الشخصي في بحث سوق الصرف وهو سعر الصرف أداة الربط بين السعر المحلي والسعر العالمي ويتحدد بالنسبة لجميع العملات في جميع البلاد سوق الصرف سوق مجازي يتداول العملات الاجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية (أسهم، سندات، شيكات، الحوالات)يسير العالم حالياً بسعر صرف واحد ومحدد وهو سعر الصرف العائم سوق الصرف له أهمية كبرى في الاقتصاد إذ يعتبر أمر مرتبط بدرجة كبيرة بمصيره الاستقرار الاقتصادي لهذه البلاد وقضايا النمو والتنمية الاقتصادية بها.

# الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لبنك التنمية المحلية

## مقدمة الفصل:

يهدف كل بنك بشكل رئيسي الى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من اجل الحفاظ على بقائها او استمراريتها وتحقيق الوضعية المالية مريحة، ولهذا وجب على كل بنك تقييم اداءها من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي ومن بين هذه البنوك بنك التنمية المحلي BDL والذي هو محل دراسة ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف ببنك التنمية المحلية BDL

المبحث الثاني: دراسة وتحليل طلب قرض استثمار

**المبحث الأول: دراسة بنك التنمية المحلي BDL**

قسمنا هذا المبحث الى مطلبين، الأول يضم دراسة بنك التنمية المحلي BDL، اما الثاني دراسة وتحليل طلب قرض استثمار.

**المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلي BDL****الفرع الأول: تعريف بالمؤسسة**

هو أحدث البنوك في الجزائر، وانبثق من القرض الشعبي الجزائري وقد تأسس بموجب المرسوم رقم 185/85 المؤرخ في 30/04/1985، مقره الرئيسي بسطاوالي ولاية تيبازة. يعتبر بنك التنمية المحلية من أوسع الشبكات البنكية على الصعيد الوطني إذ يمتلك على 148 وكالة موزعة على 15 مديرية جهوية، ويشغل أكثر من 9603 موظف، 39% منهم إدارات.

**الفرع الثاني: رأس مال المؤسسة :**

تأسس بنك التنمية المحلية برأس مال قدره سبعة ملايين دينار جزائري وبلغ رأس ماله الحالي 000 15 800 000 دج.

**طابع نشاطها:**

يعتبر بنك التنمية المحلية بنك تجاري، ويعتبر بنك ودائع. يتمحور دوره بصفة عامة في استقبال الودائع ومنح القروض فهو يعتبر همزة وصل بين أصحاب الأموال (المدخرين) والطلاب لها (المستثمرين). كما يقوم البنك بعدة عمليات مختلفة على الحسابات الجارية، توفير، منح القروض... الخ. يعتبر بنك التنمية المحلية من الأطراف الفعالة في الاقتصاد الوطني وهذا نظير العمليات التي يقوم بها، حيث يساهم وبشكل مباشر في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وذلك باستقبال رؤوس الأموال وضخها نحو الاقتصاد وبالتالي يتم خلق ودعم مشاريع استثمارية واستغلالية هامة. كما له تأثير اجتماعي وذلك بمنح قروض موجهة للعقار والاستهلاك. ومن بين وظائف البنك ذات طابع تجاري ما يلي:

- قبول الودائع التي قد تكون بعضها تحت الطلب لأجل محدد.
- المساهمة في تمويل المشروعات وذلك من خلال منح القروض.
- شراء وبيع الأوراق النقدية وحفظها لحساب المتعاملين معه.
- تأجير الخزائن الحديدية للجُمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة.
- تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.

**الفرع الثالث: الإطار القانوني للمؤسسة:**

إن بنك التنمية المحلية ملك الدولة خاضع للقانون التجاري ويتولى العمليات المألوفة ويعتبر بنك الودائع ويقوم بكل العمليات لحسابات جارية، توفير، قروض، صفقات، وخدمات متفرقة، كما يقوم بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي حيث يوجد بنك خاص لهذا القطاع وهو بنك (BADR). إذ تختص وظائفه فيما يلي:

- القيام بالعمليات المألوفة المقيدة بالقانون التجاري.



الفرع الثاني: التعريف بالمديرية الجهوية لمستغانم:

أنشأت المديرية الجهوية لبنك للتنمية المحلية لولاية مستغانم بتاريخ 01 جويلية 1985. وكان يشمل آنذاك وكالة رسمية بمستغانم بن سليمان ووكالة غيليزان، تيارت، واد رهيو، مازونة ووكالة سيدي علي.

عرفت المديرية الجهوية لمستغانم توسعا حيث بلغ عدد الوكالات مع نهاية سنة 1998، 11 وكالة موزعة على ثلاث ولايات وذلك بعد فتح كل من وكالة الظهرة، عين تادلس، قصر الشلالة، السوقر ووكالة زمورة.

كما سجلت المديرية الجهوية تطورا ملحوظا في مواردها البشرية حيث بلغ العدد مع نهاية سنة 2003، 182 موظف 42 % منهم إطارات استفادوا من تكوينات مختلفة في جميع تخصصات البنوك . (CPES, DES, BP)

الفرع الثالث: أليات الاتصال بالمؤسسة:

العنوان العادي: Cités des 400 logements route d'Oran Mostaganem:

أرقام الهاتف: 045.21.97.94/21.01.27/21.77.43

1. عدد العمال والموظفين الإجمالي:

تحتوي المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية لولاية مستغانم على 34 موظف.

2. عدد العمال والموظفين حسب التقسيمات الآتية:

-جنس العمال والموظفين(ذكور-اناث).

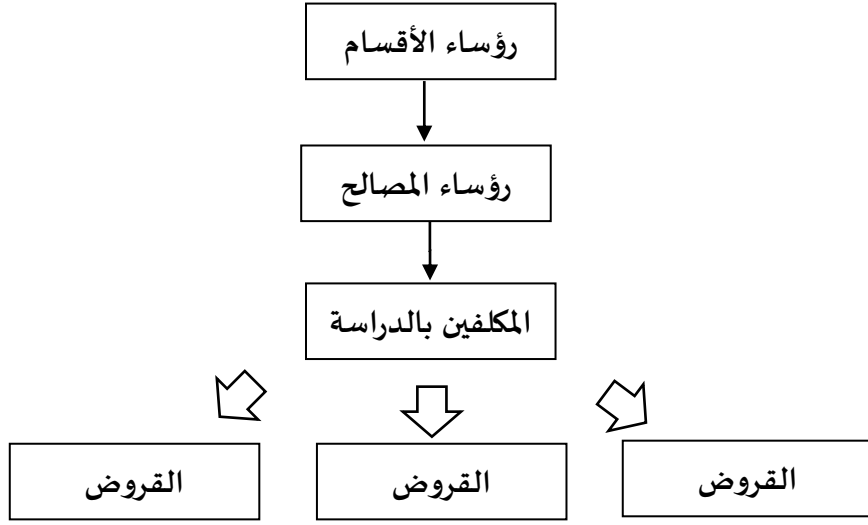
-نوعية التوظيف (عامل دائم-عامل مؤقت).

انظر الملحق رقم:(6)

3. الشهادات العلمية والكفاءات المهنية:

إن معظم الشهادات المتحصل عليها لموظفي بنك التنمية المحلية الجهوي لولاية مستغانم شهادات في الاختصاص منها: علوم مالية-علوم اقتصادية-علوم قانونية. كما أن هناك التكوين المهني الذي توفره المؤسسة لصالح عمالها وموظفيها في المدارس العليا مما مكن العاملين غير الجامعيين التحصل على شهادات عليا في عدة اختصاصات متعلقة بمجال البنوك.

شكل (2-4) المناصب والمسؤولية أو المهام



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لمستغانم  
الشكل (3-4): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لمستغانم



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

الفرع الخامس: وظائف كل قسم من الأقسام الموجودة في المؤسسة حسب الهيكل التنظيمي:

1. مهام مديرية الشبكة الجهوية:

1.1 قسم القرض والتنشيط التجاري:

يختص هذا الفرع في جميع الموارد والمراحل التجارية الخاصة بالوكالات والمراقبة المشاريع حتى تحقيقها. حيث تتمثل مهامه فيما يلي :

-متابعة ملف زبائن الوكالات يوميا وفي مجال القانون.

-تهيئة المشروع السنوي الخاص بوظائف وكالات الشبكة الجهوية ومتابعة تحقيقاتها.

-ضمان مراقبة احترام كل ما يتعلق بالقواعد الداخلية والخارجية فيما يخص قواعد الأمان من طرف الوكالات واستعمال الوفد للقرض من خلال الوكالة.

-إرسال يوميا تقرير خاصة بكل نشاطات إلى مجموعة الاستغلال والحالات المطلوبة من طرف المديرية الرئيسية للقروض

-التأكد من التسيير الإداري الخاص بالقروض.

### 1.1.1 مصلحة الدراسة والقروض:

يتمثل دورها في دراسة ومراقبة ملفات الضرائب والتأمينات ومدى مساهمة القرض في تنمية وتطوير المشروع أو تجديده ودراسته من الناحية المحاسبية والميدانية.

### 2.1.1 مصلحة الأمانة والتعهدات:

هذا المكتب مكلف بما يلي:

-مراقبة مصداقية التصاريح المتعلقة بالقروض في مجال المفاوضات مع اتخاذ الحذر ومراقبة مصداقية استعمال القرض مع احترام شكله ومضمونه وضماناته.

-تسيير ملفات الوافدين على طلب القروض والوكالات وإبلاغ مديرية مجموعة الاستغلال عن كل تجاوز في مجال توزيع القروض.

-تخزين وتسيير محفظة فعاليات الأوراق التي لم يتم المحاسبة عليها من طرف الوكالات.

-تأسيس ونقل تقرير النشاطات فصليا المتركزة على تعاقدات مجموعة الاستغلال بالإضافة إلى مديريات القرض.

### 3.1.1 مصلحة القروض النوعية:

هذه المصلحة مكلفة بما يلي:

-مساعدة الوكالات لتحقيق أهداف الاستغلال في مجال البنوك وتجمع الموارد وتوثيق القروض.

-تحقيق مشروع المعاملات التجارية الخاصة بمديرية مجموعة الاستغلال ومساعدة الوكالات لتحقيقه.

-تسيير ملف زبائن الوكالات يجب توطيد العلاقات بين الوكالات.

### 2.1 قسم الأعمال القضائية:

تمثل مهامها في:

-حل المنازعات واسترجاع الديون في حالة وجود أسباب أو ظروف لدى للمقترض في وضع قانوني ومتابعته من ضمان تسديد الديون عن طريق الاتصال بالمقترض للإقراض (تسديد القرض وقت استحقاقه) وهذا عن طريق تنبيه بإرسال شعاركتنبيه أول.

-مساعدة الوكالات في الإبطار القانوني كحل المشاكل الاجتماعية كانتهاك بعض الحقوق ومشاكل مالية كالدفاع عن حقوق البنك في حالة وجودها.

-المتابعة بالعلاقة مع المحامين، الموثقين.... وهذا في حالة القيام ببيع الضمانات الرسمية بالمزاد العلني أو توزيع الأموال الموجودة بالبنك على الموروثين.

## 3.1 قسم الإدارة:

وتقوم هذه المصلحة بدراسة الميزانية بشكل دقيق متابعة القروض من الناحية القانونية والقضائية في حالة وجود بعض المشاكل وتضم الأقسام التالية:

## 1.3.1 مصلحة تسيير الوسائل:

تهتم هذه المصلحة بتقديم الخدمات الإدارية والوسائل الضرورية فهي تقوم بدراسة الميزانية وكل ما يتعلق بها وبدراسة اليومية وتوفير جميع الوسائل الضرورية .

## 2.3.1 مصلحة تسيير المستخدمين:

تهتم هذه المصلحة بكل ما هو شخصي فهي تعول على قيام بالتسيير الأحسن والجيد وهذا كل ما يخص العمال وهذا من خلال قيامها بدراسات متعددة تتمثل فيما يلي: الشخصية الذاتية للعمال وسمعتهم الأخلاقية في إطار مشوراهم المهني كما تهتم بالمراقبة ومنح التقاعد والتكوين الجيد للإطارات.

## 4.1 قسم المراقبة:

هذا القسم مكلف بما يلي:

-تحقيق المراقبة والمحاسبة في مديرية الاستغلال ووكالاتها.

-مراقبة ومتابعة متوسط أيام المحاسبة الآتية من الوكالات والحالات اليومية من مديرية المحاسبة العامة (الميزانية/الأرقام/الحالات) ومصداقية العمليات البنكية.

-التأكد بطريقة هامة من احترام تطبيق التعليمات والقواعد الداخلية والخارجية للمعاملة البنكية.

-مراقبة على فترات التعهدات بمختلف طبيعتها.

-نقل على حالات التواصل وحالات الوكالات إلى مديرية المحاسبة العامة.

## 1.4.1 مصلحة المراقبة المحاسبية:

وهي مكلفة بما يلي:

-ضمان مراقبة محاسبية الوكالات التابعة لها.

-التأكد من أن الوكالات المرتبطة بها يقوم بتنقية ملفات التجارة الخارجية تبعاً للتواريخ محددة لقاعدة التبادلات.

-إشعار بكل خلل داخل السلم الهرمي.

-القيام بمهام المراقبة والتفتيش المبرمج من خلال جدول من طرف المديرية الجهوية للاستغلال.

-تؤمن زيارات المراسل المحلي لمديرية فرع الاستغلال حيث يقدم لها تقرير متواصل.

## 2.4.1 مصلحة متابعة الأخطار العملياتية والقروض:

وبدورها مكلفة بما يلي:

-مراقبة ومكافحة عملية تبييض الأموال.

-مراقبة العمليات البنكية وتصفية الحسابات.

-مراقبة عملية منح القروض وشروطها.

-مراقبة عملية الموازنة الآلية.

الفرع السادس: مهام قسم تسيير المستخدمين لبنك التنمية المحلية لمديرية مجمع الاستغلال :  
وبما أن إدارة تسيير الموارد البشرية لا تتواجد بالمديرية الجهوية وإنما مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة والقسم التابع لهذه الإدارة بولاية مستغانم هو قسم تسيير المستخدمين فقمنا بتسليط الضوء على هذا القسم معتمدين في ذلك تدوين كل الأعمال والنشاطات التي يقوم بها قسم تسيير المستخدمين زيادة على ما ذكر أعلاه. فيسهر هذا القسم على عملية:

- التخطيط والتوظيف .
- مراقبة كل مصالح العمال.
- إشراف على عملية تكوين العمال البنك.
- ضمان العلاقات الاجتماعية بين الإدارة والعمال.

#### المطلب الثالث: الاتصال الداخلي للمؤسسة

##### الفرع الأول: عقد الاجتماعات والاتصال بين العمال ومسؤولهم

قوم بنك التنمية المحلية الجهوي لولاية مستغانم بعقد عدة اجتماعات نذكر منها ما يلي:

- اجتماعات شهرية بين المديرية العامة والمدراء الجهويين
- اجتماعات شهرية بين المديرية الجهوية ومدراء الوكالات التابعة لها
- اجتماعات شهرية بين رئيس قسم المراقبة والمراقبين العاملين في الوكالة
- لقاء يومي بين المدير ورؤساء الأقسام على مستوى الشبكة حيث يتم في مدة ربع ساعة
- كما أن هناك إجتماعات غير دورية تبرمج حسب احتياجات المؤسسة.

##### الفرع الثاني: أنواع الاتصال السائدة داخل المؤسسة(افقي، عمودي)

يحتاج المديرون بصفة دائمة إلى أدوات فعالة يستخدمونها في توجيه أعمال المؤسسات التي يديرونها ومن أحد هذه الأدوات هناك الاتصال بحيث يوفر للمديرين أثناء عملهم معلومات متنوعة وتفصيلية عن المشاكل التي تعترضها كما انه يسمح لهم بتبادل المعلومات لربط أجزاء المنظمة.

#### 1.تعريف الاتصال:

-يعرفه " براون " بأنه عملية نقل الأفكار والآراء من شخص لأخر أو داخل نفس الشخص بغرض خلق الفهم لدى الشخص الموجه إليه الاتصال.

-يعرفه "ديفيد" بان الاتصال هو عملية تمرير المعلومات والفهم من فرد لآخر.  
-الاتصال من الناحية الإدارية هو عملية تتضمن النقل والترديد الدقيق للأفكار بغرض اختيار التصرفات التي تحقق أهداف بفعالية. فيلخص كلا التعريفين الاتصال في انه يتناول أفكار ومعلومات ووجود مرسل إليه يفهم ما يقصده المرسل. فكلما زادت درجة الفهم كلما أدى انخفاض الغموض.

2. عناصر الاتصال:

المرسل	الرسالة	الوسيلة	المستقبل	التغذية العكسية
هو مصدر الرسالة أو النقطة التي تبدأ عندها عملية الاتصال	وهي الفكرة أو المعلومة التي يريد المرسل أن ينقله إلى المستقبل	وهي القناة التي تنتقل بها الرسالة من المرسل إلى المستقبل	وهو الموجه له الرسالة ويقوم بتفسير الرموز وإدراك معانيها	وهي رد الفعل والتأكد من فهم الرسالة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

3. أنماط وأشكال الاتصال:

يستخدم المدير في اتصالاتهم مسالك وقنوات تنظيمية يتوقف طولها على حجم المنظمة ونمط القيادة المنظمة. فنمط الاتصال في التنظيم الوظيفي حيث تكون العلاقة بين الإدارة والعاملين مباشرة فمن بين أنواع الاتصال هناك:

جدول (1-4): أشكال الاتصال

أنواع الاتصال			
الاتصال الخارجي	الاتصال الداخلي		
تكون هذه الاتصالات بين البنك والمؤسسات والإدارة العمومية والزبائن بحيث يكون هذا الاتصال عن طريق البريد -الهاتف -الفاكس والبريد الإلكتروني على مستوى المديرية والانترنت بإطار تعميم على مستوى المديرية الجهوية والوكالات	هو الاتصال الذي يتم داخل حدود المؤسسة ويستخدم قنواتها التنظيمية لتبادل المعلومات بين الأجزاء المكونة لها		
	الاتصالات الأفقية	الاتصالات الصاعدة	الاتصالات النازلة
	وهي التي تتم بين أجزاء المنظمة التي تعمل في مستوى إداري واحدا بين الدارين وأعضاء الهيئة. وتهدف إلى التنسيق بين الإدارات	وهي التي تبدأ من المستويات الدنيا وتتجه إلى المستويات العليا. وتهدف إلى تحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات	وهي التي تبدأ من المستويات العليا وتتجه إلى المستويات الدنيا تهدف إلى تفسير الأهداف والسياسات وتوضيح الخطط والبرامج

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

فمن خلال هذه التعاريف يمكننا معرفة نوع الاتصالات السائدة على مستوى الشبكة فمعظم الاتصالات تكون عمودية وذلك من خلال ما يلي :

-الاتصال على مستوى المديرية يكون اتصال شفوي ويكون هذا الاتصال عمودي أي من المدير إلى رؤساء الاقسام إلى الموظفين مثلا.

-الاتصالات بين المديرية والوكالات بحيث تتم من خلال البريد-الهاتف-الفاكس-خط الكتلوني والاتصال الشفوي. فيكون هذا النوع من الاتصال مباشرة لمدير الوكالة.

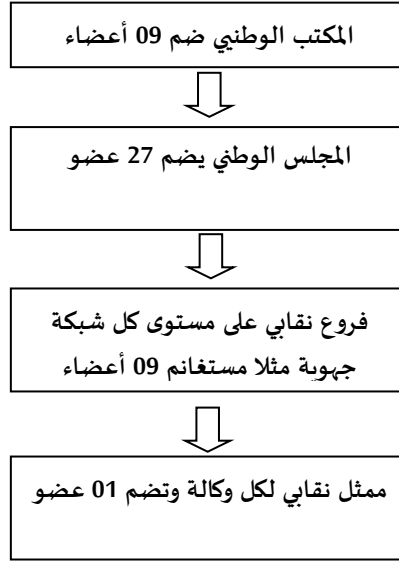
-أما الاتصالات الأفقية تتم بين الموظفين والمديرية الجهوية.

الفرع الثالث: وسائل الاتصال المستخدمة للتواصل بين العمال:

من بين وسائل الاتصال المستخدمة نذكر منها: الاتصال الشفوي-الهاتف – الفاكس. كما يحوز البنك على وسائل اتصال حديثة تمكنه من نقل المعلومة بطريقة آمنة وسريعة منها البريد الإلكتروني الخاص.

الفرع الرابع: الاتصال بين الموظفين والإدارة اثناء الازمة (التمثيل النقابي):

الشكل رقم(4-4): التمثيل النقابي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

الفرع الخامس: الاتصال بين الموظفين والإدارة اثناء الازمة على مستوى الشبكة الجهوية:

الاتصال يتم بين المديرية والأمين العام للفرع النقابي الذي بدوره يتصل بالمكتب الوطني والقرارات تؤخذ على مستوى المجلس بعد الاجتماعات التي تتم بين المكتب الوطني والمديرية العامة. أما المشاكل ذات الحجم الصغير يمكن حلها على مستوى المديرية الجهوية.

العلاقات العامة بالمؤسسة:

1.مدى تجسيد المؤسسة لمفهوم العلاقات العامة مع جمهورها الخارجي

تتجسد العلاقات العامة للمديرية الجهوية مع جمهورها الخارجي أي الزبائن بالعدد المتنامي سنويا . -البنك بحكم وظيفته فمن أولوياته أن يكون له أكبر عدد ممكن من الزبائن لذلك ستعمل كل الوسائل المتاحة له من تقنيات الاتصال، فهذا الجدول يترجم مدى قدرة الوكالات التابعة للمديرية الجهوية فهمها لأهمية العلاقات العامة فهنا نرى أن تحققت أهداف العلاقات العامة للبنك وذلك بتزايد عدد الزبائن والحسابات من سنة 2007 إلى سنة 2011.

2.اليات تواصل المؤسسة مع الممولين لها وكيفية التعامل معهم:

### 1.2.تعريف البنك

-البنك هو المؤسسة أو الهيئة التي تمتن استقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع لاستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والفرض والعمليات المالية.

-البنك هو المؤسسة التي تتوسط بين الطرفين لديهما إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة يقوم البنك بتميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب.

-أما التعريف الذي نأخذ به فهو التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل والمتعلق بالقرض والنقد في المادة 114.

"البنك هو شخصية اعتبارية التي تمتن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع ومنح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها"

### 2.2.طبيعة عمل البنوك :

مما أوضح لنا سابقا أن المصرف يتاجر بأموال الناس وهذا معناه أن الأموال تساوي رأسماله عند التأسيس مضافا إليه الأرباح المتراكمة والتي لا تمثل إلا جزءا بسيطا من مجموع الأموال التي يتعامل بها ويترتب على هذه الحقيقة أو المتاجرة بأموال الغير النتائج التالية:

الربحية	السيولة	الحرص
هي محصلة العاملين السابقين فالحرص على توظيف السيولة المتاحة هو الذي يضمن تحقيق الأرباح وتغطيتها. كما أن الربحية هي هدف أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى النمو بالنسبة للبنك فزيادة حصة الأرباح تعني توفير حجم إضافي لإمكانية الاقتراض.	على المصرف أن يكون حاضرا لطلبات المودعين إذا طلبوا سحب ما لأنه يتعامل بأموال الناس وهذا ما يفسر وجوب مبدأ السيولة لدى المصارف لمواجهة طلبات السحب من قبل الزبائن ولقد زاد هذا التحفظ بعد تدخل الدولة بالتشريع لكي تلزم المصرف المحافظة على جزء من أمواله بشكل سائل ضمانا لمصلحة المودعين.	المصرف مؤتمن على أموال المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه فالبنك يسعى ليكون في مستوى الثقة الممنوحة له. فهو ملتزم بإعادة الحق إلى أصحابه وهناك قانون يثبت هذه الخطى بالتوقيع والتاريخ ويتمثل هذا الحرس في الضمانات التي يطلبها المصرف عند إقراضه أموال الآخرين.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك التنمية المحلية.

من خلال تعريف البنك ومعرفة طبيعة عمله يتبين لنا أن البنك يتعامل مع مودعين وليس بمولين، وذلك أن يقوم المودعين بودع أموالهم في البنك ومن خلال ذلك يتعامل البنك وبالتالي منح القروض.

نعم، تقوم المؤسسة بإشراك المحيط الخارجي في ترقية خدمتها نحو الأحسن وهناك عدة أمثلة تدل على ذلك وهي:

-أشراك مديريات أمنية في نقل الأموال.

- إشراك مديرية تدعيم الشباب لمنح قروض لهذه الفئة من المجتمع في أحسن ظروف.
  - الاستعانة بالمصالح الولائية لتوفير قاعات تسمح بتنظيم أيام تحسيسية وللتعريف بأي منتج جديد.
  - المعاملة الحسنة والجيدة مع الزبائن تسمح بإعطاء صورة راقية عن البنك.
- 3.الآليات المستعملة في تطبيق مفهوم العلاقات العامة على أرض الواقع:
- إذا كان مفهوم العلاقات العامة هو الاتصال بين المؤسسة وجمهورها المستهدف وتقديم المؤسسة في أحسن صورة ذهنية لدى الجمهور فالآليات المستعملة تتمثل في:
- الصحافة المكتوبة-الصحافة المرئية -الانترنت -الملصقات الاشهارية وتنظيم أيام للتعريف بكل منتج جديد.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل طلب قرض استثمار

المطلب الأول: حالة الشركة الطالبة للقرض

سنرى من خلال هذا المبحث كيف تتم دراسة طلب تمويل مشروع استثماري من النوع المتوسط المدى، ومختلف العمليات التي يقوم بها البنك لدراسة المردودية.

1. تقديم الشركة الطالبة للقرض:

تقدم ثلاث شركاء وهم السيد: ج.زهير والسيد: م.عثمان، والسيد س.حمزة ال بنك التنمية المحلي BDL لطلب قرض متوسط الاجل CMT لمدة خمس سنوات بقيمة: 40.697.726 دج، بغرض انشاء واستغلال «مركز للاشعاع الطبي» بسيدي عيسى، وقدموا ملفا يتضمن عدة وثائق، مرفقا بدراسات اقتصادية، تقنوا اقتصادية ومالية.

علما ان بنك التنمية المحلي يخضع لقوانين السر المهني، والذي يتعذر بموجبه ذكر اسم الشركة، وعليه سنرمز لها "ع".

2. الإطار القانوني للشركة:

-هدفها: انشاء واستغلال «مركز الاشعاع الطبي».

-الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية في إطار القانون الجزائري.

-رمزها: ع/\* SARL.

-راس المال الاجتماعي: محدد بـ 150.000 دج مبدئيا.

-المقر الاجتماعي: حي 16 افريل، السوق المغطى -سيدي عيسى-.

3. تقديم الشركاء:

يتولى إدارة الشركة ثلاث شركاء وهم:

-السيد ج.زهير طبيب (مسير).

-السيد م.عثمان طبيب (شريك).

-السيد س.حمزة طبيب (شريك).

حيث يتمتع المسير باوسع السلطات لتمثيل الشركة والتصرف باسمها.

والجدول الموالي يوضح حصة كل شريك ومساهمته الشخصية في المشروع:

جدول رقم (4-2): حصة الشركاء الوحدة دج

الاسم واللقب	قمة الحصة	النسبة
السيد ج.زهير	5.498.855	35.47%
السيد م.عثمان	5.000.000	32.26%
السيد س.حمزة	5.000.000	32.26%
المجموع	15.498.855	100%

المصدر: CNP BANQUE

#### 4. مؤهلات الشركاء:

فيما يخص مسير الشركة السيد ج.زهير، فهو متحصل على شهادة دكتوراه في الطب عام 1989م، ثم درس تخصص الاشعاع العام الطبي في المستشفى العسكري بعين النعجة في الفترة (1989-1993)، كما اشتغل في مصلحة الاشعاع الطبي بعيادة "الفراي" بعنابة في فترة (1996-1998)، وفي نفس الوقت انشا "كشريك" مركز للاشعاع الطبي في سوق اهراس، واشتغل بعده كموظف في مركز للاشعاع الطبي بالقبة سنة (2000-2001). كذلك الشأن بالنسبة للشريكين، السيد م.عثمان، والسيد س.حمزة اللذان يملكان من الشهادات والتجارب في المجال الطبي ما يسمح لهما بأداء دورهما على أحسن وجه، ولزيد من التفاصيل فيما يخص السيرة الذاتية لكل شريك.

#### 5. الدراسة الاقتصادية والتقنو اقتصادية:

نحاول في هذا المطلب القيام دراسة اقتصادية، وأخرى تقنو اقتصادية، اقتصادية للمشروع وذلك بعرض عام للمشروع المراد تحقيقه موضحين موقعه، مواصفاته، مبررات قيامه، التجهيزات الضرورية لتحقيقه، الحاجة الى اليد العاملة وتكاليفه وأهميته.

#### 1.5. تقديم المشروع:

تهدف الشركة ذات مسؤولية المحدودة "ع" / SARL الى خلق نشاط جديد في المنطقة، حيث ان مركز الاشعاع الطبي يقع في مدينة سيدي عيسى، مساحته 300م<sup>2</sup> وتخطيطه العمراني موافق للمعايير المحددة من طرف وزارة الصحة، وقد انجز المشروع بطريقة تسمح بتوسيع عمودي في المستقبل الى ثلاث طوابق، يهدف إضافة مخبر للتحليل الطبية، ومصعد وخزان للمياه.

#### 2.5. قدرة الإنتاج: (رقم الاعمال المتوقع)

في ظل الإمكانيات المتاحة للمشروع تم تحديد رقم الاعمال المتوقع للسنة الأولى للمشروع، وهو يقدر بـ 42.000.000 دج، مع توقع ارتفاع هذا الرقم بحوالى 5% الى 20% في السنوات المقبلة، وتم استنتاج هذا الرقم استنادا الى المعلومات التالية:

- عدد الأيام التي يزاول فيها النشاط هي: 300 يوم.

- عدد الأشخاص الذين يخضعون للفحص في المركز هو: 81 شخص في اليوم، والجدول يوضح

بالتفصيل كيفية تحصيل المداخيل اليومية للمركز.

#### جدول رقم (3-4): رقم الاعمال المتوقع الوحدة: دج

عدد الفحص	عدد الاشخاص	السعر المحدد	المداخيل اليومية
Scanner	12	5.000	60.000
Standards cliches	30	600	18.000
Panoramique dentaire	8	1.000	8.000

10.000	2.000	5	Mammographie
9.000	3.000	3	V, I, U
9.000	3.000	3	Lavement barge
9.000	3.400	2	T, O, G, D
7.200	600	12	Echographie
12.000	2.000	6	H, S, G
14.000			المجموع

المصدر: CNP BANQUE

## 6. الدراسة المالية للمشروع، ودراسة المردودية

### 1.6. الدراسة المالية للمشروع:

تعتبر الدراسة المالية للمشروع مرحلة مهمة وحاسمة لاتخاذ القرار بشأن تمويل المشروع او رفضه فغاية صاحب المشروع تعظيم أرباحه وعائدته المالية في أقصر مدة زمنية ممكنة وبأقل التكاليف. كما ان البنك يركز كثيرا على نجاح المشروع من عدمه لكي يضمن استرداد أمواله، بالتالي سنتطرق في هذا المطلب الى التحليل والتقييم المالي لهذا المشروع، مستخدمين اهم معايير التقييم الاقتصادية والتحليل المالي المناسبة لهذا المشروع خاصة وأنها حديثة النشأة.

### 1.1.6 السوق المستهدفة:

هي السوق الجهوية بالدرجة الأولى، علما ان مدينة سيدي عيسى تعد من المناطق ذات كثافة سكانية كما انها تتوسط أربع ولايات، كما سيأتي ذكره في الفقرة الموالية.

### 2.1.6 مميزات الموقع:

من وجهة النظر التقنية فاختيار مدينة سيدي عيسى يعود للأسباب التالية:

- معرفة الشركاء للمنطقة، خاصة إذا علمنا انهم عملوا بها مدة 15 سنة كطبيب عام (بالنسبة لكل من م. عثمان وس. حمزة).

- كون المنطقة تشكو من نقص الخدمات الخاصة باستخدام الطاقة الاشعاعية في الطب.

- المنطقة مجاورة ل 04 ولايات وهي: البويرة، المدية، الجلفة وأخيرا المسيلة التي تنتهي اليها دائرة سيدي

عيسى.

- مستشفى سيدي عيسى ذو طاقة استيعاب 240 سرير لا يتوفر على هذه الخدمة، وخاصة السكانير،

نفس الشيء بالنسبة لمستشفيات الولايات المجاورة.

وإذا علمنا ان المنطقة تعد من المناطق ذلت الكثافة السكانية، والتي تحتوي على سوق معروف على المستوى

الوطني، فانه يتوقع من هذا المشروع "مركز الاشعاع الطبي" ان يغطي حوالي 800 ألف ساكن، مع العلم ان

المقاييس العالمية الخاصة بالدول السائرة في طريق النمو، تلزم سكانير واحد لكل 200 ألف ساكن.

### 3.1.6 درجة التقدم في المشروع:

الهياكل والمنشات جاهزة لاستقبال التجهيزات، حيث ان التكلفة الاجمالية للإنشاء والأراضي هي: 11.254.850 دج.

يتم تقسيمها كما يلي: قيمة الأراضي: 3.500.000 دج.

تقدير الاعمال المنجزة هو: 7.754.840 دج.

### 4.1.6 مدة انجاز هذا المشروع:

تقدر مدة انجاز المشروع بـ 04 أشهر من بعد تلقي القرض.

### 5.1.6 موضوع القرض:

تبلغ قيمة القرض موضوع دراسة حوالي 36.000.000 دج وذلك لشراء التجهيزات الاتية:

-سكانير Scanner بقيمة 18.000.000 دج، وكاميرا الليزر Camera laser بقيمة 2.691.000 دج من المورد SIMENS.

-اما التجهيزات الاتية ذكرناها فهي من عند المور INTERMED MAGREB الذي يضمن خدمات مت بعد البيع، والتي بلغت قيمتها الاجمالية: 9.402.000 دج.

الجدول رقم (4-4): التجهيزات المقنتاة الوحدة: دج

القيمة	التجهيزات
1.450.000	Radio télécommande sérigraphie.
1.550.000	OS/Poumon.
1.200.000	Radio mammographie.
750.000	Panoramique dentaire
892.000	Echographe sono line.
560.000	Développeuse AGFA
9.402.000	المجموع

المصدر: CNEP BANQUE

اما فيما يخص وسائل النقل:

-سيارة من نوع Partner بقيمة: 1.236.000 دج.

-سيارة من نوع HDI بقيمة: 1.191.082 دج.

-تجهيزات أخرى (مكيفات هواء تجهيزات مكتب...الخ) بقيمة 3.370.082 دج.

وبالتالي يكون مجموع الاحتياجات يقدر بـ: 35.890.267 دج.

ملاحظة: بعد تحديد القيمة الحالية للفاتورات الشكلية نجد ان تكلفة التجهيزات قد أصبحت:

35.890.267 دج بدلا من 40.697.726 دج متوقعة من طرف طالب القرض.

7. تكاليف المشروع:

-أراضي: 3.500.000 دج.

-انشاء المباني: 2.218.850 دج.

-معدات النقل: 2.218.000 دج.

-تجهيزات أخرى: 2.284.000 دج.

-مصاريف اعدادية: 250.000 دج.

بالتالي فالتكلفة الاجمالية للمشروع تقدر بـ 51.662.850 دج.

1.7 الهيكل التمويلي للمشروع: الوحدة دج.

الجدول رقم (4-5): الهيكل التمويلي للمشروع الوحدة: دج

النسبة	القيمة	البيان
30%	15.498.855	المساهمة الشخصية
70%	36.163.995	القرض البنكي (قرض متوسط المدى)
100%	51.662.850	المجموع

المصدر: CNP BANQUE

مساهمة الشركاء بـ 30% من قيمة المشروع تقلل من مخاوف البنك بشأن مردودية المشروع.

2.7 الحاجة الى اليد العاملة وتكاليفها:

المشروع يحتاج الى 19 عامل موزعين على الشكل التالي:(الأجرة الشهرية):

الجدول رقم(4-6): الحاجة الى اليد العاملة وتكاليفها الوحدة: دج

الاجر الخام الإجمالي	الاجر الخام	العدد	منصب العمل
35.000	35.000	1	المسير
35.000	35.000	1	المكلف بالإدارة
60.000	30.000	2	تقني
30.000	30.000	1	تقني الصيانة
30.000	30.000	1	محاسب
75.000	25.000	3	سائقين
20.000	20.000	1	مكلف بالزيائن
20.000	20.000	1	مكلف بالتخليص
20.000	20.000	1	سكرتيرة
20.000	20.000	1	امين مخزن
75.000	15.000	5	أعوان التنفيذ

75.000	15.000	1	حارس
425.000		19	المجموع

المصدر: CNEP BANQUE

المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمشروع

الفرع الأول: الدراسة المحاسبية التقديرية:

1. الميزانية التقديرية على 05 سنوات:

جدول رقم (4-7): الميزانية التقديرية على 5 سنوات الوحدة: دج

الاصول	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
أصول ثابتة	46.725.783	14.788.71	36.851.647	31.997.904	27.144.161
أصول متداولة	6.825.635	8.933.408	11.528.105	14.670.725	18.443.827
مخزونات	150.000	726.595	399.000	250.000	400.000
تسبيق على الحساب	100.000	500.000	200.000	150.000	200.000
حقوق على الزبائن	194.999	500.000	300.729	559.593	855.977
قيم جاهزة	6.450.636	7.206.813	10.628.313	13.711.132	16.987.830
مجموع الاصول	53.551.418	50.722.123	48.379.752	49.668.629	45.587.988

المصدر: CNP BANQUE

الخصوم	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الأموال الدائمة	53.267.418	50.302.124	47.919.752	46.208.629	45.117.988
الأموال الخاصة	1.613.568	3.805.559	6.589.472	10.044.634	14.120.278
ديون طويلة الاجل	51.662.850	46.496.565	41.330.280	36.163.995	30.997.710
ديون قصيرة الاجل	275.000	420.000	460.000	460.000	470.000
مجموع الخصوم	53.551.418	50.722.124	48.379.752	4.666.629	45.587.988

المصدر: CNEP BANQUE

من خلال الميزانية التقديرية نلاحظ ان قيمة الأصول الثابتة في انخفاض مستمر، وهذا راجع للاهلاك.

اما تناقص قيمة الديون طويلة الاجل، فهو راجع الى تسديد الشركة لمستحققاتها.

جدول حسابات النتائج التقديرية:

جدول رقم(4-8): جدول حسابات النتائج التقديري الوحدة: دج

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	البيان
50.400.000	48.300.000	46.200.000	44.100.000	42.000.000	رقم الاعمال الإجمالي
20.240.000	18.980.000	17.720.000	16.400.000	15.500.000	الاستهلاك
1.512.000	1.449.000	1.386.000	1.323.000	1.260.000	خدمات
28.48.000	27.871.000	27.094.000	26.377.000	25.540.000	القيمة المضافة TVA
5.320.000	5.099.100	4.877.400	4.655.700	4.434.000	مصاريف المستخدمين
630.000	613.000	596.000	580.000	562.000	ضرائب ورسوم
15.596.349	1.468.594	2.066.514	2.479.817	2.893.120	مصاريف مالية
1.008.000	966.000	924.000	882.000	840.000	مصاريف مختلفة
4.852.743	4.835.743	4.937.068	4.937.068	4.937.068	مخصصات الاهتلاك
15.596.349	1.468.594	13.693.018	12.842.415	11.873.812	نتيجة الاستغلال
0	0	0	0	0	نتيجة خارج الاستغلال
15.596.349	1.468.594	13.693.018	12.842.415	11.873.812	النتيجة الخام للاستغلال
4.678.905	4.405.784	4.107.905	3.852.724	3.562.144	الضريبة على الأرباح
10.917.440	10.280.162	9.585.113	8.989.691	8.311.668	النتيجة الصافية

المصدر: CNEP BANQUE

علما ان:

القيمة المضافة= رقم الاعمال-الاستهلاك -الخدمات

نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة-(مصاريف المستخدمين+ظرائب ورسوم+مصاريف مالية+مصاريف مختلفة+مخصصات الاهتلاك

الضريبة على الأرباح = النتيجة الخام للاستغلال  $\times$  30%

النتيجة الصافية = النتيجة الخام للاستغلال - الضريبة على الأرباح

ومن خلال الأرقام التقديرية المتوقعة، نلاحظ تزايد مستمر في المؤشرات الأساسية للمردودية، فرقم الاعمال يشهد تقدم مستمر من 42.000.000 دج في السنة الأولى الى 50.400.000 دج في السنة الخامسة.

كما ان القيمة المضافة تمثل حوالي 60% من رقم الاعمال المتوقع، وبالتالي فهي تغطي مجموع أعباء الاستغلال، وتحقق نتيجة صافية تمثل حوالي 20% من رقم الاعمال. كما ان تطور قيمة النتيجة الصافية مع مرور السنوات يثبت تطور المشروع وتحقيقه لمداخيل إضافية. من خلال النتيجة الصافية يمكننا استنتاج التدفق الناتج عن المشروع.

الجدول رقم(4-9): التدفق النقدي الناتج عن المشروع الوحدة: دج

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	البيان
10.917.44	10.280.162	9.585.113	8.989.691	8.311.668	النتيجة الصافية
4.937.068	4.937.068	4.937.068	4.937.068	4.937.068	مخصصات الاهتلاك
15.771.187	15.133.905	14.522.181	13.926.759	13.248.736	التدفق النقدي
72.602.768	56.831.581	41.697676	27.175.945	13.48.736	التدفق النقدي المجمع

المصدر: CNEP BANQUE

علما ان:

التدفق النقدي = النتيجة + مخصصات الاهتلاك

نلاحظ ان التدفقات النقدية تزايد باستمرار حيث انتقلت من 13.248.736 دج في السنة الأولى، الى 15.771.187 دج في السنة الخامسة، وهو ما ينبئ باسترداد مضمون للاموال المقرضة، كما يثبت قدرة الشركة على التمويل الذاتي، لان المشروع له مردودية جيدة.

2. تحليل الوضع المالي للمشروع:

1.2 تحليل التوازنات المالية:

التعليق:

-راس المال العامل جيد لأنه موجب وهو في ارتفاع مستمر خلال السنوات الأخيرة، مما يعني ان الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة والفائض يوجه الى دورة الاستغلال.

-احتياجات راس المال العامل في تحسين إيجابي.

-نلاحظ ان الخزينة موجبة ومتزايدة خلال 5 سنوات.

التعليق على النسب:

-نسبة التوازن: هذه النسبة في تزايد مستمر في السنوات الخمس، وهذا يعني ان الموارد الدائمة في زيادة مستمرة الى الأصول الثابتة، أي ان الأصول الثابتة مغطاة كليا من الأموال الدائمة وهذا يجعل المؤسسة في حالة اتجاه البنك.

-نسبة الاستقلالية المالية: تبدو مرتفعة في السنوات الخمس وهذا يعني انه اما الأموال الخاصة في تزايد او القروض طويلة الاجر في تناقص.

-نسبة القدرة على السداد: هذه النسبة من اهم النسب للبنك، حيث يقيس من خلال السنوات الخمس سعي ان ديون طويلة الاجل في تناقص مستمر.

-نسبة المردودية المالية: هذه النسبة تقيس مدى مردودية راس المال، كانت جيدة، وفي كل السنوات خلافا على سنة(4) التي بلغت النسبة فيها 0.003.

-قدرة التمويل الذاتي: هذه النسبة تعبر عن مدى أهمية الأموال في تغطية الأصول الثابتة وفي حالتنا هذه اقل من 1 في كل السنوات الا انها لا تعبر عنها وضعية مالية سيئة ذلك للدور الذي تلعبه الديون طويلة الاجل في تغطية الأصول الثابتة أي ما تبقى منها.

3.دراسة مردودية المشروع:

1.3حساب القيمة الحالية LA VAN:

$$VAN = 13248\ 736 (1.1)^{-1} + 139\ 26759 (1.1)^{-2} + 14522181(1.1)^{-3} + 15133905 (1.1)^{-4} + 15771187 (1.1)^{-5}$$

$$VAN = 54594080.21$$

من خلال القيمة الحالية نلاحظ ان المشروع يدر مردودية معتبرة خلال فترة النشاط.

2.3حساب معدل العائد الداخلي:

$$VAN = 0 \Rightarrow 54594080.21 = 13248\ 736 (1+t)^{-1} + 139\ 26759 (1+t)^{-2} + 14522181(1+t)^{-3} + 15133905 (1+t)^{-4} + 15771187(1+t)^{-5} \Rightarrow 6.9$$

4.القرار النهائي:

من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية نلاحظ ان المؤسسة لها مردودية جيدة تمكها من تسديد مبلغ القرض في الأجل المحددة، كما تتمتع بقدرة ائتمانية جيدة. كما تسمح مردودية المشروع بالمساهمة في دفع عملية التنمية من جهة، اما من ناحية البنك فان بذلك قد شغل أمواله بما يضمن له عائد وبالتالي فان المؤسسة تتمتع بشروط منح القرض.

## خاتمة الفصل:

ان البنك قبل قبوله أي مشروع استثماري او رفضه يقوم بدراسة شاملة وعميقة للوضعية المالية للمؤسسة او الشركة ومدى امكانيتها تسديد ديونها في اجال استحقاقها، ورغم ان عملية منح القروض هي عملية أساسية للاستمرارية البنك، الا انها لا تتم بطريقة حتمية "أي ليس كل طلب يلاقي القبول". ويعتمد البنك في عملية تقييم المشروع على مختلف المعايير التي تساعد على اخذ القرار النهائي، وتتمثل هذه المعايير في المعايير المعتمدة على السيولة وأخرى معتمدة على المردودية وهي:

-القيمة الحالية الصافية: حيث ان المشروع الذي تكون مردوديته كبيرة تكون قيمته الحالية الصافية موجبة أي سوف يأتي بعوائد معتبرة أكبر من تكلفته.

- مؤشر المردودية الذي له علاقة بالقيمة الحالية الصافية، ويقوم باختيار المشروع الذي له مردودية أكبر من 1.

-معدل العائد الداخلي: حيث انه إذا كان هذا الأخير أكبر من تكلفة راس المال فان المشروع يتميز بعوائد كبيرة من تكلفة التمويل، وبهذا المشروع يكون مقبولاً.

- وللمخاطرة أهمية كبيرة (بالغة) في دراسة المشاريع الاستثمارية خاصة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالتمويل، ومدى استطاعة الشركة تسديد القرض في الوقت المحدد ثم تعرضنا الى مرحلة صدور قرار البنك واتخاذ للقرار الصحيح والصائب.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

لا يكفي ان تعرف كل دولة حساباتها الدولية و أن تحدد حقوقها وديونها وإنما يجب كذلك ومنذ البداية إن تحدد العملة التي يتم التحاسب والدفع بها فكل تبادل دولي يشير الى مشكلة حساب قيمة التبادل أي سعر الصرف العملة الاجنبية ثم مشكلة دفع تلك القيم، فالتبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم تغير النقود ولو كانت هناك عملة تتبعها جميع الدول، لكن التحاسب والدفع يتمان بتلك العملة في أي مكان من العالم، حتى الذهب فقد وصفته كعملة عالمية... فالمبادلات لا تحسب به إطلاقاً ونادراً ما تحسب به، ففي العالم عملات بعدد الدول. لكل دولة عملتها الخاصة بها فالصرف الاجنبي يحسب أو يدفع بعملة دولة من الدول ولكن عملة كل دولة محدودة قوى الإبراء بحدود ذلك البلد. وهذا هنا لا يتم التحاسب ولا الدفع فيما بين الدول وإلا تجرى فيه مقارنة بين عمليتين على الأقل، كل منهما أجنبية عن الأخرى وبعد التطرق الى مختلف جوانب الموضوع يأتي رأينا الشخصي في بحث سوق الصرف وهو سعر الصرف أداة الربط بين السعر المحلي والسعر العالمي ويتحدد بالنسبة لجميع العملات في جميع البلاد سوق الصرف سوق مجازي يتداول العملات الأجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية (أسهم، سندات، شيكات الحوالات يسير العالم حالياً بسعر صرف واحد ومحدد وهو سعر الصرف العائم سوق الصرف له أهمية كبرى في الاقتصاد إذ يعتبر أمر مرتبط بدرجة كبيرة بمصيره الاستقرار الاقتصادي لهذه البلاد وقضايا النمو والتنمية الاقتصادية بها.

# قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، دار الثقافة، الاسكندرية، ط1، 2008.
2. حشيش عادل وسامي مجدي محمود- أساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي الحقوقية سوريا.
3. سامي عفيفي حاتم-دراسات في الاقتصاد الدولي-الدار المصرية اللبنانية-القاهرة.
4. شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، دار الإسكندرية.
5. شمعون – البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994.
6. طارق عبد المال حماد، التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية.
7. الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر (2005) الطبعة الخامسة.
8. عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003.
9. عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003.
10. عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003.
11. عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003 .
12. عبد المجيد قدي-مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية الساحة المركزية-بن عكنون-الجزائر-2005.
13. فالتريمجس، روبرت مجس، المحاسبة المالية، ترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون، دار المريخ للنشر، 2007.
14. محمد كمال خليل الحمزاوي سوق الصرف الأجنبي.
15. محمود حميدات – مدخل للتحليل النقدي – ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1966.
16. يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر.

1. 651 Jean-François des Robert, François Méchain, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Dunod, Paris, 2004.

#### المذكرات

1. بوعلام صالح، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2010.
2. جمال علي عطية الطرية، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة المعادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة عمان، 2005.
3. خالد زرمت، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ن تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011.
4. سالم الدينوري قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة 2009.
5. سعاد بريك وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية في ترشيد القرارات المالية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الوادي، 2012.
6. نوي الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.

#### المدخلات

1. بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني بالمركز الجامعي سوق أهراس، يومي 24 و26 ماي 2010.
2. الشريف حاب الله، سليم طرابلسي، القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة في الملتقى الوطني بالمركز الجامعي سوق أهراس يومي 25 و 26 ماي 2010.
3. عزة الازهر، عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة في الملتقى الدولي بجامعة البليدة 16 و 17 و 18 نوفمبر 2009.

الملتقيات

1. خديجة لدرع، ليلي عبد الرحيم، قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، مداخلة في الملتقى الوطني للمركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25 و26 ماي 2010.
2. رحيم حسين، زوينة بن فرج، قائمة التدفقات النقدية، مداخلة في الملتقى الدولي بجامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.